الصحيفة

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر
العدد الثامن والثلاثون - يونيو 2024

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر

الجمّالي

يدعو المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة للعمل على وقف العدوان على غزة

الكواري

جهود لمعالجة تحديات التمتع بالحق في الغذاء المستدام

كومان للصحيفة

تعاون بناء ومثمر وفعاليات مشتركة بين الأمانة العامة للمجلس واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

انطلاق فعاليات المؤتمر الدولي
حول العدالة الغذائية
من منظور حقوق الإنسان

الصحيفة

المحتوى

4 سلسلة من الزيارات المدرسية بجناح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإكسبو قطر ٢٠٢٣

5 مريم العطية تجري اجتماعات هامة بالعاصمة البريطانية لندن

6 تدشين لوحة "لتعارفوا" في بيت الأمم المتحدة

10 ناصر المري:الحرب على غزة عكست أعلى درجات العنصرية والكراهية

12 برنامج تدريبي لعدد من طلاب وطالبات ماجستير حقوق الإنسان بمعهد الدوحة للدراسات العليا

14 محاضرات وورش عمل توعوية لست مدارس

17 أنشطة متميزة في اليوم الرياضي للدولة

18 نحو 6 ألف مستفيد من مسابقة رعاية شتلة بجناح اللجنة في معرض إكسبو

21 توقيع مذكرة تفاهم مع جميعة المحاميين القطريين على هامش اليوم القطري لحقوق الإنسان

43 استعراض كتاب الحق في بيئة سليمة لدولة قطر

45 زيد بن رعد.. أمير عربي غادر منصبه لعدم التزام العالم بحقوق الإنسان

الصحيفة العدد الثامن والثلاثون - يونيو 2024

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

رئيس التحرير
سلطان بن حسن الجمّالي

مدير التحرير
حمد سالم الهاجري

هيئة التحرير
عبدالرحمن سليمان الحمادي
د.أسامة ثابت الألوسي
د.محمد يعقوب
ضياء الدين عباس
علاء إبراهيم

إخراج وتصميم
محمد عويدات

الخط الساخن
+974 6662 6663
+974 800 2222

عنوان المراسلة
المحرر - مجلة الصحيفة
24204 الدوحة - قطر
+974 4444 4013
+974 4404 8844

QATARNHRC NHRCQATAR
@QATARNHRC NHRCQATAR
National Human Rights Committee
www.nhrc-qa.org

العدالة الغذائية
من أجل عالم أكثر آمانًا واستدامةً

في الوقت الذي يسعى فيه عالمنا المعاصر حثيثًا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، كانت أزمات الغذاء وتقلبات أسعاره على مدار السنوات الماضية، تُقوض الرؤية الأممية المتصورة عن عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية، يعيش فيه الإنسان بكرامة وعدالة وازدهار.

العدالة الغذائية بوصفها نظرة شاملة وهيكلية للنظام الغذائي القائم عالميًا ومحليًا، ترى أنَّ الغذاء حقًا من حقوق الإنسان، وأنَّ عمق الهوة بين من يملكون الكثير، بشكل يفيض عن احتياجهم غالبًا، وبين من لا يملكون حتى النزر القليل، يستدعي انتقالًا مُنصفًا نحو اقتصادٍ مستدامٍ ايكولوجيا، ومنصفٍ وعادلٍ لكل أعضائه؛ يقوم على إحياء كرامة البشر واحترام حقوقهم، وتأكيد سيادتهم على أراضيهم ومواردهم الطبيعية؛ بعيدًا عن تدمير البيئة في ظل الاستخراج الرأسمالي القائم على فكرة الربح والاستهلاك غير المسؤولتين.

إنَّ عدسة العدالة الغذائية من شأنها معالجة الحواجز الهيكلية التي تحول دون استدامة الإمدادات الغذائية الكافية والآمنة والصحية والمناسبة ثقافيًا للجميع، ناهيكم عن القضاء على أسباب اللامساواة والاستغلال والتهميش والعنف التي تمنع الناس من الحياة اللائقة والكريمة؛ بما ينتج عنها من هدر للموارد الغذائية وارتفاع تكاليفها الاقتصادية وزيادة في الإصابة بالأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي.

لذلك، ارتأينا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن يكون مؤتمرنا الدولي السنوي لهذا العام حول "العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان: تحديات الواقع ورهانات المستقبل" ايمانًا منّا بأن الأزمات الغذائية العالمية ناتجة عن عدم التكافؤ في توزيع الموارد الغذائية أكثر مما هي ناتجة عن نقصها، الأمر الذي يجعل الحق في الغذاء بمثابة أحد أهم قضايا حقوق الإنسان الأكثر إلحاحًا في البحث عن استجابات فعَّالة ومبتكرة، بمشاركة كافة أصحاب المصلحة المعنيين بالحق في الغذاء والأمن الغذائي وحقوق الإنسان.

وكالعادة، نظَّمنا هذا المؤتمر بالتعاون مع شركائنا في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وجامعة الدولة العربية، وذلك بحضور أكثر من (400) خبيرٍ يمثلون كافة الجهات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بالزراعة والغذاء، بمن فيهم أولئك المشاركين في المعرض الدولي للبستنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (إكسبو 2023 الدوحة) الذي استضافته دولة قطر تحت شعار "صحراء خضراء.. بيئة أفضل".

لقد أسفر المؤتمر عن "إعلان الدوحة حول العدالة الغذائية" الذي غدا أحد الوثائق الدولية الأساسية في هذا المجال، وهو ما يعزز الجهود التي تبذلها دولة قطر بالتعاون مع الأمم المتحدة في سبيل إيجاد سبل عيش مستدامة، تمكن شعوب الدول النامية والأقل نموًا من حقوقها التنموية بما فيها الحق في الغذاء.

نأمل أن تكون هذه الممارسة الجيدة التي قدَّمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للحركة الحقوقية العالمية، وعلى مدار السنوات الإثنا عشرة الماضية، بشأن عقد مؤتمر عالمي يبحث في أحد شواغل حقوق الإنسان المستجدة أو الناشئة، ويجمع كافة المدافعين عن حقوق الإنسان، قد أتت كُلها في الوصول إلى حلول ناجعة للعقبات التي تعترض تمتع الإنسان الفعلي بكرامته وحقوقه.

ونحن نتطلع إلى أن تعيد عدسة العدالة الغذائية إصلاح أنظمتنا الغذائية وتأسيس ثقافتنا الغذائية لصالح حقوق الإنسان في كل مكان، وأنَّ تكون احدى الممارسات التي تنتصر للعناية بالبيئة وتتصدى لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وأن تكفل المعاملة العادلة والأجور المنصفة للعاملين في المنظومات الغذائية، وأن تحقق مسعانا في جعل مجتمعاتنا البشرية أقوى وأكثر سعادة.

يسعدنا استفادة قارئنا الكريم من محتوى هذا العدد، آملين أنَّ يلهمه الشغف والإبداع والتصميم على أن يكون من المدافعين عن حقوق الإنسان، وأن يعمل - بلا كلل معنا - من أجل نظم غذائية عادلة تحقق عالم أكثر استدامة ولا يترك أحدًا خلف الركب.

والله من وراء القصد،،،

سلطان بن حسن الجمّالي

رئيس التحرير

نفذته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان..

برنامج تدريبي تأسيسي لموظفي وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة

نفذت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برنامجاً تدريبياً تأسيسياً لفائدة موظفي وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة بعنوان (التعريف بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وآليات حمايتها، وكيفية إعداد التقارير المقدمة لهيئات المعاهدات الدولية)، وذلك خلال الفترة ما بين 25 إلى 29 فبراير. ويعد هذا البرنامج التدريبي تأسيسيًا مخصصًا لموظفي الوزارة واللجنة، حيث شارك ما يقارب 27 موظفًا من مختلف الإدارات المعنية بإعداد التقارير والرد على المنظمات الدولية، ويُعد البرنامج التدريبي تفعيلًا للاتفاقية المبرمة بين الطرفين، حيث يهدف إلى تعريفهم بالاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الدولة، بالإضافة إلى تطوير مهاراتهم في الرد على التقارير الدولية، وتسعى الوزارة من خلال إشراك موظفيها في هذا البرنامج إلى الاستفادة من خبرات اللجنة في هذا المجال، والذي بدوره يحقق أحد أبرز اختصاصاتها في التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وكذلك تطوير المهارات الخاصة بكتابة التقارير الموجهة للمنظمات الدولية.قدم البرنامج كل من الاستاذة رانيا فؤاد والاستاذة هلا العلي - الخبيرتان القانونيتان باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وأكد السيد ناصر مرزوق المري مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن الدورة التدريبية التي تقام حول التعريف بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وكيفية إعداد التقارير المقدمة لهيئات ومعاهدات حقوق الإنسان تأتي في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة واللجنة لعدد من موظفي الطرفين. وأضاف أن التدريب يهدف لإكساب المشاركين المهارات والخبرات التي تساعد على التوعية بحقوق الإنسان وما يتصل بها من مفاهيم وصكوك دولية وآليات حماية، ذلك فضلًا عن دعم وبناء قدراتهم الوظيفية على نهج حقوق الإنسان، لافتًا إلى أن حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية سبقت القانون الدولي والنظم الدولية في حماية واحترام حقوق الإنسان قبل أربعة عشر قرنًا مضت.

من جهتها أكدت السيدة ظبية المقبالي مدير إدارة التنمية الأسرية أنه من منطلق حرص الوزارة على تطوير مهارات الموظفين في مجال حقوق الإنسان، ودور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المعنية بالتثقيف ونشر الوعي والمعرفة بحقوق الإنسان، تم إعداد هذا البرنامج الذي يعد توحيدًا لجهود الجهتين ويعكس اختصاصاتهم لخدمة الفئات المعنية.

سلسلة من الزيارات المدرسية بجناح حقوق الإنسان ..

سلطان الهاجري: " إكسبو 2023" يقدم تجربة تثقيفية متميزة لطلاب المدارس

- **جناح اللجنة يعرّف بالمفاهيم والحقوق للحصول على بيئة صحية ومستدامة.**
- **نسعى لتمليك الطلاب المهارات والممارسات الفضلى.**

الدوحة:

ضمن فعاليات غرس الشتلات التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المعرض الدولي للبستنة "إكسبو 2023م"، بالتعاون مع إدارة الحدائق العامة بوزارة البلدية، تواصلت الزيارات المدرسية لجناح اللجنة بحديقة البدع للمشاركة في غرس الشتلات، وذلك بحضور سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة، الذي قام بغرس أول شتلة ومن ثم تابع طلاب المدرستين الفلسطينية وعبدالله بن الزبير النموذجية للبنين غرس الشتلات وسط حماس كبير للمشاركة في هذه التجربة التثقيفية المتميزة، وأوضح السيد سلطان حمد الهاجري مدير العلاقات العامة والإعلام أن برنامج زيارات المدارس يهدف إلى التعريف بمحاور وأهداف "إكسبو الدوحة 2023" للبستنة بصورة عامة، وبمفاهيم حقوق الإنسان التي تتعلق بالحق في بيئة مأمونة ونظيفة وصحية ومستدامة على وجه الخصوص حسبما جاء في الدساتير والقوانين والسياسات والاتفاقات الإقليمية. وأشار إلى أن اللجنة تسعى من خلال هذا البرنامج لإلهام الطلاب وتوسيع آفاقهم المعرفية والزراعية وتعزيز المهارات والخبرات . وأضاف الهاجري مؤكدًا على أهمية التوعية المستمرة لطلاب المدارس باعتبارهم أجيال المستقبل، وشدد على ضرورة غرس مفاهيم الاكتفاء الذاتي وتطوير التقنيات الزراعية، وذلك في إطار تبادل الخبرات والممارسات الفضلى التي من المهم تمليكها للطلاب، بالإضافة إلى التعرف على الجهود التي تبذلها دولة قطر للنهوض بقطاعات الإنتاج الغذائي وتعزيز العدالة الغذائية، والوفاء بهذا الحق لضمان مناخ مأمون ومستقر، وحفظ التنوع البيولوجي والنظم البيئية غير السامة، وإتاحة سبل الحصول على المعلومات وسبل التماس العدالة في المسائل البيئية، لاسيما وأن الحق في البيئة يعتبر من الحقوق التي تضمنها الجيل الثالث من حقوق الإنسان أو ما اصطلح عليها بحقوق التضامن التي تستحق أن تجد الاهتمام الدولي وصولًا لبيئة خضراء ونظيفة.

وتضمن برنامج الفعالية عرض فقرة مسرحية للطلاب، قدمها الممثل عبدالله هلال الشمري التي ركزت على أهمية اصحاح البيئة وسبل الوصول لبيئة خضراء، وحق العيش في مناخ صحي وبيئة مستدامة، والتشجيع على اتباع الطرق الناجعة لوقف التصحر، وإطلاع الطلاب بأسلوب ترفيهي مسرحي على الحلول المبتكرة لمواجهة التصحر واعتماد الزراعة كأحد أهم الحلول المستدامة.

مريم العطية تجري سلسلة اجتماعات هامة بالعاصمة البريطانية لندن

- **عقد حلقات حوارية على هامش دورات مجلس حقوق الإنسان**
- **استعراض التطورات التشريعية القطرية لحماية حقوق العمال**
- **بحث الآليات ذات الصِلة بحقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والعمالة الوافدة**

لندن:

عقدت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، سلسلة اجتماعات منفصلة مع السيدة ياسمين أحمد، مدير منظمة "هيومن رايتس ووتش" في المملكة المتحدة، والسيدة ماي رومانوس، والسيدة إيلا نايت، الباحثتان في مجموعة العمل المعنية بالعمالة المهاجرة التابعة لمنظمة العفو الدولية، حيث مثلها الأمين العام للمنظمة السيد أجنيس كالمارد، بالإضافة لاجتماعها مع السيدة كيشور فالكنر، رئيس لجنة المساواة وحقوق الإنسان، وذلك بالعاصمة البريطانية لندن.

يأتي ذلك في إطار سلسلة من الاجتماعات التي عقدتها رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتواصلت على مدار 3 أيام في إطار التعريف باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبحث سبل التعاون.

وقالت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية في تصريحات صحفية، إن الاجتماعات الثلاث ركزت على تناول قيادة حملات الترافع الدولي من أجل قضايا حقوق الإنسان ذات التأثير العالمي، مثل حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتأثيرات التغيرات المناخية على حقوق الإنسان، وغيرها، وذلك في إطار التفاعل على المستوى الدولي.

وأضافت أنه تم تناول التعاون في دعم جهود تطوير الآليات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان، وبحث إمكانية عقد مؤتمرات وندوات وحلقات حوارية بهدف تطوير المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وبيَّنت أن الاجتماعات بحثت سبل التواصل الفعّال وتبادل المعلومات وتعزيز القدرات في جميع مجالات حقوق الإنسان وبخاصة في مجالات إعداد التقارير، وتعزيز القدرات للعاملين من مؤسسات ومنظمات مختلفة في موضوعات حقوق الإنسان، وفقًا للفئة المستهدفة، داخل الدولة وخارجها، وتبادل التجارب فيما يتعلق بإعداد البرامج التدريبية.

برامج تدريبية

وخلال اجتماع مجموعة العمل المعنية بالعمالة المهاجرة التابعة لمنظمة العفو الدولية، بحث الطرفان الشراكة في إعداد برامج وأدلة تدريبية موجهة لطلاب المدارس والجامعات، والتعاون والشراكة في صياغة أدلة وبرامج بهدف تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

وفي إطار التعاون الدولي مع العفو الدولية قالت العطية أنه تم الحديث حول التعاون في جهود تطوير المنظومة الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية الناشئة في مجالات الرصد والتوثيق وإعداد التقارير.

وأكدت اهتمام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التعاون في مجال تطوير المعايير الدولية ذات الصِلة بحقوق الإنسان من خلال عقد حلقات حوارية على هامش دورات مجلس حقوق الإنسان، ومن خلال مؤتمرات وندوات تُعقد بالدوحة ولندن.

الأطفال وذوي الإعاقة

وقالت سعادتها أن اجتماعها مع السيدة كيشور فالكنر تناول آليات تلقي ودراسة ومعالجة شكاوى الأفراد، وتدابير وآليات معالجة مسائل التمييز، والآليات ذات الصِلة بحقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والعمالة الوافدة، بالإضافة لمناقشة تأثير الشراكات التجارية على أعمال حقوق الإنسان.

جهود اللجنة

وقدمت سعاتها خلال الاجتماعات تعريفًا بجهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة قطر.

وقالت إن اللجنة أُنشئت وفقًا لمبادئ باريس التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحصلت اللجنة على الاعتماد من الدرجة الأولى (أ) وهو أعلى تصنيف يُعطى للمؤسسات الوطنية حين التزامها بالمصداقية والاستقلال والامتثال التام لمبادئ باريس.

وأضافت أن تعمل على تقديم الاستشارات القانونية مجانًا للعمال من خلال التعاون مع عدد من مكاتب المحاماة في دولة قطر.

تشريعات قطرية

وفيما يتعلق بالتشريعات القطرية، قدمت سعادتها تعريفًا بالتدابير التي اتخذتها الدولة على مستوى التشريعات والإجراءات والمؤسسات في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ونوهت سعادتها بالتطورات التشريعية التي اتخذتها دولة قطر بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور للعمال والمستخدمين في المنازل بما يتوافق مع احتياجاتهم، وتعديل بعض أحكام القانون رقم (21) لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، وإنشاء لجنة "فض المنازعات العمالية" التي تختص بالفصل في المنازعات الفردية الناشئة عن تطبيق أحكام قانون العمل أو عن عقد العمل، ونظام حماية الأجور.

كما نوهت بتحديد ساعات العمل في أماكن العمل المكشوفة خلال الصيف، وغيرها من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة في هذا السياق.

تفقدت المصابين والجرحى الفلسطينيين بإحدى المستشفيات بالدوحة..

مريم العطية: الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أدت لكارثة إنسانية غير مسبوقة

- **يجب محاسبة الاحتلال بشأن جرائم الإبادة الجماعية.**
- **ضرورة ممارسة ضغوط فعلية لإعمال القانون الدولي.**
- **للفلسطينيين حق الاستقلال والسيادة وتقرير المصير دون تدخل.**

الدوحة:

زارت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مجموعة من المصابين والجرحى الفلسطينيين من قطاع غزة، حيث يمتثلون للشفاء بمستشفى "ذا فيو" بالدوحة.

وتفقدت سعادتها حالة المصابين والجرحى جراء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، داعية لهم بالشفاء العاجل، فيما قدم وفد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الهدايا للجرحى والمصابين للتخفيف عنهم.

وعقب الزيارة أكدت سعادتها في تصريحات صحفية، أن الحرب الإسرائيلية على القطاع أدت إلى كارثة إنسانية وصحية غير مسبوقة، داعيةً إلى ضرورة ممارسة ضغوط عربية ودولية فعلية لإعمال القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني؛ لمحاسبة الاحتلال الإسرائيلي بشأن الجرائم والإبادة الجماعية التي يرتكبها في حق الشعب الفلسطيني بقطاع غزة، والعمل الجاد لوقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وإرغام الاحتلال على إدخال المساعدات الإنسانية دون قيد أو شروط لقطاع غزة.

جهود الوساطة

وثمنت العطية في هذا الإطار نجاح الوساطة القطرية، بالتعاون مع فرنسا، في إيصال 11 طنًا من الأدوية إلى مستشفيات قطاع غزة وللأسرى الإسرائيليين المحتجزين هناك.

كما ثمت العطية نقل تسع دفعات من جرحى غزة إلى الدوحة، ليصل إجمالي من تم نقلهم من القطاع إلى أكثر من 500 شخص، وذلك في إطار تبني قطر علاج 1500 فلسطيني مصاب جراء العدوان الإسرائيلي، وكفالة 3 آلاف طفل فقدوا والديهم في القطاع.

نقطة تحول

وشددت العطية على ضرورة أن تكون الحرب على غزة نقطة تحول لوضع برنامج تنفيذي من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف والمتمثلة في تقرير المصير دون تدخل خارجي، وفي السيادة والاستقلال الوطنيين.

وأكدت أن الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة طالت الأخضر واليابس، واستهدف المدنيين بما في ذلك الأطفال والنساء والصحفيين وطواقم الإسعاف، والمنشئات الصحية والمنظمات الدولية والإغاثية والإنسانية، والمدارس وملاجئ الإيواء، ومنعت الإمدادات الطبية والمياه والشراب.

تضامن عالمي

ويشار إلى أن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية قد دعا لضرورة حماية المدنيين، ووقف التصعيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقديم المساعدات العاجلة لسكان قطاع غزة.

وأعرب التحالف، في بيان سابق عقب اجتماع له في العاصمة الدنماركية كوبنهاجن برئاسة سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، عن تضامنه مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، مشيرًا إلى أن أعضاء التحالف اطلعوا من عمار الدويك المدير العام للهيئة على آخر مستجدات الأوضاع في قطاع غزة والضفة الغربية.

وفي السياق نفسه، ثمنت العطية جهود الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - مقرها الدوحة - وتحركاتها الإقليمية والدولية التي بدأتها بعقد جمعية عامة طارئة وكان آخرها الاجتماع مع فولكر تورك المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والتي نتج عنها زيارة تورك لمعبر رفح الشهر الماضي، والوقوف ميدانيا على هذه الكارثة الإنسانية والانتهاك الصارخ لكافة حقوق الإنسان بقطاع غزة.

خلال زيارة نظمتها اللجنة الوطنية لمقره بالدوحة..

مريم العطية تدشن لوحة "لتعارفوا" في بيت الأمم المتحدة

مريم العطية:

- **مقر بيت الأمم المتحدة بالدوحة فرصة يجب استثمارها.**
- **التأثير الدولي للجنة أسهم في الحفاظ على استمرار تصنيفها "أ".**
- **تعاون أوسع مع الأمم المتحدة خلال خطة اللجنة للعام 2024.**

الدوحة:

دشنت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في بيت الأمم المتحدة، لوحة "لتعارفوا" وهي إحدى لوحات معرض الخط العربي حول حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية، كما كرمت سعادة السيد صلاح الدين زكي خالد ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" لدى دول الخليج العربية واليمن ومدير مكتب "اليونسكو" بالدوحة وجميع العاملين مع الأمم المتحدة في الدوحة ووكالاتها وهيئاتها ومكاتبها المتخصصة.

وتضمنت اللوحة الفنية جزءً من الآية الكريمة (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) [سورة الحجرات:13]، كما تضمن شرحها بأربع لغات، والربط بينها وبين الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والذي ينص على أن: "جهل الشعوب بعضها لبعض مصدر الريبة والشك بين الأمم على مر التاريخ".

وخلال اجتماعها رحبت سعادة السيدة مريم العطية بالعمل والتعاون المشترك بين الطرفين، مؤكدةً أن وجود بيت الأمم المتحدة داخل قطر يشكل فرصة كبيرة يجب استثمارها بعقد مزيد من الشراكات.

وثمَّنت سعادتها الدور الذي يقوم به بيت الأمم المتحدة، وسعيهم للوصول إلى أفضل فرص التعاون.

وردًا على السؤال المتعلق بمواصلة اللجنة حفاظها على التصنيف "أ" لثلاث مرات متتالية، قالت العطية إن اللجنة تنهض بدور دولي في المنطقة بحث الدول على بإنشاء لجان وطنية لحقوق الإنسان، وهي من الأمور التي تلعب اللجنة الوطنية فيه دورًا كبيرًا، ويضيف لتصنيفها وتقييمها.

وأضافت أن استمرارية اللجان في المحافظة على التصنيف "أ" هو نتيجة الالتزام بمعايير باريس، والتي من أهمها استقلالية المؤسسات الوطنية ماليًا وإداريًا، وأن تقوم هذه المؤسسات ضمن أعمالها في عملية التوثيق والرصد، والتوعية والتثقيف بمبادئ حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحافظ منذ إنشائها على أن تلتزم بهذه المعايير الدولية وتحافظ على استمراريتها، وتقديم تقاريرها السنوية بكل حيادية وشفافية.

وأكدت أن اللجنة تفتح أبوابها لجميع القاطنين على أرض هذا الوطن من مواطنين ومقيمين، لاستقبال شكواهم، ومتابعتها وإيجاد الحلول لها، كما تقوم لجنة الرصد والزيارات بزيارة أماكن الاحتجاز بالدولة وأماكن الرعاية الصحية، وكتابة تقارير حول هذه الزيارات، بالإضافة إلى زيارات بناءً على الشكاوى المقدمة عبر الحضور لمقر اللجنة، أو المقدمة عبر الموقع الإلكتروني، أو عبر الخطوط الساخنة التي تعمل على مدار 24 ساعة بأربع لغات، مؤكدة أن اللجنة تأخذ جميع الشكاوى التي تردها محمل الجد، وتتواصل مع الجهات المختصة لحل هذه المشاكلات.

ولفتت إلى أن من أهم النقاط التي تتبعها اللجان للحفاظ على تصنيفها هو متابعة التشريعات والقوانين التي تصدرها الدولة ومدى توافقها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومراجعة القوانين التي سبق إصدارها، وإعطاء ملاحظاتها للدولة ليتم تعديل هذه القوانين للتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي السياق ذاته، وردًا على طلب المنظمة، رحبت سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمشاركة الخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لفتح مجالات التعاون والاستفادة من مجالات التدريب وتطوير الكادر المهني لدى اللجنة، مضيفةً أن الفترة القصيرة المقبلة ستشهد إصدار اللجنة لخطة 2024، وسيتم عرضها على المنظمة، وذلك لإتاحة المشاركة في أي برامج أو ورش عمل.

وفيما يتعلق برئاسة التحالف العالمي لحقوق الإنسان، قالت سعادتها أنها ترحب خلال المدة المتبقية بأي مشاركة أو اقتراح من قبل بيت الأمم المتحدة، لافتةً إلى توجيه مكتب التحالف في جنيف للتواصل مع بيت الأمم المتحدة للتشاور والحصول على مقترحات الأمم المتحدة.

حرص دؤوب لدولة قطر على تعزيز التعاون مع منظمات الأمم المتحدة.

وقال سعادة السيد صلاح الدين زكي خالد ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" لدى دول الخليج العربية واليمن ومدير مكتب "اليونسكو" بالدوحة، إن الاجتماع يعد الأول من نوعه، حيث يتيح لوزارة الخارجية في دولة قطر، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة في الدوحة للالتقاء ومناقشة مجالات التعاون، والموضوعات ذات التعاون المشترك.

وأضاف أن لمنظومة الأمم المتحدة تاريخ طويل في حث البلدان على إنشاء الهيئات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، إلى جانب حرصنا على إلزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمواصلة تعميم مراعاة حقوق الإنسان على في جميع أراضيها ومجالات عملها ذات الصلة، وذلك من خلال الاسترشاد بالدور المحوري لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ويتطلب هذا الالتزام تعزيز التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان بما فيه ذلك هيئات ومعاهدات الأمم المتحدة والآليات القائمة على ميثاق الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدولي الشامل.

وأكد أنه يتطلع من خلال الاجتماع إلى حوار تعزيز سبل التعاون المشترك لدعم المبادئ العالمية، وتبادل الأفكار والرؤى، واستكشاف سبل جديدة للتعاون.

ونوه بجهود دولة قطر لحرصها الدؤوب على تعزيز التعاون والشراكة مع منظمات الأمم المتحدة كافة، موجهاً الشكر للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على إهداء اللوحة الفنية القيمة لبيت الأمم المتحدة في الدوحة.

ودعا إلى مشاركة مسودة استراتيجية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2028، وذلك لفتح الباب لشراكات أوسع مع منظمات الأمم المتحدة في المستقبل.

دور كبير للدوحة في تقديم المساعدات الإنسانية ودعم التنمية المستدامة.. عقد طاولات مستديرة في المستقبل والاتفاق على خارطة طريق لشراكة أوسع.

وفي تصريحات صحفية عقب اجتماع الطرفين، قال مدير مكتب "اليونسكو" بالدوحة إن الاجتماع شكل فرصة لتبادل المشاريع والمبادرات المختلفة التي تقوم بها منظمات الأمم المتحدة، والاطلاع على استراتيجية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر وكيفية تعزيز التعاون بين منظمات الأمم المتحدة واللجنة.

وأضاف أنه تم الاتفاق على عقد طاولات مستديرة لتعزيز الشراكة في المستقبل، والاتفاق على خارطة طريق بناءً على الاستراتيجية العامة الجديدة للجنة في المستقبل.

وأكد أن قطر تعمل بأقصى جهد لتعزيز دور الأمم المتحدة في المنطقة، وتقدم الدعم الكامل لمنظمات الأمم المتحدة في قطر، ونحن نقدر هذه الجهود، ونتطلع لشراكة أوسع مع جميع المؤسسات في دولة قطر.

وأشار إلى قطر تدعم جميع منظمات الأمم المتحدة على مستوى العالم، وكون أن تنشأ الحكومة بيت الأمم المتحدة في دولة قطر فهو دلالة كبيرة في دعم دولة قطر لمنظمات الأمم المتحدة، ودور دولة قطر في تعزيز الشراكة لديها، ودورها في تقديم المساعدات الإنسانية، ودعم التنمية المستدامة، وهو دور الجميع يشهد له في أنحاء العالم.

تدشين الخطة الاستراتيجية للجنة حتى عام 2028م.

قال سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إن تدشين إحدى لوحات معرض الخط العربي حول حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية، في بيت الأمم المتحدة يأتي باعتبار أن الأمم المتحدة هي الحاضنة التي تنطوي تحت مظلتها كافة ثقافات وأعراف الشعوب.

وأضاف خلال الكلمة التي ألقاها أن اللوحة التي تحمل من الآية الكريمة "وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا" هي إحدى لوحات المعرض الذي تستمر في تنظيمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ عام 2009 حيث كانت أول نسخة للمعرض بمقر الأمم المتحدة بجنيف ومن ثم طافت بلوحاته اللجنةُ الوطنية لحقوق الإنسان العديدَ من عواصم العالم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وعلى صعيد الأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي.

بيَّن الجمّالي أن المعرض يتضمن مجموعة من اللوحات لآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفةٍ تحمل في طيّاتها معاني للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان احتضنَها الإسلام

قبل 1400 عام، مؤكداً أن ذلك يعكس الصورة الحقيقة للإسلام بعكس ما يروّج له دعاة الإسلاموفوبيا.

وأكد على ضرورة أن الشراكة مع الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها ومكاتبها المتخصصة وجميع أصحاب المصلحة؛ دوماً متماسكة في سبيل تحقيق الرسالة المشتركة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وصون كرامته.

وكشف الجمّالي عن أن اللجنة ستقوم خلال الأيام المقبلة بتدشين الخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان حتى عام 2028م، لافتًا إلى أن للجنة الوطنية لديها العديد من الأساليب والآليات المتخصصة لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية.

وألقى الجمّالي الضوء على أبرز المناصب الدولية والإقليمية التي تقلّدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والتي آخرها رئاسة سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية، وتندرج تحت لوائه كافة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم والمصنفة بحسب التزاماتها بمبادئ باريس على الدرجتين (أ) و(ب).

وأضاف أن اللجنة كانت قد تقلدت رئاسة منتدى آسيا والمحيط الهادئ والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كما ترأست لجنة الاعتماد الدولية التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهي اللجنة المختصة بتصنيف واعتماد المؤسسات الوطنية حول العالم. وتستضيف حاليًا بمقرها المكتبَ الإقليمي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ والأمانة العامة للشبكة العربية لحقوق الإنسان.

واستعرض الجمّالي إطلالة تعريفية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر وفقاً لقانون إنشائها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة في الدولة، وترسيخ مبادئ وثقافة حقوق الإنسان في الدولة على صعيدي الفكر والممارسة، وضمان احترام كافة الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية واحترام سيادة القانون.

وأكد سعي اللجنة إلى انضمام الدولة إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية والعربية الخاصة بحقوق الإنسان، ومتابعة التطورات التي تطرأ على التشريعات الوطنية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، والعمل على تطويرها بما ينسجم مع الاتفاقيات والمعايير الدولية التي التزمت بها دولة قطر.

ونوّه باعتماد اللجنة للتصنيف "أ" ثلاث مرات على التوالي منذ العام 2010 وحتى 2025، مضيفًا أن اللجنة منذ أن باشرت أعمالَها قامت بتنفيذ كثير من البرامج والأنشطة في الدولة، كما قامت في سبيل تحقيق غاياتها بترسيخ التعاون مع جميع الوزارات والمؤسسات والإدارات الحكومية ذات العلاقة، ومع منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك المنظمات والوكالات المتخصصة ذات الصلة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كثير من الدول.

وبيّن الجمّالي بأن اللجنة تقوم بوضع خطط وبرامج استراتيجية، لتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، ومن أهم الأهداف الاستراتيجية للجنة التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان لمختلف الجهات والفئات، وتقديم الحماية والمساعدة والتمكين للمتضررين وضحايا الانتهاكات والتعاون الدولي والإقليمي في مجال حقوق الإنسان. إلى جانب بناء القدرات المؤسسية وحثّ الدولة على الانضمام للاتفاقيات الدولية وتطوير التشريعات الوطنية والنهوض بحقوق الإنسان وتنميتها وتطويرها علاوة على التربية على حقوق الإنسان وتعليمها.

دور رائد لقطر في المنطقة على صعيد حقوق الإنسان

ثمّن السيد أنتوني ماكدونالد رئيس مكتب اليونيسف في قطر، الدور الذي تقوم به دولة قطر على صعيد حقوق الإنسان، والتزامها بإنجاز التقارير ومناقشتها، بالإضافة لتميزها في مؤشرات رعاية الطفولة.

وقال أنتوني خلال كلمته إن قطر هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي أنجزت تقريرين، وستقوم بمناقشة التقرير الثاني وبحث نتائجه في ورقة عمل في فبراير المقبل.

وهنّأ دولة قطر بمناسبة إطلاق خطة التنمية الوطنية، مؤكدًا أن مؤشرات رعاية الطفولة المتميزة ستسهم في مساعدة الدولة والمضي قدمًا في تحقيق تقدمًا ملحوظًا في حقوق الإنسان.

ونوّه رئيس مكتب اليونيسف في قطر بتعاون الوزارات والجهات المختصة مع المكتب، وأكد أن المكتب يتعاون ليس فقط مع المؤسسات القائمة، بل يقوم بالتنسيق مع الجهات المختصة لإنشاء كيانات جديدة.

كما نوّه أنتوني بالتقدم الكبير في التعاون بين الأطراف ذات العلاقة، وقال إن الفترة المقبلة ستشهد مشاركة في المشاورات الوطنية، وبرامج تدريبية متنوعة، وتطوير آليات الإبلاغ وفق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

تطوير برامج تدريبية موجهة لجهات إنفاذ القانون

استعرضت الدكتورة عبير الخريشة، مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، تاريخ مركز الأمم المتحدة وامتداده الجغرافي، الذي يتضمن 25 دولة منها 22 دولة عربية بالإضافة إلى أفغانستان وإيران وباكستان.

وفيما يتعلق بالولاية المواضيعية قالت عبير إن المركز يختص بتعزيز والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ونوّهت بتعاون المركز مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتنفيذ بعض البرامج التثقيفية، مضيفةً أن المركز بصدد تطوير برامج تدريبية أخرى منها موجهة لجهات إنفاذ القانون.

كما استعرضت جهود المركز لتنفيذ برنامج من ثلاثة محاور، منها موجه لوزارات التربية والتعليم لإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المراحل الدراسية في المدارس، والتوجه للجامعات لتنفيذ برامج صيفية تدريبية لفئة الشباب، بالإضافة إلى تصميم عدد من البرامج التثقيفية الموجهة للشباب.

وأضافت أن وحدة إدارة المعلومات والمنشورات، ونقوم باختيار وترجمة المنشورات المميزة أو طباعتها وتوزيعها على الجهات المعنية.

وفيما يتعلق بالشراكات في قطر، قالت إن شراكة المركز مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان رئيسة وممتدة منذ سنوات، معبرة عن تطلعها لمزيد من التعاون.

ونوّهت بشراكة المركز مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وقالت إنها ممتدة واستراتيجية وذات بُعد إقليمي.

جهود لوقاية العمال من مخاطر الإجهاد الحراري

ثمن ماكس تونيون رئيس مكتب منظمة العمل الدولية في الدوحة الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لحفظ حقوق العمالة الوافدة.

وقال تونيون خلال كلمته التي ألقاها أن المكتب شارك في الحملة التي نظمتها اللجنة لحماية العمال حول "الوقاية من مخاطر الإجهاد الحراري"، مؤكدًا أنها حملة متميزة أسهمت إلى حد بعيد في توعية أرباب العمل والعمال بمتطلبات الحد من الإجهاد الحراري.

وأضاف أن مثل هذه الجهود تحدث تقدمًا كبيرًا في الحفاظ على حقوق الإنسان، مؤكدًا أن قطر بإمكانها أن تبقى رائدة في هذا المجال، وتقدم الحماية للعمال.

وعبر رئيس مكتب منظمة العمل الدولية في الدوحة عن أمله في مواصلة المشاركة في الحملة سنويًا، والتوسع في التعاون المشترك.

وكانت اللجنة قد نظمت حملة الوقاية من مخاطر الإجهاد الحراري الأول من أغسطس الماضي، وحتى الأول من سبتمبر، وتضمنت العديد من اللقاءات والمحاضرات والندوات التوعوية الميدانية، وتوزيع المطبوعات التوعوية على العمال بثلاث لغات: العربية والإنجليزية والأوردو، وتوزيع الأدوات والمستلزمات التي توفر الوقاية من أشعة الشمس، وتسهم في تخفيف حدة الحرارة.

ونجحت الحملة في الوصول إلى ما يقارب 10 آلاف عامل، وسط أصداء واسعة في المجتمع، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، ولدى السفارات المعتمدة في الدولة، فيما قدمت اللجنة بعض الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بحماية العمال من مخاطر الإجهاد الحراري وآليات التوعية.

شراكات ومبادرات

استعرض السيد مراد تانجيف، مسؤول إدارة برامج المشاركة البرلمانية بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، التعاون المشترك بين المكتب ومجلس الشورى القطري. وقال إن المكتب يهدف إلى تعزيز المساهمة البرلمانية وتسهيل الحوار البرلماني الدولي حول حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والبناء على المهام البرلمانية الأساسية والشراكات مع الجمعيات البرلمانية المتعددة الأطراف.

كما استعرض أهم محاور المبادرات المقرر إطلاقها في 2026-2024.

بدوره استعرض السيد مصطفى أونال إرتن، رئيس المركز الإقليمي لمكافحة الجرائم الإلكترونية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الدوحة، ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبرنامج العالمي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الجرائم السيبرانية، والعناية الواجبة بحقوق الإنسان، والخطوات العملية.

من جانبه قدم بيبلوف شودري، الممثل الفني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مكتبه في قطر، عرضًا حول "حقوق الإنسان والتنمية المستدامة". وقال إن أكثر من 90% من أهداف التنمية المستدامة تتداخل مع التزامات حقوق الإنسان في الإطار المعياري، وتتصور خطة عام 2030 عالمًا "يسوده الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية" حيث لا يتخلف أحد عن الركب في تقدم التنمية باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان.

وكشف عن أنه يتم تطوير العمل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال حقوق الإنسان ليشمل الأولويات الرئيسة منها دعم الأنظمة الوطنية لحقوق الإنسان بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتكامل أنظمة حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، ودعم الدول الأعضاء والشركات في تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

في كلمتها أمام المفوضية السامية بمناسبة ذكرى 75 لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان..

مريم العطية: تعزيز وحماية المؤسسات الوطنية ضرورة مع تزايد الضغوط والتهديدات

- **المؤسسات الوطنية تجعل السلام والأمن والتنمية المستدامة واقعًا ملموسًا.**
- **التعاون أساسي لتحديد الحلول الشاملة والفعالة القائمة على حقوق الإنسان.**
- **المؤسسات الوطنية تصبح أكثر فعالية عندما تعمل معًا.**
- **التحالف العالمي منصة فريدة تُمكن المؤسسات من تبادل معارفها وخبراتها.**

جنيف:

قالت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية، رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إن عام 2023 يمثل لحظة فارقة لحقوق الإنسان الدولية، وذلك مع تواصل الحروب والنزاعات، والعنف والتمييز، وها هو المناخ يغير عالمنا وحياتنا؛ دون أن ننس أن الضغط يتزايد على حقوق الإنسان والمؤسسات التي تدافع عنها، ما يمثل تهديدًا خطيرًا.

وأضافت في كلمتها بمناسبة الحدث الرئيسي الذي تنظمه المفوضية السامية لحقوق الإنسان للاحتفال بالذكرى 75 لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حول "الإصغاء إلى مختلف الأصوات 2"، في جنيف، أن الحدث يتزامن مع الذكرى الثلاثين لاعتماد مبادئ باريس، وكلاهما وثيقتان أساسيتان لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم.

وبيَّنت أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ترتبط ارتباطًا جوهريًا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبتنفيذه، حيث كانت الدول، في مرحلة صياغته، تتولى بالفعل إنشاء مؤسسات مهمتها ترجمة التطلعات المشتركة للكرامة والحرية والعدالة للجميع إلى حقيقة يعيشها الناس على أرض الواقع.

وتابعت أن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يعد أمرًا أساسيًا، فهي من تتولى مساءلة الدول عن التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وتدعوا إلى العدالة والمساواة، وتقف مع من يحتاج إلى الحماية، وتشكل جسرًا بين الشعب والحكومة. لذلك، تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بوضع فريد لضمان الإصغاء لأصوات جميع المجتمعات، ولا سيما المهمشين والمستضعفين، وإدراجها بفعّالية في جميع جهود حقوق الإنسان.

وأكدت أن التعاون أمر أساسي لتحديد الحلول الشاملة والفعالة القائمة على حقوق الإنسان، مضيفةً أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تصبح أكثر فعّالية عندما تعمل معًا، وتتعلم من بعضها، وتحقيقًا لهذه الغاية، يوفر التحالف العالمي منصة فريدة من نوعها تُمكّن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع المناطق من تبادل معارفها وخبراتها وتجاربها، بهدف إرساء مجتمعات قوية وشاملة على النحو المتوخى في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الخطوات المستقبلية

وقالت سعادتها إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي العمود الفقري للدول، إذ تترجم السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة إلى حقيقة ملموسة على أرض الواقع لجميع الأفراد، ومع ذلك، تضطلع العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وفي جميع أنحاء العالم بأعمالها تحت ضغط هائل من الذين يسعون إلى تقييد الحريات الأساسية، كما تواجه أشكالًا مختلفة من العنف والترهيب عند تنفيذ ولاياتها لحماية حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وحثت العطية الدول على حماية وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القائمة، بجملة أمور تشمل تزويدها بالموارد التقنية والمالية الكافية.

ودعت سعادتها إلى إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان مستقلة في البلدان التي لا تمتلك في الوقت الراهن مثل هذه المؤسسات، وبما يتوافق مع مؤشر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي ينص عليه الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، حتى يتمكن كل فرد في كل مكان من الاستفادة بمؤسسة وطنية قوية ومستقلة وشاملة.

وفي ختام كلمتها أكدت سعادتها مواصلة العمل عن كثب مع الشبكات الإقليمية والشركاء من الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لدعم وتعزيز قدرات الأعضاء، وضمان عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل مستقل وفعّال لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أرض الواقع.

خلال جلسة نقاشية حول "القضاء على التمييز العنصري"..

ناصر المري: حرب غزة انتهاكات مروعة عكست أعلى درجات العنصرية والكراهية

- على المجتمع الدولي التعامل بمعيار واحد في مواجهة الكراهية القائمة على الدين.
- التمييز يقوض حقوق الإنسان ويتضمن دائرة ضحايا واسعة من الفئات الضعيفة.
- "الإسلاموفوبيا" أوضح صورة للتنميط العنصري في الدول الغربية.

الرياض:

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في افتتاح الدورة العادية الثانية والعشرين للهيئة الدائمة لحقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت بالمملكة العربية السعودية، بهدف بحث سبل ووسائل التصدي لآفة التمييز المتزايدة، بما في ذلك التمييز العنصري ومظاهره المعاصرة المختلفة.

وأكد ناصر مرزوق سلطان المري مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن التمييز من شأنه تقويض حقوق الإنسان المدنية والسياسية، أو اقتصادية واجتماعية وثقافية، موضحًا أن دائرة ضحايا التمييز ستشمل جملة واسعة من الفئات الضعيفة والهشة في المجتمعات الإنسانية.

وأضاف خلال الجلسة النقاشية بشأن الورقة المفاهيمية حول "القضاء على التمييز العنصري من منظور إسلامي ومنظور حقوق الإنسان"، إن التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدها العالم من قبيل المنازعات المسلحة الداخلية والدولية، والأزمات المالية العالمية، وظواهر اللجوء والهجرة، شكّلت تداعيات ثقافية واجتماعية، جعلتنا أمام أنماط أخرى من التمييز، إضافة الى التمييز العنصري والفصل العنصري، وهو ما اصطلح عليه "بالتنميط العنصري".

وبين أن ظاهرة "الإسلاموفوبيا" تعد أوضح صورة للتنميط العنصري في الدول الغربية، حيث تجسد التوجهات العنصرية الإقصائية وحملات الكراهية القائمة على أساس الدين والمعتقد ضد الإسلام والمسلمين وإثارة الخوف ضد العرب والمسلمين، وربط الإسلام بالعدوان والإرهاب، مؤكدًا أن ذلك مجافاة صريحة لقيم التسامح والوئام الاجتماعي التي وجدت تعبيرها في دعوة الإسلام الحنيف.

توصيات اللجنة

وأوصى مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بصدور بيان عن الدورة الحالية للهيئة بإدانة حرب الإبادة الشعواء التي تشنها قوات الاحتلال الصهيونية على غزة، وقال إن ما يحصل من انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان فيها، يمثل أعلى درجات التفرقة العنصرية والكراهية سوءًا، وبالمخالفة الصريحة والصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني والقيم الإنسانية التي توافقت الثقافات المختلفة في العالم على احترامها.

وعبر عن قلقه الشديد إزاء الهجمات التي يشنها المستوطنون للأماكن والمواقع الدينية المقدسة في الأراضي الفلسطينية وفضحها وإدانتها، مطالبًا المجتمع الدولي أن يتعامل بمعيار واحد في مواجهة خطاب الكراهية العنصرية، وتلك القائمة على الدين والمعتقد.

ونوّه بضرورة إرساء معايير واضحة ومحددة تفصل ما بين حرية الرأي والتعبير والتحريض على الكراهية والتطرف وازدراء الأديان ورموزها المقدسة، والعمل على إبرام اتفاقية دولية ملزمة لحظر أفعال الكراهية القائمة على أساس الدين والمعتقد.

ودعا إلى الأخذ في الاعتبار مسألة تجريم أفعال التمييز والكراهية العنصرية والدينية في التشريعات الوطنية، مشيرًا إلى أنه قد يكون ملائمًا سن قوانين خاصة في هذا المجال.

وقال المري يجب أن تشغل قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بمناهضة التمييز حيزها الملائم في خطط وبرامج وأنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التوعوية والثقافية، وفي مجال رصد أوضاع حقوق الإنسان، والتعامل مع الشكاوى التي تثار بفعل المعاملة التمييزية وغير ذلك.

جهود اللجنة

واستعرض المري دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مناهضة التمييز العنصري عبر برامجها التدريبية في مجالات حقوق الإنسان التي تستهدف قطاعات مختلفة في الدولة والمجتمع بما في ذلك الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون، بالإضافة للمؤتمرات الدولة التي عقدتها اللجنة وشغلت مناهضة التمييز وخطاب الكراهية العنصرية حيزًا مهمًا منها.

ونوّه بعدد من الممارسة متقدمة ذات طابع اجتماعي وثقافي حققتها اللجنة بإنشاء مكاتب للجاليات في مقرها شملت "الجاليات الهندية والنيبالية والفلبينية والأفريقية" من شأنها تسهيل إجراءات تقديم مواطنيها لشكاواهم والتماساتهم إلى اللجنة، ذلك فضلًا عن استثمار تجربة التواصل مع الجاليات لتأكيد احترام التنوع الثقافي ومناهضة التمييز العنصري ونشر قيم التسامح، وتحقيق الشراكة المجتمعية، التي تشمل الوافدين والمقيمين على حد سواء في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

في ندوة حول الحق في الغذاء

الكواري: جهود لمعالجة تحديات التمتع بالحق في الغذاء المستدام

- التصحر وتغير المناخ ونقص المياه أبرز التحديات.
- الغذاء يمثّل ضرورة حياة لكل إنسان في كل مكان.

الدوحة:

قال سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن اللجنة تسعى لمعالجة أية مخاطر بيئية تهدد التمتع بحقوق الإنسان؛ كنقص المياه والطاقة والتصحر وتغير المناخ، وما يحول دون إيجاد منظومة فاعلة لإنتاج الغذاء الآمن والكافي والمستدام، التي تندرج

ضمن الحق في الغذاء الذي نصت عليها صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية.

وأضاف خلال الندوة التي عقدتها اللجنة، بالشراكة مع وزارة البلدية، في إطار سلسلة الفعاليات على هامش أعمال "المعرض الدولي للبستنة - إكسبو قطر 2023"، حول "إسهام الحق في الغذاء في التمتع بجميع حقوق الإنسان وحماية الكرامة الإنسانية"، أن الغذاء يمثّل ضرورة حياة لكل إنسان في كل مكان، وهو حق من حقوق الإنسان، وهدف من أهداف التنمية المستدامة.

ولفت إلى أن منظومة حقوق الإنسان حددت مضمون الغذاء وعناصره وأبعاده، وقامت العديد من الدول بتضمينه في دستورها وقوانينها واستراتيجياتها وبرامج عملها. كما تم على الصعيد الدولي والإقليمي إنشاء العديد من الهياكل المؤسسية والبرامج الغذائية المعنية بضمان الحق في الغذاء.

وتابع د. الكواري أنه على الرغم من ذلك، لا تزال هناك تحديات تعيق التمتع بهذا الحق الإنساني، فالمجاعات وسوء التغذية التي يعاني منها الكثير من البشر، كما إن تلوث البيئة وتغير المناخ بما ينتج عنها من موجات جفاف وفيضانات، فضلًا عن تقلب أسعار المواد الغذائية وتفاقمها بفعل الصراعات أو الازمات، ألقت بآثارها السلبية على إعمال هذا الحق.

ولفت إلى أن الندوة وأوراق العمل تتيح لنا الوقوف على التقدم المحرز، وأبرز الخبرات الجيدة والممارسات الفضلى، في مجال تعزيز وحماية الحق في الغذاء من منظور حقوق الإنسان، فضلًا عن النظر في التحديات والفجوات ومعالجة الأسباب الكامنة ورائها.

جهود قطرية

واستعرض د. الكواري الجهود القطرية في

هذا الإطار، وأكد اعتزاز اللجنة بما حققته قطر في مجال ضمان التمتع بالحق في الغذاء لجميع مواطنيها والمقيمين على أراضيها، مشيرًا إلى أنها حققت المرتبة الأولى عربيا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2021.

وثمّن د. الكواري وفاء قطر بأهداف التنمية المستدامة المعنية بالقضاء على الجوع وسوء التغذية، وكذلك المساعدات القطرية الغذائية والإنسانية الموجهة نحو التصدي للجوع ونقص الغذاء عالميًا من خلال التعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

ونوّه د. الكواري إلى المبادرة التي أطلقتها قطر بشأن إنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة، كآلية تهدف لسد الثغرات في مجال البحوث والاستراتيجيات والسياسات لتمكين الدول ذات الأراضي الجافة من تحقيق الأمن الغذائي وبناء عالم أفضل للبشرية يدًا بيد.

المفوضية السامية

وتحدثت السيدة إشراق بن الزين منسقة وحدة التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان بمركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، حول "إسهام الحق في الغذاء في تمتع الإنسان بجميع حقوقه وكرامته الإنسانية".

واستعرضت أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز الحق في الغذاء، كنشر المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان بشأن الحق في الغذاء، وتقديم المشورة والمساعدة إلى الدول بشأن القوانين والسياسات العامة وخطط العمل من أجل تعزيز التمتع بالحق في الغذاء، دعم عمل المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، بما في ذلك صغار المزارعين، في المطالبة بالحق في الغذاء.

الهلال الأحمر

وقدم الدكتور محمد صلاح ابراهيم مدير قطاع الإغاثة والتنمية الدولية بالهلال الأحمر القطري، ورقة عمل حول دور المؤسسات الإنسانية القطرية في تعزيز الأمن الغذائي العالمي، مؤكدًا أن الهلال الأحمر القطري يلعب دورًا فاعلًا في تعزيز الأمن الغذائي على الصعيد الدولي انطلاقًا من قيم ومعدن الشعب القطري المحب للخير والعطاء.

ودعا لتعزيز العمل على تعميق التدخلات التي تستهدف تحسين مستوى الأمن الغذائي، وتنسيق التدخلات في مختلف القطاعات سواء من قبل المؤسسة الواحدة أو المؤسسات التي تعمل في منطقة واحدة لتعزيز النتائج، والاهتمام بالاقتصاد المحلي للمجتمعات المستهدفة لما له من تأثير مباشر في استدامة الأمن الغذائي المحلي لهذه المجتمعات.

منظومة الغذاء

وقدم الدكتور حسن حسين إبراهيم ممثلاً عن إدارة الأمن الغذائي بوزارة البلدية ورقة عمل حول " دور منظومة الأمن الغذائي في دولة قطر في إعمال الحق في الغذاء، وقال إنه يجري العمل على إعداد النسخة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2024 – 2030، لضمان استدامة الأمن الغذائي في الدولة، وبما تتماشي مع استراتيجية التنمية الثالثة، حيث تعمل على ثلاثة محاور هي: الإنتاج المحلي والأسواق، التجارة الدولية والاستثمار، المخزون الاستراتيجي.

وتناول الدكتور محمد عبدالله الشياب خبير تخطيط تنمية بيئية بإدارة التخطيط الاستراتيجي لجهاز التخطيط والإحصاء مؤشرات نجاح الخطط الاستراتيجية السابقة، ومحاور الاستراتيجية الوطنية الثالثة: الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2023 – 2030.

بينما تناول الدكتور محمد السر أحمد عواض الخبير الاقتصادي الزراعي بإدارة الشؤون الزراعية بوزارة البلدية، مساهمة القطاع الزراعي في انتاج وتسويق الخضراوات والتمور، حيث استعرض المساحات المحصولية بحسب المجموعة وتطور المساحات المحمية، وعدد المزارع وبرامجها التسويقية وساحات بيع المنتج المحلي.

مريم العطية: الاستقلالية والمحايدة والتعددية التي أرستها مبادئ باريس أهم معايير المؤسسات

- **دور أساسي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النهوض بالسلام والأمن.**
- **يجب ضمان استيفاء جميع الدول لمؤشرات المؤسسات وتعزز استقلاليتها**
- **التحالف العالمي سيواصل تقديم الدعم للدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.**
- **ضرورة الربط بين حقوق الإنسان والعمل الإنمائي وتعزيزهما بشكل متبادل.**

جنيف:

أكدت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على بالدور الأساسي الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النهوض بالسلام والأمن والتنمية المستدامة للجميع، مضيفةً أن ذلك هو السبب الرئيسي لاعتماد الهدف السادس عشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الفعالة كمؤشر لقياس تقدم الدول في تحقيق التنمية المستدامة.

جاء خلال كلمتها في الفعالية الجانبية للذكرى الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حول "مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، على هامش الاحتفالات بالذكرى الخامسة

والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في جنيف.

وقالت العطية إن اليوم يشكل مناسبة بالغة الأهمية لإحياء ذكرى منعطف تاريخي وفارق لحقوق الإنسان العالمية، فإن عام 2023 يتزامن مع الذكرى الثلاثين لاعتماد مبادئ باريس.

وطالبت العطية ببذل جهود متسارعة لضمان استيفاء جميع الدول لمؤشر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بحلول عام 2030، حتى يتمكن جميع البشر في جميع أقطار العالم من الاستفادة من مؤسسة وطنية قوية ومستقلة تعزز حقوقهم الإنسانية وتحميها، مضيفةً أنه حتى الآن، لم تُأسس سوى 88 دولة من بين 193 دولة من الدول الأعضاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان متوافقة مع مبادئ باريس.

وأشارت إلى الاتجاهات المقلقة التي تعترض بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مطالبة كافة الدول بتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القائمة.

وأكدت أن التحالف العالمي سيواصل بالتعاون مع الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك شركاءنا داخل منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم في هذا المسعى للدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع المناطق.

كما أكدت أن مبادئ باريس أرست منذ اعتمادها من الجمعية العامة للأمم المتحدة، معايير واضحة لمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تتمتع بالاستقلالية والمحايدة والتعددية، كما توفر خارطة طريق للمؤسسات الحقوقية الوطنية للوفاء بدورها بكامل الفعالية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ومساءلة الحكومات عن التزاماتها التي ينص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونوّهت أن خطة التنمية المستدامة برنامج شامل وطموح – "خارطة طريق من أجل الإنسان وكوكب الأرض والازدهار" – يشمل جميع الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة (وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، مشيرةً إلى أن هذا العام يمثل منتصف الطريق نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتابعت العطية: تهدف هذه الخطة التي تستند إلى المبدأ الشامل المتمثل في عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب إلى اتباع منهج تحول يسعى إلى إعمال حقوق البشر قاطبة في العيش في مجتمعات خالية من الفقر والعوز وويلات الحروب، وفي إفساح المجال أمام قدر أكبر من الحريات.

وهي بذلك تساعدنا على التصدي لبعض التحديات المعقدة التي نشهدها اليوم؛ من تغير المناخ، إلى صراعات جديدة أو طويلة الأمد، والتمييز والفقر، وتقلص الحيز المدني والهجمات التي تطول المدافعين عن حقوق الإنسان.

وأضافت أن الرؤية التي تركز على البشر وتستند إلى الحقوق والتي تروج لها الخطة تهدف للربط بين حقوق الإنسان والعمل الإنمائي وتعزيزهما بشكل متبادل ليصب أحدهما في كفة الآخر، وبالتالي تحول الخطة إلى أداة تدعم تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان لجميع البشر دون تمييز.

وأشارت إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كمؤسسات مستقلة تابعة للدولة وذات ولاية واسعة في مجال حقوق الإنسان، لها دور فريد ومساهمة كبيرة في تعزيز تنفيذ خطة 2023 على أساس الحقوق وبالتركيز على البشر.

وتلك المؤسسات في وضع فريد يؤهلها لربط الأبعاد المختلفة لنطاق ورؤية خطة عام 2030، وربط الأهداف السبعة عشر بالدعوة الجامعة المتمثلة في عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب، وقيادة جهود المناصرة لإنجاح الخطة في العمل لصالح الإنسان في كل مكان.

مشاركة ودعم

وخلال كلمتها سلطت سعادتها الضوء على المشاركة والدعم الكبيرين اللذين يقدمهما منتدى آسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ووجهت الشكر نيابة عن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ على شراكته المستمرة ودعمه القوي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في سبيل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في المنطقة، مضيفةً: نتطلع إلى مواصلة التعاون والدعم لهذه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

لدى ختام البرنامج التدريبي وتكريم المتدربين..

حمد المرزوقي: تجربة عملية شاملة وتحليل عميق لقضايا حقوق الإنسان

- **خطوة نحو تعزيز الوعي وتطوير المهارات في مجال حقوق الإنسان.**

الدكتورة آية راندال:

- **اللجنة تلعب أدوارًا جوهرية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في كل العالم.**
- **تحقيق تقدمًا محرزًا في دعم تطورات حقوق الإنسان في دولة قطر.**

الدوحة:

اختتمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برنامجًا تدريبيًا مكثفًا لعدد من طلاب وطالبات ماجستير حقوق الإنسان والقانون الدولي بمعهد الدوحة للدراسات العليا، وكرمت الدارسين، بمنحهم شهادات التقدير بعد انتهاء البرنامج العملي الذي استمر على مدار شهرين.

يأتي التدريب في إطار مُذكرة التفاهم التي وقعتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع معهد الدوحة للدراسات العليا.

وتعرف المتدربون على أهداف اللجنة واختصاصاتها، وأساليب العمل في إداراتها المختلفة، إلى جانب التدريبات العملية على كتابة التقارير وآليات التثقيف على حقوق الإنسان، والاستعراض الدولي الشامل، والتوثيق واستقبال الشكاوى والتعامل معها.

وقال حمد ماجد المرزوقي، مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية باللجنة، إن البرنامج التدريبي يعد التزامًا من اللجنة بتعزيز قيم حقوق الإنسان، ورغبتها في دعم وتطوير معارف وخبرات طلاب الماجستير في هذا المجال، مؤكدًا أنه تم تصميم البرنامج ليكون تجربة شاملة تركز على التحليل العميق والنقاش البناء حول قضايا حقوق الإنسان المعاصر، بالإضافة إلى الاستفادة من التطبيقات العملية، وهو ما يميز التدريب عن الدراسة النظرية.

وأضاف أن البرنامج التدريبي يمثل خطوة هامة نحو تعزيز الوعي وتطوير المهارات في مجال حقوق الإنسان، وذلك في إطار اتفاقية التفاهم التي وقعتها اللجنة مع معهد الدوحة للدراسات العليا، معبرًا عن أمله في استمرار التعاون بين الطرفين لتطوير برامج تعليمية تعكس احتياجات المتدربين.

ووجه المرزوقي الشكر للطلاب المشاركين في البرنامج على جهودهم ومساهمتهم العلمية الفعّالة، قبل تكريمهم حيث سلم المشاركين شهادات التقدير، تقديرًا للجهود المبذولة خلال فترة التدريب.

من جانبها، قالت الدكتورة آية رانـدال، المشرفة على برنامج التدريب العملي لطلاب برنامج حقوق الإنسان بمعهد الدوحة للدراسات العليا، إن المعهد حريص على ثقل الطلاب الدارسين بالتدريب العملي الذي يؤهلهم ليكونوا باحثين، بالإضافة إلى تأهيل عدد منهم ليكونوا ناشطين حقوقيين في المستقبل، ويخوضوا تجارب العمل الحقوقي في المنظمات غير الحكومية، والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات الحكومية وعلى كافة الأصعدة محليًا ودوليًا.

وأضافت أن المعهد يقوم بتوزيع الطلاب على المؤسسات القطرية التي تستضيف الطلاب لتدريبهم، وفي هذا العام كانت اللجنة الوطنية من ضمن هذه الجهات، مشيرةً إلى أن هذا يؤهل الطلاب للدخول إلى سوق العمل في حال أرادوا ذلك بعد الحصول على درجة الماجستير.

وأكدت أن اختيارنا للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تدريب الطلاب فرصة جوهرية ليتعلم الطلاب أسس العمل الحقوقي في اللجنة التي تلعب أدواراً جوهرية معرفية ومفتاحية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في كل العالم، مضيفةً أن الطلاب حظوا بفرصة التدريب العملي على كتابة تقارير الظل وآلية التثقيف على حقوق الإنسان، وآليات الاستعراض الدولي الشامل، والتوثيق واستقبال الشكاوى والتعامل معها، ولا يوجد مكان في العالم يعطي هذه الفرصة غير الهيئات واللجان الوطنية لحقوق الإنسان وهي واحدة من اللجان المهمة في الوطن العربي، وحققت تقدماً محرز في دعم تطورات حقوق الإنسان في دولة قطر، كمان أنها حصلت على تصنيف "أ".

دعت لإطلاق مبادرة إقليمية ومنتدى بمنطقتنا..

مريم العطية: ضرورة اعتماد تشريعات لمعالجة تأثير الأعمال التجارية على حقوق الإنسان

• دور بارز للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأعمال التجارية:

جنيف:

دعت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لإطلاق مبادرة إقليمية لاعتماد تشريعات وقائية فريدة، وتشجيع المنظومتين العربية والخليجية على وضع قوانين استرشادية وخطة عمل مشتركة، لمعالجة آثار حقوق الإنسان الناجمة عن أنشطة الأعمال بشكل فعال، مؤكدةً أن التحالف العالمي ملتزم بدعم وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والعمل مع جميع شركائنا للمساهمة في وضع نهج للأعمال التجارية قائم على حقوق الإنسان ومتعدد الجهات صاحبة المصلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ونوهت سعادتها خلال مشاركتها في أعمال "منتدى الأمم المتحدة السنوي المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان"، بتقديرها لجملة الإنجازات التي حققها المنتدى على مدار السنوات السابقة.

وقدمت سعادتها مقترحًا بتنظيم منتدى إقليمي مماثل لهذا المنتدى، وقالت إن إقامة المنتدى في منطقتنا، يسلط الضوء على الجهد الأممي المركز بشأن موضوع "الأعمال التجارية وحقوق الإنسان" بوصفه أحد الشواغل الحقوقية الراهنة.

وأضافت أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تلعب دورًا فائق الأهمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أنها تعد ركنًا أصيلًا في مساءلة الدول والشركات عن أفعالها، وتعزيز الممارسات التجارية المسؤولة، والدعوة إلى حماية الأفراد المتأثرين بالأنشطة التجارية بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا دورًا حاسمًا في تسهيل الحوار والتعاون بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني، باعتبارها جسراً للتواصل وتشجيع المشاركة البنّاءة.

وأشارت إلى أن الخطاب القانوني المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في منطقتنا لا يزال مرتبطًا بما يعرف باسم "المسؤولية الاجتماعية للشركات"، والتي غالبًا ما ينظر إليها على أنها مسؤولية طوعية وغير ملزمة، مؤكدةً أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قادرة في هذا الشأن على أن تساهم بشكل كبير في تعزيز منهج قائم على حقوق الإنسان تجاه الشركات والأنشطة المتعلقة بالأعمال التجارية، عبر تعزيز الوعي بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة وتنفيذها على أرض الواقع.

ولفتت إلى المنطقة وكحال العديد من المناطق الأخرى على الصعيد العالمي، لا تزال تفتقر لعنصرين حاسمين: الأول، وضع خطط عمل وطنية من البلدان بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وغياب التشريعات الوطنية الناظمة للأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

وأكدت أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وضع فريد يؤهلها للاستجابة لهذه التحديات، باستثمار نفوذها للمناداة بخطة العمل الوطنية والمشاركة فيها والدفاع عنها، وضمان الإصغاء إلى أصوات المجتمعات، وتقديم المشورة لسلطات الدولة بشأن مسؤوليتها عن منع انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية ومعالجتها بجملة وسائل منها ضمان توافق القوانين والممارسات مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

وشددت سعادتها على أن الدول ملزمة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بحماية الأفراد من الانتهاكات التي ترتكبها أطراف ثالثة، بما فيها المؤسسات التجارية، داخل أراضيها أو ضمن ولاياتها القضائية، وضمان حصول الضحايا على سبل انتصاف فعالة، من خلال آليات التظلم القضائية وغير القضائية، مضيفةً أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يمكنها تلقي الشكاوى وإجراء التحقيقات وتسهيل الوصول إلى سبل الانتصاف لضحايا الانتهاكات المتعلقة بالأعمال التجارية.

وأكدت أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتلقى قسطًا وافرًا من الدعم في عملها اليومي من قبل التحالف العالمي وشبكاتنا الإقليمية الأربع وشركائنا. مضيفةً أنه من خلال مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابعة للتحالف العالمي التي أنشئت عام 2009، فإننا نوفر منصة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتبادل المعرفة ومشاركة خبراتها والتعلم من بعضها البعض من أجل معالجة آثار حقوق الإنسان المتعلقة بأنشطة الأعمال بشكل فعال.

وأكدت أن التحالف يعمل على تعزيز مناصرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المستويين الدولي والإقليمي، بما في ذلك هيئات وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة، وضمان الإصغاء إلى الأصوات الفردية والجماعية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودمجها في جميع عمليات صنع القرار.

اللجنة الوطنية تنظم محاضرات وورش عمل توعوية لطلاب ست مدارس..

حمد الهاجري: المعرفة بحقوق الإنسان مصدر تغيير سلوك الطلاب وكرامة المجتمعات

- **اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تواصل نشر الوعي بين طلاب المدارس.**
- **برنامج التوعية استثمارًا كبيرًا في السعي لتعزيز مجتمع يسوده العدالة.**
- **المعرفة بالحقوق والواجبات هو السبيل لتنمية الفرد والمجتمع.**
- **توعية 150 طالبة في مدرستين يعزز دورهن في المجتمع والأسرة.**

الدوحة:

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خمس محاضرات وورش عمل توعوية، بهدف نشر الوعي والمعرفة بحقوق الإنسان ومفاهيمها، وذلك في إطار تعزيز العدالة والكرامة بين الطلاب الذين يشكلون مستقبل المجتمع.

تضمنت زيارات المدارس مدرسة الدوحة الإعدادية للبنين، ومدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا الثانوية بنين، ومدرسة أبو بكر الصديق الإعدادية للبنين، وأكاديمية الجزيرة العالمية، ومدرسة معيذر الإعدادية للبنات، ومدرسة قطر الإعدادية للبنات.

وقال السيد حمد الهاجري، مدير إدارة البرامج والتثقيف باللجنة، أن التوعية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان يسهمان على نحو أساسي في منع انتهاكات حقوق الإنسان على المدى البعيد، كما يمثل استثمارًا كبيرًا في السعي لتعزيز مجتمع يسوده العدالة، وتحظى فيه جميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص بالاحترام والتقدير، مؤكدًا أن المعرفة بالحقوق والواجبات هو السبيل لتنمية الفرد والمجتمع، وإرساء الحرية والعدالة والسلام.

وأضاف أنه لا تنمية للمجتمع بدون تنمية الفرد، ولا تنمية للفرد بدون تثقيفه وتوعيته بحقوقه، لذلك تحرص اللجنة على تنمية النشأ والفرد ليكون لبنة نافعة في بناء مجتمع يحظى بالكرامة والإنسانية.

ونوّه الهاجري بتواصل نشر الوعي والمعرفة بحقوق الإنسان للطلاب في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، ولكلا الجنسين، وذلك في إطار جعل المعرفة بحقوقهم وواجباتهم تجاه أسرهم ووطنهم والعالم، مؤكدًا أن هذه المعرفة هي مصدر تغيير السلوك وتجديد وتحسينه.

ولفت الهاجري إلى أن اهتمام اللجنة بنشر التوعية والتثقيف بين هذه الفئات من الطلاب الطالبات يأتي في إطار اهتمام اللجنة بأنهم يشكلون أهم مدخلات النظام التعليمي والمعرفي مؤكدًا أن تنميتهم شكل هدفًا أساسيًا يؤثر في اتجاهاتهم وميولهم في المستقبل.

واجبات ومسؤوليات

بدوره قدم عبدالرحمن سليمان الحمادي، رئيس قسم الدراسات والبحوث باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، شرحًا مفصلًا حول

الصكوك الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وواجبات الإنسان ومسؤولياته.

واستعرض الحمادي خلال المحاضرات خصائص حقوق الإنسان، وأجيال حقوق الإنسان، مبادئ حقوق الإنسان، ومصادر حقوق الإنسان، معايير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان موضحًا في هذا الإطار الفرق بين الإعلانات والاتفاقيات.

وشدد الحمادي على شمولية حقوق الإنسان لكافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكاملها وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، مضيفًا أن من خصائصها أنها طبيعية تنشأ مع ولادة الإنسان وتستمر حتى مماته، وعالمية ينتفع بها كل إنسان على وجه الأرض، دون تمييز وبغض النظر عن عرقه أو لونه أو جنسه أو دينه أو لغته أو قوميته.

وبين أن شمولية حقوق الإنسان تجعلها غير قابلة للتصرف بمعنى لا يجوز التنازل عنها ولا يمكن للآخرين أن يسلبوها أو المساس بحقوق الإنسان، مضيفًا أنها متطورة ومتجددة ومتغيرة، فهي تواكب تطورات العصر في تجددها لتشمل مختلف مجالات الحياة.

وشدد الحمادي خلال الشرح الذي قدمه للطلاب أن واجباتهم والتزاماتهم ومسؤولياتهم تجاه أسرهم ومجتمعاتهم ووطنهم والعالم بأسره والبشرية جمعاء وعدم جواز التخلف عن أداء هذه الواجبات.

كما بيَّن الحمادي أن المواثيق الدولية حددت الواجبات والمسؤوليات التي يتعين على الشخص الالتزام، كما حددت حقوقه، مضيفًا أن الواجب على كل فرد احترام جميع الحقوق والحريات وحمايتها للآخرين الذين يشاركونه في المجتمع، والالتزام بالسلوكيات الدالة على ذلك بالحرص على عدم الإضرار بهم.

استيعاب وتفاعل

وقال يوسف محمد الهيدوس مدير مدرسة الدوحة الإعدادية للبنين إن المحاضرة تأتي ضمن خطة المدرسة في التعاون مع المؤسسات العاملة في الدولة، ومن بينها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤكدًا أن المحاضرة شهدت تفاعلًا مع المحاضر، وتميزت بنقاشات ثرية عكست مدى استيعاب الطلاب وفهمهم لموضوع المحاضرة.

وأضاف الهيدوس أن عددًا من الإداريين والمعلمين شاركوا في المحاضرة، وتعرفوا على الحقوق المدنية في المجتمع للوقوف على أهمية حقوق الإنسان، لافتًا إلى أن المحاضرة تضمنت شرحًا حول مفهوم حقوق الإنسان والأدوار والمهام التي تقوم بها اللجنة لضمان الحقوق التي يجب على كل فرد التمتع بها.

توعية الطالبات

وفي مدرسة قطر الإعدادية للبنات قدمت اللجنة ورشة توعوية لستين طالبة من طالبات الصف الثامن والتاسع عن مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان منذ نشأتها والواجبات، وذلك في إطار قيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدورها في التوعية والتثقيف ونشر مفاهيم حقوق الإنسان.

وخلال الورشة تم تعريف الطالبات بمفهوم حقوق الإنسان وتاريخها كما قدمت الورشة شرحًا مفصلًا حول دور اللجنة وأهدافها وإنجازاتها، كما تناولت توضيحًا للدستور القطري الدائم وحقوق الإنسان التي ينص عليها الدستور، واختتمت الورشة بعرض رؤية دولة قطر 2030 والركائز الأساسية للتنمية المستدامة والاتفاقيات الدولية المصادقة عليها دولة قطر في حقوق الإنسان.

أما في مدرسة معيذر الإعدادية للبنات قدمت اللجنة محاضرة توعوية وتثقيفية حول مهام وأدوار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتسعين طالبة من طالبات الصف السابع عن مبادئ حقوق الإنسان: النشأة والتطور على مر السنين، والدور التوعوي للجنة والاتفاقيات المصادقة عليها دولة قطر في حقوق الإنسان.

خلال اجتماعه مع المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بجنيف..

الجمّالي: يجب العمل للوقف الفوري للعدوان على غزة ومحاسبة إجرام الاحتلال الإسرائيلي

- **وقف الانتهاكات الجسيمة بالضفة الغربية وتوحيد الجهود لإنشاء ممرات آمنة لدخول وكالات الإغاثة.**
- **قصف مقر إعادة إعمار غزة جريمة حرب نكراء كاملة الأركان تضيفها إسرائيل إلى سجلها الإجرامي.**
- **نظام حقوق الإنسان الحالي غالبًا ما يتأثر بالاعتبارات السياسية وليس بالمبادئ القانونية.**
- **اقتحام المستشفيات في قطاع غزة جريمة سوداء في تاريخ الإنسانية.**

جنيف:

عقدت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله طالبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للعمل بشكل عاجل وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة بضرورة الضغط القوي، للوقف الفوري لعدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة وذلك بوصف المفوضية وكالة متخصصة داخل الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وشددت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية التعاون في محاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

جاء ذلك خلال اجتماع سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع سعادة السيد فولكر تورك المفوض السامي لحقوق الإنسان بجنيف. وقال الجمّالي في تصريحات صحفية: لقد أكدنا على المفوض السامي ضرورة التزام السلطات الإسرائيلية بالقانون الدولي كقوة احتلال وتوحيد الجهود لإنشاء ممرات آمنة لدخول وكالات الإغاثة والعاملين فيها. إلى جانب الوقف الفوري للانتهاكات الجسيمة التي تحدث في الضفة الغربية وتعزيز الجهود لتحديث قائمة الشركات المشاركة في بناء المستوطنات غير القانونية، بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان. وأضاف: إن هدفنا الجماعي هو توحيد الجهود الرامية إلى إنهاء العدوان الإسرائيلي، وضمان توفير المساعدات الإنسانية غير المشروطة، ومعالجة التطورات الجارية. وقال: نأمل أن يتماشى خطاب المفوض السامي مع خطورة الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي، وذلك تماشيًا مع البيان الصادر عن العديد من المقررين الخاصين للأمم المتحدة الذي حذر من إبادة جماعية وشيكة في غزة والانتهاكات واسعة النطاق التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي، تندرج ضمن الإطار القانوني للإبادة الجماعية والقانون الدولي.

وعبَّر الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن قلق اللجنة وإدانتها للعجز وعدم الاتساق الذي يظهره نظام حقوق الإنسان، وقال: إن نظام حقوق الإنسان الحالي غالبًا ما يتأثر بالاعتبارات السياسية وليس بالمبادئ القانونية. منوهًا إلى أن التأخير الكبير في اتخاذ موقف حازم ضد الانتهاكات المستمرة يمكن أن يفقد بسببه المظلومون والمضطهدون في جميع أنحاء العالم ثقتهم في النظام الدولي لحقوق الإنسان، مع ما يترتب على ذلك من آثار طويلة المدى على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ليس فقط في المنطقة العربية، بل أيضًا على المستويين الإقليمي والدولي.

وقال الجمّالي: نظرًا لخطورة الوضع، فإن أدوار ومناصب المفوضية السامية لحقوق الإنسان يجب أن تتماشى مع المؤسسات الوطنية، والشبكات الإقليمية، والأمين العام للأمم المتحدة، والمقررين الخاصين، والآليات الدولية، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛ لإدانة العدوان على غزة، ومعالجة المخاوف من الإبادة الجماعية، ومواجهة العقاب الجماعي.

جريمة سوداء في تاريخ الإنسانية

وفي سياق الانتهاكات الجسيمة للاحتلال الإسرائيلي بقطاع غزة قال الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن اقتحام المستشفيات من القوة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة يندرج ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني، وأن ما تناقلته وسائل الاعلام من صور مؤلمة مروعة يندى لها جبين البشرية، وبخاصة تلك الصورة التي تعرض الأطفال الخدج في مجمع الشفاء الطبي، وتكشف عن حرمانهم من الحق في الحياة والصحة، مؤكدًا على أن هذه جريمة مكتملة الأركان يجب محاسبة القوة القائمة بالاحتلال وجنودها عليها وعدم السماح لهم بالإفلات من العقاب.

وأوضح الجمّالي أن القوة القائمة بالاحتلال تضرب بعرض الحائط كل ما اتفقت عليه البشرية من معايير قانونية واخلاقية رغم أنها طرفًا في اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية ومنها اتفاقية حقوق الطفل. وقال الجمّالي "إن حياة الجرحى والمرضى والنازحين على المحك، وأن حماية المستشفيات من الاعمال الدعائية وإيصال الإمدادات الطبية المنقذة للحياة هو واجب على الدول جميعها في المقام الأول، وكذلك على المنظمات الدولية". داعيا الى احترام مبدأ حصانة المرافق الطبية والطواقم الطبية من الهجمات.

جريمة حرب نكراء كاملة الأركان

وفي ذات السياق دانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر قصف الاحتلال الإسرائيلي لمقر اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة وقال الجمّالي هذا الهجوم الهمجي والإجرامي الشنيع يعد امتدادا لنهج الاحتلال في استهداف المدنيين ومنشئات العمل الإنساني التي شملت المستشفيات والمدارس وملاجئ الإيواء ومساكن العائلات وهو لا يعد إمعانًا في الأعمال العدائية الإسرائيلية بحق المدنيين في قطاع غزة فحسب؛ وإنما هو تحدٍ سافر لكل من يمد يد العون للعزل المدنيين في قطاع غزة مما يشكل جريمة حرب نكراء كاملة الأركان تضيفها إسرائيل إلى سجلها الإجرامي. وطالب الجمّالي كافة وكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بضرورة عدم الاكتفاء بالتعبير عن القلق إزاء القصف الذي تعرض له مقر اللجنة القطرية لإعادة إعمار وما سبقه من جرائم حرب ارتكبتها آلة القتل والتخريب الإسرائيلية، بل يجب الإسراع بتحركات فعلية رادعة تشمل تحقيقات واسعة تطال القيادة السياسية والعسكرية للاحتلال الإسرائيلي. وقال: إن جرائم الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة يجب أن تكون هذه المرة نقطة تحول فارقة في دعم ثوابت القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة معترف بها دوليًا على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

لفائدة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والمراكز المنضوية تحت مظلتها..

برنامجًا تدريبيًا لصياغة تقارير "الاستعراض الدوري الشامل"

- **حمد المرزوقي : التدريب يعد الأول من نوعه ويتعلق بعملية فريدة.**
- **حريصون على تقديم الدعم الفني اللازم للمؤسسات ذات العلاقة بالفئات الهشة.**
- **إلمام المتدربين بمهارات الرصد والتوثيق يعزز تحسين حماية حقوق الإنسان.**

الدوحة:

نظَّمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بمقرها، برنامجًا تدريبيًا حول كتابة التقارير المقدمة لآلية الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان، بحضور عدد من الموظفين في المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والمراكز المنضوية تحت مظلتها، بالإضافة لعدد من موظفي إدارة الشؤون القانونية باللجنة.

تواصل البرنامج التدريبي على مدار يومين، وتضمن خمس محاور رئيسية، وخمس ورش عمل، قدمها السيد عبدالله الكعبي، المستشار القانوني لرئيس اللجنة، والسيدة هلا العلي الخبيرة القانونية باللجنة.

وتضمَّنت محاور التدريب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن المساهمات الكتابية المقدمة لآلية الاستعراض الدوري الشامل، ودليل المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المهام الاستباقية لفريق عمل كتابة تقرير الظل، وتحليل نماذج من التقارير، وجمع توصيات آلية الاستعراض الشامل السابق، بالإضافة إلى جلسة نقاش لكل محور من المحاور.

واختتم البرنامج التدريبي بنقاش شامل بعد خمس ورش عمل حول وضع فهرس التقرير وفقًا لاختصاص الجهة المعنية بإعداده، ووضع العناوين للفقرات الأساسية والفرعية ضمن التقرير، تحديد نسق الكتابة والمعلومات الواجب استخدامها، واستعراض كل مجموعة، بالإضافة إلى جمع أجزاء التقرير وتوحيد الصياغة ضمن فريق العمل حيث تضمنت الورشة الأخيرة تشكيل فريق عمل الصياغة النهائية.

تطوير القدرات

وقال السيد حمد ماجد المرزوقي، مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية باللجنة، إن البرنامج التدريبي يهدف لتطوير القدرات الوطنية في صياغة تقرير آلية الاستعراض الدوري الشامل حول اختصاص المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، مشيرًا إلى أن التعاون يأتي في إطار حرص اللجنة على تقديم الدعم الفني اللازم للمؤسسات ذات العلاقة بالفئات الهشة ومنظمات المجتمع المدني.

وأضاف المرزوقي أن البرنامج التدريبي يعد الأول من نوعه، ويتعلق بعملية فريدة "آلية الاستعراض الدوري الشامل" لمجلس حقوق الإنسان، موضحًا أنها تتضمن مراجعة سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو عملية تقودها الدول، تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان والتي تتيح الفرصة لكل دولة الإعلان عن الإجراءات التي اتخذتها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلدانها والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان كواحدة من السمات الرئيسية للمجلس.

وبيَّن المرزوقي أن الهدف النهائي لهذه الآلية هو تحسين حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، مضيفًا أن الاستعراض الدوري الشامل يعتمد على ثلاثة وثائق هي التقرير الوطني للدولة قيد الاستعراض، ومعلومات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ملخص مساهمات أصحاب المصلحة والذي يحتوي على معلومات في المساهمات المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

ولفت إلى أن التدريب تضمن المهام الاستباقية لفريق عمل كتابة تقرير ظل لآلية الاستعراض الدوري الشامل الذي يتضمن المحتوى للمساهمات الكتابية من معلومات موثوقة، وقضايا حقوق الإنسان الرئيسية، وأفضل الممارسات والتوصيات بشأنها، بالإضافة إلى تحديد القضايا ذات الأولوية من خلال التوصيات بترتيب المرأة، ثم الطفل، ثم الأشخاص ذوي الإعاقة، وكيفية إعطاء أولويات المساهمات، وماهية تقييم مستوى التوصيات.

خلال كلمتها الافتتاحية بمناسبة اليوم القطري لحقوق الإنسان بالتعاون مع جمعية المحامين القطرية..

مريم العطية: نواصل الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني ووقف العدوان على غزة

- **تواصلنا مع الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها لتوفير الإغاثة العاجلة.**
- **نضع إمكانياتنا لمساعدة الهيئة المستقلة الفلسطينية لحقوق الإنسان.**
- **"المحامون" شركاء حقيقيون لنا في الدفاع عن حقوق الإنسان.**
- **إنجازات قطر الإنسانية والرياضية والبيئية يُشار إليها بالبنان.**
- **اللجنة ساهمت في ارتقاء السجل الحقوقي مُنذ 21 عامًا.**

الدوحة:

أكدت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إن اللجنة قامت ولا تزال تقوم بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في العيش بسلام وكرامة، مضيفةً: تواصلنا مع منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها من أجل وقف العدوان على سكان قطاع غزة، وتوفير المساعدات الإنسانية والإغاثية لهم.

كما أكدت خلال كلمتها الافتتاحية بمناسبة اليوم القطري لحقوق الإنسان، أن اللجنة تضع كل إمكانياتنا في مساعدة الهيئة المستقلة الفلسطينية لحقوق الإنسان للقيام بمسؤولياتها، إيمانًا بعالمية حقوق الإنسان وترابطها، وتمسكًا بمجتمعاتٍ يسودها السلام والعدل والكرامة والتنمية، موضحةً أن هذه القيم تعد معيار الضمير الإنساني، وجزءً أصيلًا من تعالمنا الدينية وثقافتنا الإسلامية التي نعتز بها.

وأضافت أن فعالية اليوم القطري لحقوق الإنسان تتزامن مع الفعاليات التوعوية والتثقيفية التي تُنظمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ضمن أعمال "المعرض الدولي للبستنة - إكسبو قطر 2023"، مؤكدة أن الاستضافة القطرية للمعرض؛ التي تحدث لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلًا عما سبقها من استضافات لفعاليات رياضية وإنسانية وثقافية وعلمية واقتصادية وبيئية، تعد إنجازاً قطرياً يُشار إليه بالبنان في كافة أنحاء المعمورة، حتى أصبح اسم "قطر" نبراسًا مُضيئًا تهتدي به الشعوب.

شركاء الكفاح

وأكدت أن اليوم القطري لحقوق الإنسان فرصة سنوية لتكريم شركاء اللجنة، وتوطيد صلات التعاون معهم. مضيفةً أنَّ "المحامين القطريين"، وعلى مدار 21 عامًا من عمر اللجنة الماضي، كانوا شُركاء حقيقين لنا في الدفاع عن حقوق الإنسان، وتقديم المُساعدة القانونية لكل مُحتاج إليها.

سيادة القانون

ولفتت العطية إلى أن اللجنة مُنذ تأسيسها قبل 21 عامًا، ساهمت في ارتقاء السجل الحقوقي للدولة؛ بإنجازات عززت بناء دولة "سيادة القانون والمؤسسات والعدالة وحقوق الإنسان"، مضيفةً: ساهمنا في انخراط دولة قطر في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وكان آخرها العهدان الدوليان لحقوق الإنسان. كما كنَّا "قوة اقتراح للعديد من التشريعات بشأن مواءمة التشريعات النافذة مع معايير حقوق الإنسان. فضلاً عن السعي المتواصل لنشر ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعنا وبناء قدرات مؤسساتنا؛ من أجل توطيد التنمية المستدامة والمشاركة في صنعها، وآخرها جهود توعية المواطنين بأهمية المشاركة في انتخابات المجلس البلدي، وتثقيف طلبة أكاديمية الخدمة الوطنية بحقوق الإنسان، وتخصيص المنتدى الوطني الثاني لبحث أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة ووضع خارطة طريق وطنية لكفالة تمتعهم بحقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين في المجتمع.

وجددت سعادتها التزام اللجنة بالنهج القائم على الحقوق في بناء الاستجابات الوطنية؛ لكل التحديات والمخاطر مؤكدةً أن الغاية المُثلى كانت ولا تزال، تمكين قطر، دولةً ومجتمعًا، من مراكمة المزيد من المكتسبات التي توصلها إلى أعلى معايير حقوق الإنسان؛ بصفتها مطلبًا وطنيًا أولاً.

التحالف العالمي

ولفتت إلى أن ترأس سعادتها للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تعكسه نظرة تقدير من المؤسسات الأعضاء إلى اللجنة، وتمتعها بالمصداقية والفعالية مع حصولها على التصنيف "أ" للمرة الثالثة على التوالي، مضيفةً أن التحالف هذه الفترة نجح في تأطير خطته الاستراتيجية خلال السنوات الثلاثة القادمة، وحصل من مجلس حقوق الإنسان في دورته (51) على قرار يعترف بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العمل المناخي. وأضافت: تقدمنا بطلب إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بشأن تغير المناخ للحصول على صفة مُراقب، حتى يتمكن أعضاء تحالفنا من طرح خبراتهم الحقوقية في مُناقشات تغير المناخ واتخاذ القرار.

ترسيخًا لمبدأ التعاون

وقّعت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة، على هامش فعالية اليوم القطري لحقوق الإنسان، مذكرة تفاهم مع جمعية المحامين القطرية تتويجًا وترسيخًا لمبدأ التعاون المشترك، وسعياً لإقامة دولة القانون والعدالة والكرامة.

وقع مذكرة التفاهم من جانب جمعية المحامين السيد مبارك بن عبدالله السليطي رئيس مجلس إدارة الجمعية.

فيما كرّم سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، السيد مبارك بن عبدالله السليطي رئيس مجلس إدارة الجمعية، وعدد من المحامين ومكاتب المحاماة المتعاونة مع اللجنة، وذلك في ختام فعالية اليوم القطري لحقوق الإنسان.

من ناحيته أكد السيد مبارك بن عبدالله السليطي رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين القطرية أن أسمى غايات المحامين ومهنة المحاماة هو الحفاظ على الحقوق، وإعادتها لأصحابها، ودرء المفاسد متى ما أمكننا ذلك، مشيرًا إلى أن ما يكون لبعض الناس حقًا يكون على بعضهم الآخر واجبًا وهذا هو الحال في مهنة المحاماة.

وأضاف – مخاطبًا المحامين، خلال فعالية اليوم القطري لحقوق الإنسان، يجب علينا أن نكون أهلاً للمسؤولية التي أوكلت إلينا، وأن نبذل من وقتنا بدافع الشغف لهذه المهنة، دون البحث عن مقابل مادي، وإنما بحثًا عن الانصاف وإقامة العدل، أينما استدعى الأمر ذلك، مثمنًا جهود المحامين وعطائهم.

وقدم السليطي الشكر للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تنظيم آلية العمل في تقديم خدمات المساعدة القانونية لمن يحتاجها بحق.

يأتي ذلك عرفانًا من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجهود وشراكة المحامين في الدفاع عن حقوق الإنسان، وتقديم المُساعدة القانونية لكل مُحتاج إليها.

وفي ذات السياق قال سعادة الدكتور تركي بن عبدالله آل محمود مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية إن فعالية اليوم القطري لحقوق الإنسان، يأتي في ذكرى إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة قطر. وأضاف في تصريحات صحفية أن شعار هذا العام يأتي "نحو بيئة مستدامة"، فهذه الفعالية تعزز الحق في البيئة النظيفة، موضحًا أنها أحد الحقوق الأصيلة والمنبثقة من حقوق الإنسان والتي تحميها وتعززها دولة قطر، لافتًا إلى أن إقامة الفعالية في حديقة البدع يعكس اهتمام الدولة ورعايتها بالبيئة حيث تهدف إنشائها إلى إنشاء منظومة من الأماكن المستدامة والآمنة والصحية والنظيفة.

بينما ثمّن سعادة الشيخ الدكتور ثاني بن علي آل ثاني نائب رئيس جمعية المحامين القطرية الشراكة الفعّالة بين الجمعية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والتعاون المشترك لإرساء حقوق الإنسان والدفاع عن المظلومين.

وأضاف في تصريحات صحفية -على هامش الفعالية التي نظمتها اللجنة بمناسبة اليوم القطري لحقوق الإنسان - أن هناك تنسيق دائم بين الجمعية واللجنة ليتم تقديم الاستشارات المجانية بالإضافة إلى الحضور أمام المحاكم مجاناً لغير القادرين، وذلك بهدف تعزيز الحق في التقاضي والذي كفله الدستور الدائم لدولة قطر.

وأكد أن مذكرة التفاهم - التي تم توقيعها بين الجمعية واللجنة – من شأنها تعزيز التعاون بين الطرفين للمضي قدمًا للحفاظ على حقوق الإنسان لاسيما الفئات الهشة الضعيفة، وإرساء قيم حقوق الإنسان.

لدى افتتاحها جناح اللجنة ومعرضي "الثقافة الإسلامية" و"كرة القدم" في "إكسبو قطر 2023"..

مريم العطية: التصدي لتحديات البيئة والمناخ يضمن مستقبل مستدام ويعزز رفاهية الإنسان

- **فرصة لتسليط الضوء على أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.**
- **استضافة قطر لـ "إكسبو 2023" يعزز الجهود العالمية لحماية البيئة وحقوق الإنسان.**
- **المعرض يشكل رؤية جديدة لإنشاء مستقبل مستدام ومتجدد في الشرق الأوسط.**

الدوحة:

افتتحت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان جناح اللجنة بالمعرض الدولي للبستنة "إكسبو قطر 2023"، في حديقة البدع، إلى جانب معرضي "حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية"، و"حقوق الإنسان وكرة القدم"، وذلك بهدف نشر الوعي بحقوق الإنسان بشكل عام، والتأكيد على مستقبل أفضل وأكثر استدامة، والتوعية بضرورة التصدي للتحديات العالمية كالتغير المناخي والتدهور البيئي.

يأتي افتتاح جناح اللجنة بالتزامن مع فعّاليات اليوم القطري لحقوق الإنسان، وذكرى مرور 21 عامًا على تأسيس اللجنة، وذلك للتأكيد على الحق في التمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

وقالت سعادة السيدة مريم العطية إن جناح اللجنة إلى جانب المعرضين، والفعاليات التوعوية والتثقيفية التي ستُنظمها اللجنة ضمن أعمال "المعرض الدولي للبستنة - إكسبو قطر 2023"، تتماشى مع أهداف المعرض التي لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن حقوق الإنسان، بل هي من صميم حقوق الإنسان، منوهةً باستضافة الدوحة للمعرض العالمي، والتي تعد الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأضافت أن هذه الاستضافة تشكل نبراسًا مُضيئًا في اقتباس هذا النموذج، لاسيما أنه يؤكد أن تحويل الصحراء إلى أرض خضراء أصبح أمرًا ممكنًا، فيما كان يشكل تحديًا كبيرًا في السابق، ما يسهم في إيجاد الحلول للتحديات العالمية المتعلقة بنقص الماء والطاقة والغذاء، والتغير المناخي.

وأكدت أن جناح اللجنة الذي يعرض إصدارات عدة، ويستقبل زوارًا ووفودًا في شرائح عمرية متفاوتة من بينها الأطفال والنساء وذوي الإعاقة وكبار السن، يسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، ويعمل على توطيد التنمية المستدامة، ويوعي النشأ بحقوقهم وواجباتهم تجاه الأجيال القادمة.

ونوهت سعادتها بالدراسات والإصدارات المتعلقة بالحق في البيئة والتي أعدها خبراء باللجنة، ومن أبرزها "حماية الحق في البيئة السليمة في دولة قطر" والتي تأتي في وقت يتعرض العالم فيه لكثير من الأخطار والتحدّيات البيئية التي تمس حقوق الإنسان، وتؤكد ارتباط قضايا البيئة باحترام وحماية حقوق الإنسان، بيان ماهية المعايير والمبادئ الحاكمة للحق في البيئة ومقاربات تحقيق حمايته من منظور حقوق الإنسان، وموقع هذا الحق بالنسبة للوثائق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

كما نوهت بإسهام الدراسة في تقييم الجهود المبذولة من دولة قطر على المستويين الدولي والوطني في مجال حماية هذا الحق تنفيذًا لالتزاماتها الدولية من منظور حقوق الإنسان، وتوجيه السياسات الوطنية والدولية المعنية بالتصدي لقضايا البيئة ومعالجة تداعياتها والتخفيف من آثارها على الإنسان والدول والأجيال القادمة.

الثقافة الإسلامية

إلى ذلك تعرض اللجنة معرض الخط العربي حول "حقوق الإنسان في الثقافة الإسلاميّة"، وهو عبارة عن لوحات إبداعيّة للخط العربي تتضمن آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة تطابقت معها مبادئ حقوق الإنسان الحديثة، لتعكس تبني الإسلام لمبادئ حقوق الإنسان منذ 1400 سنة، ومدّ جسور التعاون والحوار بين الثقافات والحضارات المختلفة، والبحث عن الإرث والقيم الإنسانية المُشتركة وإظهارها وإبرازها، ومواجهة خطابات التعصّب والكراهية.

ويشار إلى أن المعرض حظي بإشادة كبيرة في الكثير من العواصم الأوروبيّة والعربية حيث عُرض في مدريد وبرلين وأثينا وباريس، كما تم تنظيمه مرتين في مقر الأمم المتحدة في جنيف، وفي مقر الاتحاد الأوروبي ببروكسل، كما تمّ تنظيمه في دولة الكويت، والجمهورية التونسية على هامش انعقاد مجلس وزراء الداخلية العرب.

كرة القدم

ويربط معرض "حقوق الإنسان وكرة القدم" الذي يتم تنظيمه بجانب جناح اللجنة بين المفاهيم الحقوقية والإنسانية وكرة القدم والاستدامة وحقوق الفئات الهشة.

وتعكس لوحات المعرض رسائل توعوية لترسخ مفاهيم الحق في الرياضة للجميع، وأهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة، وتعميق الألفة بين الأشخاص.

حضـور مميـز فـي فعاليـات حقـوق الإنسـان..

مريم العطية: اليوم الرياضي يأتي وسط أجواء حماسية بعد فوز قطر بكأس آسيا

- **دولة قطر استطاعت أن تجعل الرياضة من الأساسيات المهمة في الحياة اليومية للمواطن والمقيم.**
- **بناء جسور قوية للدفاع عن الرياضة والترويج لها كحق من حقوق الإنسان.**
- **توفير كافة الوسائل المساعدة لجميع الفئات في الحدائق والأماكن المفتوحة للتشجيع على ممارسة الرياضة اليومية.**
- **ارتباط وثيق بين الرياضة ومفاهيم حقوق الإنسان.**

الدوحة:

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في فعّاليات اليوم الرياضي للدولة، تحت شعار "الخيار لك" وذلك بالمعرض الدولي للبستنة "إكسبو قطر 2023" بحضور كبار المسؤولين باللجنة وعائلاتهم، وقالت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن اليوم الرياضي يأتي للعام الثاني على التوالي بعد زخمًا رياضيًا كبيرًا تستضيفه دولة قطر، ووسط أجواء حماسية وفرحة كبيرة بفوز قطر بكأس أسيا، ويتزامن أيضًا مع فعّاليات "معرض إكسبو قطر 2023" الذي يشهد مشاركة فاعلة من جميع دول العالم، مؤكدة أن اليوم الرياضي للدولة خلال السنوات الماضية نجح في ترسيخ مفاهيم هامة، تعزز أهمية اتباع الأسلوب الصحي سيما وأن الرياضة تعتبر النهج السليم لتحقيق حياة خالية من الامراض، وأشارت سعادتها إلى أن قيادة دولة قطر استطاعت بما تملكه من حكمة رشيدة أن تجعل الرياضة من الأساسيات المهمة في الحياة اليومية للمواطن والمقيم، ومن أجل تحقيق هذه الاهداف عملت على توفير كافة الوسائل المساعدة بحيث يجد كل فرد من أفراد المجتمع الوسيلة المناسبة لممارسة الرياضة كل حسب ميوله وهواياته والدليل على ذلك ما تشهده الحدائق والمساحات المفتوحة من أدوات رياضية متنوعة تناسب جميع الأعمار والفئات.

بناء الإنسان

ونوّهت سعادتها بأن دولة قطر سبقت دول العالم في تخصيص يومًا سنويًا للرياضة إيمانًا بأهمية بناء الإنسان، وبالتالي الوصول لمجتمع سليم قادر على التطوير والابتكار والإنتاج، مما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع معًا، لافتة الى القرار الأميري المتضمن تخصيص يوم رياضي للدولة الذي يؤكد الرؤية الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، وأضافت ان هذه المبادرة أثبتت عبر السنوات الماضية نجاحها لتغيير نمط حياة الفرد للأفضل، كما أن اليوم الرياضي يعتبر حدثاً مهماً وأصبح من الايام المميزة في دولة قطر والذي يشهد تلاحمًا كبيرًا بين جميع فئات المجتمع بمشاركة قيادات الدولة والموظفين وعامة الشعب القطري والمقيم .وشددت على أن الرياضة أصبحت من الركائز الهامة التي تركز عليها دولة قطر عبر خططها الوطنية واستراتيجياتها التنموية وتميزت بها على مستوى العالم .

تعزيز الحقوق

وأضافت سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أن اليوم الرياضي - الذي يشهد مشاركة جميع فئات وشرائح المجتمع على اختلاف مستوياتهم الإدارية والقيادية - من شأنه أن يرفع الوعي المجتمعي بأهمية الرياضة ويسهم في تحقيق رؤية قطر 2030م التي جعلت من التنمية البشرية أحد مرتكزاتها الرئيسية، وأشارت الى أن الجهات المعنية تبذل جهودًا حثيثة بهدف ظهور هذا الاحتفال السنوي بالصورة الحضارية المشرفة التي تتناسب مع الوجه المشرق لدولة قطر، وأكدت على ضرورة الرياضة في تعزيز حقوق الإنسان وإدماج الجميع حيث يمكن للرياضة أن تنقل بسهولة العديد من القيم الإيجابية، وترسخ تلك القيم التي تتقاطع مع الجنس أو الجنسية أو العمر أو حتى الحالة البدنية، وأوضحت أن في الوقت الحاضر أصبح بالإمكان بناء جسور أقوى للدفاع عن الرياضة كحق من حقوق الإنسان والترويج لها، حيث ترتبط الرياضة ارتباطًا وثيقًا بتعريف العديد من حقوق الإنسان.

النمط الرياضي

وشارك في احتفال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عددًا كبيرًا من المسؤولين باللجنة والموظفين بصحبة أسرهم وذويهم وفي أجواء تسودها روح المحبة والمودة حققت الهدف المنشود المتمثل في التوعية بأهمية الرياضة كسلوك يومي وفرصة لتوطيد العلاقات الإنسانية بين الموظفين، واستمرارًا للجهود المبذولة من أجل إتباع نمط حياة رياضي وصحي، وتضمن برنامج الاحتفال حزمة من الفعاليات الرياضة التي بدأت في التاسعة صباحًا شملت رياضة المشي والجري، ودوري مباريات كرة القدم، وكُرة الطائرة، بالإضافة لبرنامج العائلات بما في ذلك تحدي كرة السلة، والمشي ومسابقة شد الحبل، ومسابقة الجري والقفز، حيث تفاعل جميع المشاركين بالبرنامج الرياضي وسط حماس كبير، حيث استبقته بنشاط رياضي لموظفيها، بالصالة الرياضية بمقرها؛ وذلك للارتقاء بمستوى اللياقة البدنية لدى الموظفين، ورفع جاهزيتهم للمشاركة.

بالتزامن مع إقامة بطولة كأس آسيا ..

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تفتتح معرض "حقوق الإنسان وكرة القدم" بميناء الدوحة القديم

- مريم العطية: المعرض يهدف لتعميق ثقافة حقوق الإنسان لدى مشجعي كرة القدم.
- لوحات المعرض تركز على قيم المساواة وعدم التمييز.
- رسالة للمحبة والتعاون والوحدة بلغة الفن لجميع شعوب العالم.
- ربط الفعاليات الرياضية بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة ضرورة.
- نسخة من المعرض تقام في المعرض الدولي للبستنة إكسبو 2023.

الدوحة:

افتتحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان معرض "حقوق الإنسان وكرة القدم"، في ميناء الدوحة القديم، في إطار التوعية بمبادئ حقوق الإنسان، وذلك بالتزامن مع إقامة بطولة كأس آسيا قطر.

وقالت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إن تدشين المعرض يأتي في إطار تعميق ثقافة حقوق الإنسان لدى المواطنين والمقيمين ومشجعي كرة القدم، مضيفةً أن لوحات المعرض تركز على قيم حقوق الإنسان، والمساواة وعدم التمييز، ونبذ العنف، بالإضافة إلى قيم ممارسة الرياضة، والوحدة بين الشعوب.

وأضافت أن المعرض الذي رُسم بريشة الفنان القطري أحمد المعاضيد يعرض لوحات تعبر بأسلوب فني ولغة فنية يفهما جميع شعوب العالم، وتعبر عن مفاهيم تربط شعوب العالم، عبر التكامل والتعاون والمجتمعي، والوحدة، وبث روح الأمل والألفة بين الأشخاص، ونبذ العنف، وترسيخ السلام والمحبة وتعميق ثقافة حقوق الإنسان، وبناء المستقبل الكروي من خلال العمل الجماعي التطوعي.

التنمية المستدامة

وأوضحت العطية أن اللوحات تتضمن عبارات تعبر عن ضرورة ربط الفعاليات الرياضة بتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، مضيفةً أن ذلك يأتي بالتزامن مع تركيز جناح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

نحو 6 آلاف مستفيد من المسابقة وتوزيع الأُصص الزراعية والبذور بجناحها في "إكسبو 2023"

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعلن الفائزين بمسابقة "رعاية شتلة"

سلطان حمد الهاجري:

- الصحة النفسية للأطفال والتنمية المستدامة أبرز المكتسبات.
- تعزيز وعي الطفل بالحق في التعليم والحق في البيئة النظيفة.
- تحفيز النشأ على العناية بالبيئة وتنمية مهاراتهم الحياتية.
- استقبال وفود طلاب المدارس في جناح اللجنة بمعرض "إكسبو".
- مكتبة اللجنة غنية بالكتب والمراجع المناسبة لجميع الأعمار.

الدوحة:

أعلنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على حسابها في مواقع التواصل الاجتماعي عن أسماء الفائزين بمسابقة "رعاية شتلة"، حيث تم جمع شتلات المتسابقين من الأطفال الخميس الماضي، لاختيار 20 طفلًا للفوز بجوائز المسابقة. حيث كانت اللجنة قد وزعت الشتلات على ألف طفل في جناحها بمعرض "إكسبو 2023 الدوحة"، خلال ديسمبر الماضي، واستقبلت صور الشتلات أسبوعيًا.

وفي السياق ذاته، تم توزيع 5 آلاف أصيص مع التربة والبذور، لزراعتها في المنازل والبيوت خارج إطار المسابقة، مع مراعاة اختيار نباتات ذات جدوى منزلية والتي يمكن زراعتها في المنزل والاستفادة منها سواء للأكل مباشرة أو تحضير الطعام، أو الزينة.

فيما تهدف مسابقة رعاية شتلة، وتوزيع الأُصُص لرفع مستوى الوعي البيئي لدى الأطفال، تنمية مهارات الطفل الاجتماعية، وتعليم الأطفال تحمل المسؤولية منذ الصغر، مساعدتهم على التواصل مع الآخرين بروح إيجابية، والابتعاد عن الألعاب المسببة للطاقة السلبية، صقل الشخصية الطفل ودمجها في المجتمع بالأساليب الصحيحة، تعليم الأطفال الاعتماد على أنفسهم في تلبية بعض احتياجاتهم، إشراكهم في تحقيق مستقبل أخضر.

صحراء خضراء

وقال السيد سلطان حمد الهاجري مدير العلاقات العامة والإعلام، إن المسابقة تأتي في إطار إسهام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تحقيق شعار "إكسبو قطر 2023"، "صحراء خضراء... بيئة أفضل"، وتحفيز الأطفال للعناية بالبيئة وتنمية مهاراتهم الحياتية، وبما يتلاءم مع مفاهيم حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة.

واستعرض الهاجري في تصريحات صحفية الأثر الإيجابي للمسابقة وتوزيع البذور إلى ستة جوانب رئيسية تتعلق بالوعي البيئي، وتنمية المهارات الزراعية، وتعزيز الصحة النفسية لدى الأطفال، وتعزيز حقوقهم، والتنمية المستدامة، وتحفيز المشاركة الأسرية.

وأضاف أن الأنشطة الزراعية التي ينظمها جناح اللجنة تعمل على تعزيز الوعي البيئي، وتسهم في إكسابهم الفهم المرتبط بأهمية النباتات والحفاظ على البيئة، وتشجع الأطفال على تطوير مهاراتهم الزراعية، عبر رعاية النباتات ومتابعة نموها، وهو جانب يمكن أن يسهم في تعزيز التفاعل الإيجابي مع الطبيعة.

السعادة والإنجاز

وحول تعزيز الصحة النفسية، قال إن التعامل مع الزراعة والنباتات مصدرًا مساعدًا في تحسين الصحة النفسية لدى الأطفال، ويمكن أن يكون له تأثير إيجابي على مستوى السعادة والرضا الشخصي لا سيما وأنه يرتبط بالإنجاز المتعلق برعاية النبتة، أو العناية بالبذور وملاحظة مراحل إنباتها ونموها، أو الحصول على الثمار، مضيفاً أن ذلك يثمر بتعزيز فهم الأطفال لحقوقهم، خاصة الحق في التعلم والمشاركة في القضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

جهود أكبر

وربط الهاجري بين المسابقة وأهداف التنمية المستدامة، وقال إنها جزء لا يتجزأ من جهود معرض "إكسبو قطر 2023" الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، وتشمل الاهتمام بالبيئة وتوفير الغذاء وتعزيز الوعي البيئي، موضحًا أن الجهود المبذولة في جناح اللجنة في هذا الإطار تتنوع لتشمل الرسم والتلوين بالإضافة للزراعة، وللكبار عبر الكتب والإصدارات المتوفرة مجاناً، مؤكدًا أنها نِتاج جهد كبير لموظفي اللجنة من خبراء في مجال البيئة والقانونيين.

وأكد الهاجري أن مثل هذه الأنشطة التي تقدمها اللجنة للأطفال، مفيدة للأسرة ما أمكن من خلالها تحفيز المشاركة الأسرية، حيث تشكل فرصة لمشاركة جميع أفراد الأسرة، ومشاركة الوالدين أطفالهم في رعاية الشتلة ما يسهم في تشجيع الروابط الأسرية.

ونوه الهاجري بإقبال الأطفال على اقتناء البذور ومستلزمات الزراعية، ما يسهم في تحقيق هدف جناح اللجنة في معرض إكسبو بوصول أعداد المستفيدين من الأطفال فقط إلى 6 آلاف مستفيد.

زيارات المدارس

ولفت مدير العلاقات العامة والإعلام إلى أن جناح اللجنة بدأ باستقبال ووفود طلاب المدارس، لاطلاعهم على التجارب المتعلقة بالاستدامة والبيئة، مضيفًا أن اللجنة كثفت خلال السنوات الأخيرة تبادل الزيارات مع طلاب المدارس، ونظمت العديد من المحاضرات في مقرات المدارس، كما استقبلت وفود الطلاب لإجراء جولات بإدارات اللجنة والتعرف على طبيعة عملها، وزيارة مكتبتها الثرية بالكتب والوثاق والمجلدات.

وأضاف أن المكتبة غنية بالمراجع والمعلومات المتعلقة بمجال حقوق الإنسان لجميع الأعمار، وعلى جميع المستويات باللغتين العربية والإنجليزية، كما يوفر العاملون فيها خدمة إرشاد المستفيدين بالمجموعات والموضوعات المتوفرة في المكتبة والمناسبة لموضوعات بحثهم، أو طبيعة دراستهم وعملهم.

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني..

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تدعو لموقف عربي إسلامي يتجاوز الشجب والإدانة

مريم العطية:

- **يجب ملاحقة الاحتلال الإسرائيلي ومحاسبته على الإبادة الجماعية في غزة.**
- **نأمل في مواقف معززة للجهود القطرية تفضي لوقف شامل لجرائم الحرب الإسرائيلية.**
- **الغضبات الشعبية تمثل توقيتاً مواتياً لتحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.**

الدوحة:

دعت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى الالتزام بموقف عربي إسلامي موحد يتجاوز بيانات الشجب والإدانة إلى ممارسة الضغوط الفعلية لإعمال القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من أجل محاسبة الاحتلال الإسرائيلي وملاحقة قادته السياسية والعسكرية بشأن الجرائم التي ارتكبتها في حق الشعب الفلسطيني بقطاع غزة من إبادة جماعية التي حقق تعريفها تماماً في العدوان العسكري الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة، سواء تعلق الأمر بالحصار وانعدام الغذاء ومنع الوقود، أو كان متعلقًا بالإبادة عن طريق القصف والتهجير القسري للفلسطينيين.

وطالبت العطية بضرورة العمل الجاد لوقف العدوان وإرغام الاحتلال لإدخال المساعدات الإنسانية دون قيد أو شروط.

وقالت العطية بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني: بالرغم من الجهود القطرية المصرية المقدرة في التوصل لهدنة مؤقتة أكملت يومها السادس؛ فإننا ندعو لمواقف عربية معززة لهذه الجهود تفضي إلى وقف شامل لجرائم الحرب التي تجتاح قطاع غزة. وأضافت: منذ أن دارت رحى الحرب على غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي خلفت وراءها عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين وأكثر من 1.7 مليون نازح، وأدت لكارثة إنسانية وصحية غير مسبوقة. عليه يجب ممارسة ضغوط عربية فعلية تؤدي إلى خرق لوقف هذه الكارثة المدمرة.

وثمّنت العطية جهود الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتحركاتها الإقليمية والدولية التي بدأتها بعقد جمعية عامة طارئة وكان آخرها الاجتماع مع فولكر تورك المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والتي نتج عنها زيارة تورك لمعبر رفح والوقوف ميدانيًا على هذه الكارثة الإنسانية والانتهاك الصارخ لكافة حقوق الإنسان بقطاع غزة. وقالت: نحن الآن ندعو لتعاون مشترك بين الشبكة العربية ولجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لنجعل من الحرب على غزة نقطة تحول لوضع برنامج تنفيذي من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف والمتمثلة في تقرير المصير دون تدخل خارجي، وفي الاستقلال والسيادة الوطنيين؛ وفي العودة إلى دياره وممتلكاته التي شُرِّد منها.

انطلاق فعاليات المؤتمر الدولي حول العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان

- **مريم العطية: الأزمة الغذائية من أخطر العقبات التي تعترض تمتع الإنسان الفعلي بكرامته وحقوقه.**
- **البديوي: فجوة سائدة في أنحاء العالم ممن يعانون من نقص الغذاء والجوع نتيجة للكوارث الطبيعية.**
- **الناشف: المؤتمر نقطة انطلاق لخطوات تحدث تغييرًا نحو المساواة في الغذاء.**
- **أبو غزالة: التاريخ لن ينسى من يقف ضد الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة.**
- **بيبلوف: أنظمة غذائية ما تعاني من ضغوطات بسبب الجائحة وتغير المناخ وعدم المساواة.**
- **فخري: 2.2 مليون شخص في غزة يعانون من الجوع بسبب استخدام إسرائيل سلاح التجويع.**

تحت رعاية معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، انطلقت اعمال المؤتمر الدولي حول "العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان: تحديات الواقع ورهانات المستقبل".

وهدف المؤتمر، الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، على مدار يومين، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، وجامعة الدول العربية، إلى توفير منصة حوار عالمية لتبادل المعرفة والخبرات، وبناء القدرات ومراجعة التشريعات والسياسات والخطط والبرامج المعنية بالعدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان، ووضع أطر وأسس ينطلق منها العاملون في مجال العدالة الغذائية وحقوق الإنسان. حضر الافتتاح سعادة السيد حسن بن عبدالله الغانم رئيس مجلس الشورى، وسعادة السيد جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعادة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز بن تركي السبيعي وزير البيئة والتغير المناخي، وسعادة السيدة لولوة بنت راشد الخاطر وزير الدولة للتعاون الدولي بوزارة الخارجية، وسعادة الشيخ عبدالعزيز بن فيصل آل ثاني وزير الدولة للشؤون الداخلية، وسعادة الدكتورة حمدة بنت حسن السليطي نائب رئيس مجلس الشورى، وسعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وعدد من كبار المسؤولين.

وفي كلمتها خلال افتتاح المؤتمر، رحبت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالحضور، مؤكدةً أن العمل المشترك القائم على نهج حقوق الإنسان، هو القادر على تقديم الاستجابة الفاعلة والناجعة في مواجهتها، قائلة "لقد شجعنا مؤتمر العام الماضي بشأن تغير المناخ وأثره على حقوق الإنسان، على تخصيص مؤتمرنا الحالي لبحث أزمة الغذاء العالمية وتحقيق العدالة الغذائية، سيما وأن هذه الأزمة ليست نتيجة نقص في الموارد بقدر ما هي أزمة توزيع، وتوخي العدالة في عصر يتسم بالتقدم العلمي والتقني بل والقدرة على تسخير الموارد من أجل زيادة الإنتاج وتوفير الحياة الكريمة للإنسان".

رفع الوعي بالعدالة الغذائية

وأوضحت أنه "مع ذلك، فإن الأزمة الغذائية تمثل إحدى أخطر العقبات التي تعترض تمتع الإنسان الفعلي بكرامته وحقوقه"، لافتة إلى أن الغذاء أصبح سببًا في النزاعات والحروب، والأمثلة عديدة على ذلك خلال السنوات القليلة الماضية. ونوّهت سعادتها بأن المسؤولية تقع علينا جميعا في مواجهة التحدي الغذائي للوصول إلى مقاصد الأمم المتحدة ومواثيق حقوق الإنسان الدولية في الحرية والمساواة والعدل والسلام والتنمية، مبينة أنه "من هذا المنطلق، يدفع مؤتمرنا المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشركاء وأصحاب المصلحة إلى أداء دور مؤثر وفاعل في رفع الوعي بمسألة العدالة الغذائية، وإثراء المعرفة والحوار الحقوقي المتعلق بها، فضلا عن بناء الاستجابات الوطنية بشأن الإصلاحات التشريعية المطلوبة ومواءمتها مع معايير حقوق الإنسان الدولية".

مؤشرات متقدمة لدولة قطر في الأمن الغذائي

مشيرةً إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كانت شريكة لكافة الجهات المعنية بالحق في الغذاء في دولة قطر، على مستوى التشريعات والسياسات والبرامج، الأمر الذي أدى إلى تبوئها المرتبة الثلاثين عالمياً والأولى عربياً في مؤشر أمن الغذاء العالمي 2022، كما سجلت المرتبة الثالثة عالميًا فيما يخص الزراعة وفق النظام العضوي المائي. وأبرزت سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تنظيم هذا المؤتمر يتزامن مع استضافة قطر لأول معرض دولي للبستنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "إكسبو قطر 2023" للبستنة تحت شعار "صحراء خضراء.. بيئة أفضل"، قائلة في هذا السياق "كما تعلمون، لم تألُ قطر جهدًا في تحمل مسؤوليتها الدولية في مواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية، وبخاصة فيما يتعلق بجهود الإغاثة ومنع تفاقم الأزمة الغذائية فأطلقت مبادرة التحالف العالمي للأراضي الجافة من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الدول ذات الأراضي الجافة، وبرنامج عمل الدوحة للدول الأقل نموًا للعقد 2022 / 2031 بالتعاون مع الأمم المتحدة من أجل إيجاد سبل عيش مستدامة، تمكن شعوب هذه الدول من حقوقها بما فيها الحق في الغذاء".

وأكدت سعادتها أن دولة قطر تعد من الدول المانحة للأمم المتحدة في مجال الاستجابة الفاعلة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة، لافتة إلى أن العدالة الغذائية لن تتحقق في ظل استمرار الحروب وإنكار حق الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة أن العدالة عنوان السلام وشرط التنمية والشعب الفلسطيني لا يزال تحت سيطرة الاحتلال الاستيطاني، والعدوان الغاشم على قطاع غزة. ونوّهت إلى أنه من المؤسف أنه رغم حجم الجريمة التي وصلت إلى أروقة محكمة العدل الدولية مؤخرًا، وخروج التظاهرات الشعبية في كافة أنحاء العالم رافضة لاستمرار العدوان، إلا أن النظام الدولي بمؤسساته لا يزال عاجزًا عن توصيل المساعدات الإنسانية والإغاثية والغذائية إلى القطاع الذي يعاني سكانه من مجاعة جماعية في اختبار صعب لمصداقية القيم الإنسانية التي يكرسها القانون الدولي.

وفي ختام كلمتها، أعربت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية عن أملها في أن يحقق المؤتمر تطلعات جميع المشاركين في العدالة الغذائية محليا وإقليميًا ودوليًا، معتبرة أن مقياس تقدم الإنسانية أصبح مدى تمتع الإنسان بحقوقه وحرياته.

من جهته، أبرز سعادة السيد جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن العديد من صكوك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني تعترف بحق الإنسان في الغذاء الكافي، إلا أنه لا تزال هناك فجوة سائدة في أنحاء العالم، ومعظمها في البلدان النامية، ممن يعانون من نقص الغذاء والجوع نتيجة للكوارث الطبيعية، ولتزايد الصراعات والحروب، واستخدام الغذاء كسلاح سياسي في عملية الضغط. وأوضح سعادته أن ذلك يظهر جليًا في وقتنا الحاضر ما يعانيه السكان في قطاع غزة من منع وصول المساعدات الإنسانية وإمدادات الإغاثة والحصول على الوقود والغذاء والدواء، واستخدام تجويع المدنيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية كأسلوب من أساليب القتال الذي يعتبر محظورًا بموجب القانون الدولي الإنساني.

الحق في الغذاء من أولويات وخطط عمل دول مجلس

وقال سعادته "أدرك أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حفظهم الله، بأن حقوق الإنسان بشكل عام والحق في الغذاء بشكل خاص يأتي ضمن أولويات وخطط عمل دول المجلس، فقد تم إطلاق العديد من الاستراتيجيات الخليجية والوطنية الشاملة التي تقوم على أسس تمكين الإنتاج الغذائي المستدام، والاستجابة السريعة للتطورات والحالات الحرجة التي تجتاح العالم، كما حدث خلال جائحة كورونا، حيث نجحت دول المجلس في مواجهة تحدي الأمن الغذائي لمواطنيها والمقيمين على أراضيها رغم الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها في أنحاء العالم، وتسببها في تعطيل بعض سلاسل الإمداد، وتقييد حركة التصنيع والسفر والتنقل".

وذكر سعادة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أنه بالنسبة لتحقيق العدالة الغذائية على المستوى الإقليمي والدولي، قامت دول مجلس التعاون بتقديم المساعدات والإعانات العينية والمالية العاجلة للعديد من الدول المتأثرة والمتضررة من الأزمات والصراعات والكوارث الطبيعية لتأمين حصولهم على المواد الإغاثية، من بينها الماء والغذاء والدواء، إيمانًا من قادة دول المجلس، حفظهم الله، بروح التعاون والتآزر والعمل الإنساني. كما شدد سعادة السيد جاسم محمد البديوي على ارتباط أزمات الغذاء وتحقيق العدالة الغذائية والأمن الغذائي ارتباطًا مباشرًا بالعمليات اللوجستية للإمداد والوصول إلى الموارد الغذائية، مشيرًا إلى أن بعض المناطق العربية تشهد عددًا من الصراعات، كما تضم عددًا من المضائق البحرية الدولية التي تمثل شريانًا لأغلب الإمدادات الدولية.

الناشف

تقدمت سعادة السيدة ندى الناشف – نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالشكر للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تنظيم المؤتمر الدولي حول العدالة الغذائية من منظور حقوق الانسان - تحديات الواقع ورهانات المستقبل، كما تقدمت بالشكر لدولة قطر على استضافة الحدث. وأشارت في كلمتها إلى أهمية اتحاد المجتمع الدولي في مسعاه لتعزيز والتصدي للتحديات التي تتعلق بمشكلات توافر الغذاء في العالم، وأن ينتقل التركيز نحو بناء أنظمة عالمية يمكنها أن تضع ضمن أولوياتها الاستدامة والكفاية والوصول للغذاء.

ولفتت إلى أن العالم يواجه الكثير من الأزمات الاقتصادية وتغير المناخ، وأن هذا يدعو إلى بذل جهودًا مشتركةً لحماية من يعانون من نقص الغذاء. وقالت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: قطاع غزة على سبيل المثال بها 2.5 مليون شخص، ما يعني أن أغلبية السكان، إن لم يكن كل السكان، يعانون من المجاعة، حيث أن 500 ألف من بينهم يعانون من جوع حاد نظرًا لانهيار الأنظمة الغذائية بسبب الحصار.

تجويع المدنيين انتهاك للقانون الدولي

وأضافت: قطاع غزة يدخله 30 شاحنة، هي كل ما يسمح له بالدخول، مقارنةً بـ 500 شاحنة كانت تدخل القطاع قبل الحرب، وتجويع المدنيين كأحد أدوات الحرب ممنوع وفقًا للقانون الدولي. وأشارت إلى أن ثلثي المنطقة تأثرت بسبب النزاعات، بما فيها الصومال واليمن وسوريا، وهي دول يعاني سكانها معاناة حادة، مشددة على أهمية العمل على تعزيز الحق للوصول للغذاء، لدى الدول التي تعاني من النزاعات. وأردفت: نحن نود أن ندعو برلمانات الدول لتعزيز التعاون مع الحكومات، ففي السودان، قبل الحرب كان مكتبنا يسهل التعاون مع الحكومة والبنك الدولي لضمان النساء في الخطط الأمنية المتعلقة بالأمن الغذائي، لكي لا تقعن ضحية لهذا النوع من النزاعات.

وأشارت إلى أن الحق في الغذاء يتبوأ مكانًا محوريًا في العالم ضد الفقر، باعتبار أن الجوع يعد سببًا ونتيجة للفقر، وأن الشعوب التي تعاني من نقص في الوصول إلى وجبات غذائية متكاملة تفتقر إلى القدرة اللازمة لكسر حلقات الفقر المستمرة، لذا فمن الضروري أن تتخطى الدول مرحلة ما بعد مجرد الاعتراف بالمشكلة، إلى تبني إجراءات فعالة واستباقية لتلبية احتياجات السكان المهمشين والأكثر ضعفًا وضمان القضاء على الجوع، بما في ذلك تنفيذ نظم حماية اجتماعية متينة، وتحفيز التمويل الدولي للدول ذات الموارد المحدودة.

ودعت إلى تسريع وتيرة العمل باتجاه عالم يسوده العدل والمساواة، وان يكون المؤتمر نقطة انطلاق لخطوات تحدث تغييرًا جذريًا، معربة عن أملها أن تفضي المناقشات في المؤتمر إلى تطوير حلول عملية وملموسة تكفل الحق في الغذاء للجميع في الوقت الحاضر وفي الأجيال القادمة.

أبو غزالة

من جهتها ثمّنت سعادة السفيرة هيفاء أبو غزالة – الأمين العام المساعد لقطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية الجهود التي تبذلها القيادة الحكيمة في دولة قطر، والتي دفعتها إلى المرتبة الأولى عربيًا في مؤشر الأمن الغذائي العربي، واستضافة قطر للمعرض الدولي للبستنة، والذي يعقد لأول مرة في المنطقة العربية.

عدوان إسرائيلي وحشي على غزة

وقالت: نجتمع اليوم في ظرف دقيق يمر به عالمنا العربي، ولا يزال العدوان الإسرائيلي الوحشي على أهلنا في قطاع غزة مستمرًا، ولا تزال محاولات الدفع نحو خلق واقع جيوسياسي جديد باتجاه المصالح العربية مستمرًا، فضلًا عن باقي التوترات المتصاعدة في الإقليم. وأكدت على أن محكمة العدل الدولية قالت كلمتها وانتصرت للقيم الإنسانية، منوهة إلى أن مجلس الأمن مطالب اليوم بحفظ الأمن والسلم الدوليين، والإعلان عن الوقفي الفوري والكامل لإطلاق النار.

وأشارت إلى دعم جامعة الدول العربية للجهود المشتركة التي تبذلها دولة قطر وجمهورية مصر العربية، الرامية للتوصل لوقف اطلاق نار دائم، وايصال المساعدات الأساسية المنقذة للحياة لأهل غزة.

وقالت سعادتها: إن التاريخ لن ينسى أن كل من يقف ضد وقف فوري لاطلاق النار في غزة من أجل حقوق الإنسان ومن أجل الإنسانية يحمل على يديه دماء الأبرياء، الذين تزهق يوميًا أرواحهم بلا ذنب، فاليوم يمر 138 يوم على بدء الحرب في غزة، وقد بات الوضع الإنساني كارثي، فمن لا يموت في غزة تحت القصف يموت من الجوع والعطش لعدم وصول الغذاء والماء والعلاج، حيث يعتمد سكان القطاع جميعهم على المساعدات الإنسانية التي لا تصل، فأي عدالة غذائية هذه عندما لا تستطيع الجهات الفاعلة والعاملة في المجال الإنساني الوصول الآمن والمستدام لجميع المحتاجين.

وأردفت: يشكل موضوع الغذاء همًّا اقليميًا ودوليًا في الحرب والسلم، وأسمحوا لي أن أثمن موضوع العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان عنوانًا للمؤتمر، فما أحوجنا للعدالة وهي حق للفقير والغني، سواء بما تحمله من معاني عدم التحيز والانصاف والمساواة وتكافؤ الفرص واعلاءً للأخلاق وانتصارًا لمبادئ حقوق الإنسان واعمالًا للوصول العادل للغذاء.

وأكّدت أن جامعة الدول العربية تولي اهتمام بدعم الدول العربية في تنفيذ خطط التنمية المستدامة 2030، وخاصةً الهدف الثاني المعني بالقضاء على الجوع.

وفي ذات السياق أكد سعادة السيد بيلوف شودري – مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة قطر على أهمية موضوع المؤتمر، وأن هناك حاجة ملحة لمواجهة التحديات العالمية التي تتعلق بالأمن الغذائي، وأنها من الأمور المهمة جدًا، معربًا عن أمله في الخروج بتوصيات فعالية من المؤتمر.

انتهاك الحق في الغذاء تهديد للأمن الاجتماعي

وقال شودري: الحقوق المتعلقة بالطعام ووجود ما يكفي من الغذاء لكل الناس هو حق أصيل، فإذا تم انتهاك الحق في الطعام بأي طريقة، فهذا يهدد الأمن الاجتماعي كذلك، وكل الأمور الأخرى تُهَدَد بتهديد هذا العنصر، وأن الكثير من الفئات في العالم يعانون بسبب الأمن الغذائي.

وأضاف: تقرير أهداف التنمية المستدامة سلّط الضوء على موضوع الأمن الغذائي، فهناك أكثر من 5 ملايين شخص يعانون من هذا الموضوع منذ 2005، ومع ارتفاع الغذاء في 2022، فإن 730 ألف شخص عانوا من الجوع، ويفتقروا إلى الوصول للطعام الكافي، حيث ارتفع هذا الرقم 2.3 مليار شخص.

وأشار إلى أن التحدي المتعلق بتحقيق هدف صفر مجاعة لم يتحقق، وأن أنظمة غذائية ما زالت تعاني من ضغوطات بسبب الجائحة وتغير المناخ وعدم المساواة.

وشدد على التزام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي بتحقيق التعاون والمساواة بين الجنسين لتحقيق العدالة الغذائية، لافتًا إلى أهمية تحفيز الحريات واستئصال المجاعات وعدم تخلف أحد عن الركب.

فيما قال سعادة الدكتور ميشيل فخري – مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء إن محور المؤتمر يأتي في وقت مناسب، حيث أن الجميع يركز على العدالة الغذائية منذ تفشي جائحة كوفيد – 19 في العالم بشكل متزايد، ومع ضرورة الاستجابة لمتطلبات الناس وتعزيز الحق في الغذاء من خلال السياسات الوطنية والدولية.

وأضاف: الأمن الغذائي مهم لتحقيق تغيير مستدام والتركيز على القضايا الإنسانية، ونوضح أن حقوق الإنسان عنصرًا مهمًا، وحقوق الإنسان هي جزء من الممارسات اليومية ويحتاج إلى تركيز بين الحكومات، للتعامل مع التعقيد الذي ينجم عن تحقيق العدالة الغذائية.

تعزيز العلاقة مع البيئة

وتابع: حقوق العمال وحقوق المرأة وحقوق الطفل تعتبر مهمة لتعزيز القدرات البشرية، كما أن العلاقة بين البشر والبيئة مهمة، فالناس يكونون في أفضل حالاتهم عند تعزيز العلاقة مع البيئة، لذا فيجب على كل القطاعات الاقتصادية أن تعمل لخدمة وتمكين هذه العلاقة، إضافة إلى الحكومات والشعوب.

وأكّـد على أهمية أن تحظى الشعوب بالقدرة الكافية على تحقيق الأمن الغذائي، نـظـرًا لـكـونـه يـحـقـق مـصـيـرهـم، وعلى الحكومات أن تتعهد بتوفير الظروف لتمكين شعوبها من الوصول إلى طعام مفيد وبمتناول اليد لتعزيز الكرامة البشرية.

وتطرق إلى تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي، وأنه في عام 2020، عندما ضربت الجائحة الإنسانية، فقد خلقت أزمة غذاء، ولا يزال الحديث قائم عن كيفية التعافي من هـذه الجائحة، لافتًا إلى أن الجائحة انتهت رسميًا إلا أن الأزمة الغذائية ساءت وتفاقمت، وأن الأنظمة الغذائية تعاني من مشكلات هيكلية.

وأوضح أن هناك ما يكفي من الغذاء، إلا أن المجاعات والجوع نجمت عن فشل الأنظمة السياسية، وهـذا يتطلب خلق عالم خالٍ من المجاعات، والتي قد تكون ناتجة عن الاضطهاد والاحتلال.

وأشار إلى أهمية الاستجابة للأزمة الغذائية مـن خلال الـخـطـط الـوطـنـيـة، وأن على الحكومات أن تضع استجابات منسقة، وأن تضع أنظمة قـادرة على التصدي للتغير المناخي والـحـرص على التنوع البيئي، مـشـددًا عـلـى أهـمـيـة الـتـعـاون مـن أجـل الاستجابة للأزمات المتعددة.

وقال: يصعب أن نتحدث عن احداث تحول في قضية الأمن الغذائي في العالم، فالنزاعات سـببًـا مـن أسـبـاب الـجـوع، وقـد شهدت استخدام الجوع كسلاح ضد المدنيين في العالم، واليوم في غزة 2.2 مليون شخص يعانون من الجوع بسبب استخدام إسرائيل سلاح تجويع، ونشهد أن الكثير من المدنيين بدأوا يعانون من الجوع.

ونـوه إلـى أن دولـة قطر هـي مـن الـدول القليلة الـتـي تناقش قضايا الإنسانية وتحقيق العدالة الغذائية، وأن المؤتمر يمثل فرصة للإعلان عن أن تقريره القادم الـذي سيرسله للجمعية العمومية سوف يركز على المجاعات والجوع والتركيز على مدينة غـزة وحقوق الشعب الفلسطيني للوصول إلى السيادة الغذائية، وسيتم عقد مناقشات مع كوكبة من الخبراء لخلق فهم واضح حول خرق المجاعات والجوع للقانون الإنساني الدولي، ووضع سجل لما ترتكبه دولة الاحتلال في غزة.

جلسات المؤتمر

انعقدت خلال يومي مؤتمر العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان ثلاثـة جلسات فـي الـيـوم الأول وأربـع ورش عمل في اليوم الثاني حيث تـرأس الجلسة الأولى الجلسة السيد محمد علي النسور، رئيس قسم الـشـرق الأوسـط وشـمـال إفريقيا في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتناولت "المواثيق الدولية والإقليمية ومـدى فعاليتها في الـوصـول للحق في الغذاء والعدالة الغذائية".

وتضمنت ورقـة عمل حـول الصكوك ذات الصلة بالحق فـي الـغـذاء قدمها السيد شفيق بن روين، مسؤول حقوق الإنسان، قسم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المفوضية الـسـامـيـة الـحـقـوق الإنـسـان، ورقـة عمل حول "دبلوماسية إعمال الحق في الغذاء وتحقيق العدالة الغذائية في الدول العربية: التحديات والفرص"، قدمها الوزير المفوض السيدة زوبيدة زياني، نائبة مدير إدارة حقوق الإنسان بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وورقة عمل: "الحق في الغذاء والعدالة بما يتقاطع مع منظور حقوق الإنـسـان" قدمتها الـدكـتـورة كوثر افسانا الاستاذ في كلية جيمس بي غرانت للصحة العامة، جامعة براك، بنغلاديش.

كما تضمنت الجلسة الأولـى وورقـة عمل حول المواثيق المتعلقة بالنزاعات المسلحة الـدولـيـة والـداخـلـيـة والاحـــتـلال، قدمتها السيدة بسمة طباجة، مديرة مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دولة قطر، ورقة عمل حول "الصكوك الدولية والإقليمية وفعاليتها فـي إعـمـال حـق الإنـسـان في الغذاء والعدالة الغذائية"، قدمها السيد جوزيف شيشلا خبير بشبكة حقوق الإسكان والأرض، التحالف الدولي للموطن.

الإنتاج الغذائي

وتـرأس الجلسة الثانية سـعـادة الدكتور محمد بن سيف الكواري، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، وتناولت "جهود دولـة قطر الهادفة إلـى النهوض بقطاعات الإنـتـاج الـغـذائـي، والاستجابة للمجاعة وانعدام الأمن الغذائي، وإضاءات على المعرض الدولي للبستنة (أكسبو قطر 2023، صحراء خضراء، بيئة أفضل"

وتضمنت الجلية ورقـة عمل "اكسبو قطر 2023 توقعات ونتائج ومقترحات" قدمها سعادة المهندس محمد بن علي الخوري الأمين العام لإكسبو قطر 2023.

وقدم سعادة الدكتور تركي بن عبدالله زيد آل محمود، مدير إدارة حقوق الإنسان وزارة الخارجية، وورقة عمل "إضاءة على السياسات الناجعة لدولة قطر الـدور العالمي، في تحقيق العدالة الغذائية والأمن الغذائي.. أفضل التجارب والممارسات".

وتناولت ورقة عمل حول جهود دولة قطر للنهوض بقطاعات الإنتاج الغذائي "أفضل الـتـجـارب والـمـمـارسـات"، والـتـي قدمتها السيدة فاطمة بنت يوسف العبيدلي، خبير تنمية مستدامة في مكتب رئيس جهاز التخطيط والإحصاء.

آليات الأمم المتحدة

واستعرضت الجلسة الثالثة "آليات ومنظمات وبرامج ولجان ووكالات ومفوضيات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، في إعمال الحق فـي الـغـذاء الـقـائـم على الحقوق الممارسات الفضلي".

وتـرأس الجلسة سعادة البروفسورة الينا دوهان مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان.

وتضمنت الجلسة ورقة عمل السفير الدكتور محمد عـز الـديـن عبد المنعم، عضو لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورقـة عمل حول التعامل مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة حـول الكشف عن ولايـات الأمـم المتحدة المستقلة لحماية الحق في الغذاء، والتي قدمتها السيدة / ليليت نيكوغوسيان، مسؤولة حقوق الإنسان، قسم الإجـراءات الخاصة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

كما تضمنت ورقة عمل قدمها المستشار خميس الـبـوزيـدي مـديـر إدارة منظمات المجتمع المدني الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وتناولت ورقـة عمل "الفجوات في إعمال الحق في الغذاء ودور المنظمات الدولية في التصدي للتحديات - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، قدمها السيد فيكادو دامـا خبير بـرامـج النمو الشامل والتنمية المستدامة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واختتمت الجلسة بورقة عمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، قدمتها السيدة بريوني كاترين أليس ستاين، مسؤولة الشؤون الاقتصادية.

استجابة عالمية

وتواصل المؤتمر على مدار يومين، وتضمن ثلاث ورش عمل، ناقشت ورشة العمل الأولى العدالة الغذائية كاستجابة عالمية ووطنية من أجل بناء نظم غذائية تقوم على نهج قائم على حقوق الإنسان، لتحقيق المساواة وتمكن الجميع من الوصول إلى الغذاء الكافي والمستدام، حيث ترأس الجلسة سعادة السيدة أشويني ك.ب، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية.

نظام تجاري

وترأست ورشة العمل الثانية السيدة ناجية هاشمي رئيسة فريق الانتخابات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتناولت سُبل بناء نظام تجاري دولي موجه لإعمال العدالة الغذائية.

المؤسسات الوطنية

وتناولت ورشة العمل الثالثة دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في إعمال الحق في الغذاء والعدالة الغذائية وفق نهج قائم على حقوق الإنسان.

ترأس ورشة العمل سعادة الدكتور راشد بن حمد البلوشي رئيس اللجنة العمانية الحقوق الإنسان.

نتائج الورش

وفي الجلسة الرابعة برئاسة سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي، الأمين العام للجنة الوطنية

لحقوق الإنسان تم استعراض ورش العمل الثلاثة لنتائج وتوصيات الورش.

إعلان الدوحة حول العدالة الغذائية

دعا إعلان الدوحة حول العدالة الغذائية الدول وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين إلى العمل معًا من أجل استخدام الحق في الغذاء كإطار تحويلي للانتقال إلى نظم غذائية مستدامة تركز على الناس، وذلك من خلال اتباع أساليب شاملة ومتكاملة مثل الزراعة الإيكولوجية والزراعة المتجددة، كوسيلة أساسية للتكيف في الوقت نفسه مع تغير المناخ وإعمال الحق في الغذاء.

ودعت توصيات المؤتمر الدولي حول العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان، إلى تطوير وتعزيز الأطر القانونية التي تعترف صراحة بالحق في الغذاء وحمايته، ومواءمة السياسات الوطنية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن حقوق الإنسان، ودعم الإعمال التدريجي للمبادئ التوجيهية للحق في الحصول على الغذاء الكافي.

وفي السياق، قالت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إن هذا المؤتمر منح الفرصة لتعزيز شراكات قديمة نعتز بها في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك بناء شراكات جديدة سنسعى إلى توثيقها، لافتة إلى أنه على مدار يومين من العمل المكثف، تمّت مناقشة موضوع يمس حياة كل إنسان وبقاءه، ويفرض علينا جميعًا، التزامًا بالعمل من أجل تحريره من الجوع، وتمكينه من حقه في الحصول على الغذاء الكافي والمستدام.

وثمّنت العطية خلال الجلسة الختامية من المؤتمر، أهمية عملية التفكير بالنتائج المترتبة على تنفيذ توصيات هذا المؤتمر في الواقع العملي، بما سيترتب عليها من قيمة مضافة وعلامة فارقة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق العدالة الغذائية، سيما ونحن نعيش في مرحلة تتسم بعدم اليقين؛ مع اندلاع الحروب والصراعات والأزمات؛ التي تهدد حياتنا وقيمنا الإنسانية ومبادئنا المشتركة.

وأكّدت أن التوصيات التي خلص إليها المشاركون في المؤتمر تكرس أنظمة غذائية عادلة وصحية ومستدامة؛ تقوم على إعلاء الكرامة الإنسانية، وحماية الفئات الأضعف من الناس، واعتماد الزراعة الإيكولوجية، وتتجاوز مسألة إنتاج المزيد من الغذاء إلى مسألة إمكانية الوصول والاستحقاق، وتوفر شروط قيام أسواق عادلة ومستقرة لا تعطي مفاهيم "النمو" و"الربح" أولوية على حقوق الإنسان، فضلًا عن التعجيل بالانتقال إلى اقتصاديات تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد واستدامتها ووقف الهدر والاستنزاف الذي يؤدي إلى كوارث بيئية ومناخية واجتماعية وصولًا إلى تحقيق صافي الانبعاث الصفري لغازات الاحتباس المسببة لتغير المناخ.

وقالت: "إن بداية عملنا من أجل العدالة الغذائية، يحتم علينا العمل أولًا من أجل منع انتهاك العدالة في أي مكان من العالم، بالنظر إلى أثر ذلك في منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، واليوم نشهد تعليق تمويل المساعدات الإنسانية لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والتي يتوقف عليها استمرار حياة الإنسان الفلسطيني وتمتعه بحقوقه في الغذاء والصحة والتعليم، فضلًا عن واجب الأمم المتحدة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة".

وطالبت الدول التي علقت مساعداتها بتمويل الأونروا بالتراجع عن قرارها، ليس فقط استجابة لنداء منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كمنظمة الصحة العالمية واليونيسف وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال، إنما أيضًا استجابة لأمر محكمة العدل الدولية الداعي إلى تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية، وانحيازا لواجبها في احترام الحق بالمساعدة الإنسانية التي لا يجوز تعليقها على شروط سياسية أو ربطها بمفاوضات ثنائية، ومنعا لكارثة إنسانية محققة تقوض قواعد القانون الدولي في حماية المدنيين وتأمين احتياجاتهم الإنسانية.

وتابعت: "فضلًا عن منع العقاب الجماعي لملايين الفلسطينيين المحظور قانونا، اتساقًا مع مواقفها المعلنة بشأن احترام قرارات الأمم المتحدة بشأن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وتقرير مصيره وعودة اللاجئين إلى ديارهم، وتحقيقًا للاستقرار والسلام في المنطقة، الأمر الذي يتطلب تعزيز قدرات الأونروا وحمايتها واستدامة عملها".

بدوره، قال سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إن هذا المؤتمر الدولي سلّط الضوء على أهمية إتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لمعالجة الأزمات الغذائية العالمية المتتالية، وتحديد الممارسات الواعدة لدولة قطر والجهات الفاعلة وباقي الشركاء بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والشركات؛ حيث وضعوا توصيات لتعزيز التعاون لدعم الإجراءات الرامية إلى إعمال الحق في الغذاء في جميع أنحاء العالم، وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وأوضح الجمّالي خلال تلاوته للبيان الختامي، أن حلقات النقاش ومجموعات العمل المنعقدة على هامش المؤتمر، تناولت مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالإجراءات الرامية إلى إعمال الحق في الغذاء، مشيرًا إلى أن المشاركين قد شددوا على أن هناك العديد من الصكوك وآليات حقوق الإنسان المتاحة لضمان إعمال الحق في الغذاء، ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة بين تنفيذ الصكوك والحالة السائدة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والجوع والمجاعة في العالم.

وتابع قائلا: "إن المشاركين شددوا على أن هناك العديد من الصكوك وآليات حقوق الإنسان المتاحة لضمان إعمال الحق في الغذاء ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة بين تنفيذ الصكوك والحالة السائدة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والجوع والمجاعة في العالم، إلى جانب تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ووكالات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتنفيذ هذه الصكوك على المستوى الوطني".

وفي السياق ذاته، قال إن المشاركين أجمعوا على أن العنف والصراعات المسلحة، وتغير المناخ، والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، وفقدان الغذاء وهدره، والأزمات الاقتصادية العالمية، والعقوبات، واستخدام الغذاء كسلاح، هي الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية التي ينبغي معالجتها من خلال تحول جذري مستدام.

وشدد الإعلان على أهمية معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية التي تواجهها النظم الغذائية من خلال تنفيذ اقتصاد قائم على حقوق الإنسان حيث يتم احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في الغذاء، من قبل الحكومات والشركات والمستهلكين. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول أن تخلق حيّزًا ماليًا وأن تعزز السياسات التجارية والضريبية التي تساهم في تحسين القدرة على تحمل أسعار المواد الغذائية، مع حماية حق صغار المنتجين في مستوى معيشي لائق.

ونوّهت التوصيات بأهمية تعزيز إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلاحين وصغار المزارعين وصيادي الأسماك وغيرهم من الأشخاص، وخاصة النساء، الذين يعملون في المناطق الريفية، وتنفيذ الإصلاحات الزراعية التي تضمن الوصول العادل إلى الأراضي والائتمان والبذور لجميع العمال الريفيين والمجتمعات المهمشة بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

وشددت على: "ضرورة اتخاذ تدابير لحماية الحقوق والمعارف المتعلقة بالغذاء، والتي تشمل المعارف والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والفلاحين والمجتمعات المحلية، بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية"، مشيرة إلى أهمية اعتماد تدابير التخفيف في النظم الغذائية التي تعالج أوجه الظلم وعدم المساواة والتمييز، في الماضي والحاضر، استنادًا إلى المسؤوليات التاريخية، بما يتماشى مع مبادئ الإنصاف والعدالة المناخية، وأن يكون المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل من حيث المبدأ تكلفة التلوث، ووفقًا لمسؤولياتنا المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها.

ودعت إلى تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة التي تغطي المخاطر والآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمناخية، وتعزيز سبل العيش المستدامة والقادرة على الصمود وتعزيز العمل اللائق بما في ذلك في قطاع الأغذية الزراعية والتأكد من أن دعم الغذاء يدعم إعمال الحق في الغذاء على المستويين الوطني والعالمي، وضمان توفير الوجبات المدرسية الشاملة باعتبارها أحد المكونات الأساسية لأنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة.

وأشارت إلى أهمية تحديد معايير إقليمية لزيادة الاستثمار العام والإنفاق على قطاع الزراعة من أجل الإعمال التدريجي للحق في الغذاء، فرديًا ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين بأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة، لافتة إلى أنه في هذا الصدد ينبغي للبلدان المتقدمة أن تنفذ بالكامل التزاماتها المتعلقة بالمساعدة

الإنمائية الرسمية لتحقيق هدف تخصيص 0.7 بالمئة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية. كما شددت على ضرورة الامتناع عن استخدام التجويع كسلاح حرب واتخاذ خطوات لتسهيل دخول المساعدات والسلع الأساسية الكافية والموثوقة والمستدامة ودون عوائق إلى غزة بما يتناسب مع احتياجات السكان المدنيين، وتسهيل توزيعها إلى أي مكان ويتم تحديد مواقع المدنيين، وتوفير المياه والغذاء والإمدادات الطبية للسكان، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونوّهت بأهمية احترام وحماية الحق في الغذاء في غزة، بما في ذلك من خلال الحفاظ على التمويل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي تعد أكبر منظمة إنسانية في غزة، إلى جانب احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي. وفيما يتعلق بالفلسطينيين في غزة، أكدت التوصيات أنه يتوجب على دولة الاحتلال أن تتخذ جميع التدابير التي في وسعها لمنع جميع الأعمال التي تدخل في نطاق اتفاقية الإبادة الجماعية بما يتماشى مع أمر محكمة العدالة الدولية.

ودعا إعلان الدوحة حول العدالة الغذائية، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال توصياته إلى رصد وتنفيذ الحق في الغذاء داخل بلدانها والإبلاغ عنه، بما في ذلك رصد تأثير تغير المناخ والأزمات الاقتصادية والصراعات والعقوبات على الحق في الغذاء، إلى جانب التعاون على المستويين الإقليمي والعالمي بشأن تبادل أفضل الممارسات والخبرات لتحسين إعمال الحق في الغذاء، فضلًا عن تقديم المشورة وبناء قدرات الوكالات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ وإدراج الحق في الغذاء في قوانينهم وخططهم وسياساتهم وبرامجهم.

وطالب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بدعم تصميم السياسات العامة وإعداد الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي وتعزيز وحماية الحق في الغذاء، إضافة إلى متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بالإشارة إلى أهمية تحديد المؤشرات والمعايير الوطنية لحقوق الإنسان لقياس ورصد الإعمال التدريجي للحق في الغذاء، بالتعاون مع الوكالات الحكومية والجهات الفاعلة الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

كما دعا إعلان الدوحة، وكالات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان إلى التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لضمان إيلاء اهتمام أكبر لحماية الحق في الغذاء في سياسات الإقراض واتفاقات الائتمان وفي التدابير الدولية للتعامل مع أزمة الديون، بجانب تقديم المساعدة الفنية وبناء قدرات البلدان النامية على التفاوض بشأن اتفاقيات الاستثمار والتجارة والتأكد من أن هذه الاتفاقيات لا تؤثر سلبًا على الحق في الغذاء، مشيرًا إلى أهمية التأكد من أن السياسات والممارسات والمنتجات الخاصة بصناعة الأغذية والمشروبات في جميع أنحاء العالم تتماشى مع الحق في الغذاء، بما في ذلك حق النساء والأطفال.

وحول التوصيات المقدمة لقطاع الأعمال، طالب إعلان الدوحة الشركات باحترام الحق في الغذاء، وزيادة الشفافية في سلاسل القيمة الغذائية، بما في ذلك وضع العلامات، والامتناع عن اعتبار الغذاء سلعة، بالإشارة إلى اعتماد وتنفيذ العناية الواجبة بحقوق الإنسان، على النحو المعترف به في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لضمان تحديد ومعالجة الآثار السلبية المحتملة على الحق في الغذاء، بما في ذلك آثار تغير المناخ، في جميع أنحاء سلسلة القيمة.

وفي هذا الجانب، أفادت التوصيات بأهمية التماشي مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة، والتمسك بمسؤولياتهم الأساسية تجاه الناس والكوكب، ودمج مبادئ الميثاق في استراتيجياتهم وسياساتهم وإجراءاتهم، وتأسيس ثقافة النزاهة، فضلًا عن تعزيز الشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق نظم غذائية مستدامة ومرنة.

وحول التوصيات المقدمة لمنظمات المجتمع المدني، أكد إعلان الدوحة أنه ينبغي على منظمات المجتمع المدني الدعوة إلى الحق في الغذاء على جميع المستويات وتمكين صغار المزارعين وصيادي الأسماك من تطوير حلول يقودها المجتمع نحو نظم غذائية مستدامة وسيادة غذائية، إلى جانب المشاركة مع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، من خلال الرصد والإبلاغ عن الحق في الغذاء ومن خلال تبادل المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة، بما في ذلك الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي الجانب ذاته، دعا المنظمات إلى استخدام التقاضي الاستراتيجي لمتابعة مساءلة الحكومات والشركات في هيئات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية لضمان العدالة الغذائية، وفيما يتعلق بالاقتراحات والتوصيات العملية النهائية، فقد قرر المؤتمر استكشاف الفرص المتاحة لعرض نتائجه في الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان والجلسة العامة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي والنظر في تنظيم اجتماعات مستقبلية حول هذا الموضوع بما في ذلك تسهيل تبادل الممارسات الجيدة بشأن إعمال الحق في الغذاء.

كما ستعمل الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، اعتبارًا من عام 2024 وفي خطتها الاستراتيجية الجديدة، على تعزيز ودعم بناء قدرات أصحاب المصلحة والأعضاء بالشراكة مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية.

وقرر الشركاء في تنظيم المؤتمر تشكيل لجنة لمتابعة توصياته ووضع خطة تنفيذية مدتها أربع سنوات، ستبدأ هذه اللجنة، المكونة من منظمي المؤتمر، عملها في عام 2024، وستعمل مع الحكومات والجهات الفاعلة الإقليمية وأصحاب المصلحة المعنيين لتطوير خطة العمل نحو إعمال الحق في الغذاء بما يتماشى مع توصيات المؤتمر والتنسيق مع لجنة المتابعة لمؤتمر العام الماضي بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ بشأن الروابط المتبادلة بين تغير المناخ والحق في الغذاء.

جدير بالذكر أن الجلسة الرابعة من مؤتمر العدالة الغذائية من منظور حقوق الانسان: تحديات الواقع ورهانات المستقبل والتي ترأسها سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تناولت استعراضًا لنتائج وتوصيات الورش التي شهدها اليوم الثاني حيث عرض خلالها مقررو تلك الورش أهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها المشاركون.

وأكد المقررون على ضرورة التعاون بين جميع الأطراف الثلاثة وهم الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني في جعل هذا الحق واقعا تعيشه جميع الشعوب، مشيرين إلى أهمية الذكاء الاصطناعي في التخفيف من حدة الأزمات والكوارث وضرورة ربط أزمات الغذاء بالتغير المناخي.

ولفتوا إلى أن الجزء الشمالي من الكرة الأرضية يتميز بالثراء والهدر في الكثير من كميات الغذاء وأنه يمكن الاستفادة من تلك الأطعمة المهدرة، مشددين في نتائج توصياتهم على أهمية خلق فضاءات للبحوث وأن يتم تشجيع المؤسسات التي تنتج الأطعمة.

وخرجت إحدى الورش بتوصية تفيد بضرورة النص على الحق في الغذاء في دساتير الدول بما يعطي لهذا الحق القدسية القانونية وليس الاكتفاء بمجرد ذكره ضمن الحقوق الثقافية والاجتماعية الأمر الذي من شأنه أن يعضد وجود قوانين وطنية تعالج هذا الحق وتتيح للناس الذين تنتهك حقوقهم التقاضي بشأنه.

وأوصى إعلان الدوحة حول العدالة الغذائية إلى حماية الحق في الغذاء من خلال وضع لوائح قوية وفعالة للحد من التركيز المفرط في نظم الأغذية الزراعية، وحظر المضاربة على أسعار المواد الغذائية، ومحاسبة الشركات على انتهاكات الحق في الغذاء، وضمان الوصول إلى العدالة والانتصاف الفعال.

اللجنة الوطنية لحقوق الانسان تبرم 4 مذكرات تفاهم

أبرمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 4 مذكرات تفاهم مع كل من الشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، ومفوضية حقوق الإنسان في جمهورية الفلبين، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بهدف توطيد أواصر التعاون من خلال تقاسم الخبرات والتجارب في المجالات القانونية، والاستشارية، والرقابية، والتوعوية، ذات الصلة بحقوق الإنسان، وبما ينعكس إيجابًا لصالح الأهداف المشتركة وتطوير الأداء.

وقعت مذكرة التفاهم سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، على هامش المؤتمر الدولي حول "العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان: تحديات الواقع ورهانات المستقبل".

وتأتي الاتفاقيات رغبة في بناء شراكة فاعلة باتجاه تحقيق المقاصد الإنسانية والاجتماعية، وبما يخدم الأهداف المشتركة لكل منهما، ويساعد على أن يكون أداء مؤسسات إنفاذ القانون وإقامة العدل قائمًا على نهج حقوق الإنسان.

وفود "العدالة الغذائية" تزور المعرض الدولي للبستنة وجناح اللجنة الوطنية..

سلطان الجمّالي: تعميق الشراكات الدولية لتحقيق الأمن الغذائي من منظور حقوق الإنسان

إلى ذلك زارت الوفود المشاركة في المؤتمر الدولي حول "العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان: تحديات الواقع ورهانات المستقبل"، المعرض الدولي "إكسبو قطر 2023"، وجناح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

شارك في الزيارة التي نظّمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ممثلون عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، وجامعة الدول العربية، والمقررين الخواص، ورؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وممثلي منظمات المجتمع المدني المشاركين في المؤتمر.

وقال سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن الزيارة تأتي ضمن برنامج المؤتمر الدولي حول "العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان: تحديات الواقع ورهانات المستقبل"، لاسيما وأن المؤتمر والمعرض الدولي "إكسبو قطر 2023" يتشارك كثير من الأهداف المتعلقة بالاستدامة الزراعية والتربة والمناخ.

تعزيز العدالة

وأضاف أن الزيارة تهدف إلى إطلاع الوفود المشاركة في إطار تعزيز الاكتفاء الذاتي وتطوير التقنيات الزراعية، وذلك في إطار تبادل الخبرات والممارسات الفضلى، عبر التعرف على الجهود التي تبذلها دولة قطر للنهوض بقطاعات الإنتاج الغذائي وتعزيز العدالة الغذائية.

وثمن الجمّالي جهود دولة قطر في دمج حقوق الإنسان والأمن الغذائي في استراتيجية التنمية الوطنية الأولى والثانية، مؤكدًا أن ذلك أسهم في إحراز تقدم على صعيد زيادة الإنتاج الزراعي بوجه عام.

ولفت إلى أن الزوار تعرفوا على البحوث المرتبطة بعملية تطوير مشاريع البستنة التي تهدف إلى التطور المستدام للمناخ والمياه والتربة بدولة قطر، وهي من بين الموضوعات التي نُوقشت خلال المؤتمر، مضيفاً أن المؤتمر خصص جلسة عمل لمناقشة دعم البحث العلمي والابتكار في الجانب الزراعي، وتنفيذ برامج ومبادرات تستهدف تعزيز استدامة الإنتاج الزراعي، وتزويد المزارعين المحليين بنظم مبتكرة لتعزيز الكفاءة الإنتاجية، وتطوير السياسات الوطنية التي تضمن استدامة الموارد غير المتجددة.

وأضاف أن المؤتمر وزيارة المعرض أسهما في تعميق الشراكات الدولية والاستفادة من الممارسات الفضلى على المستوى الإقليمي والدولي لتنمية القطاع الزراعي كجزء لا يتجزأ من العدالة الغذائية.

ونوّه الجمّالي بتوصيات المؤتمر التي دعت إلى عمل الجهات المشاركة والمؤسسات الوطنية إلى حث الدول على استخدام الحق في الغذاء كإطار تحويلي للانتقال إلى نظم غذائية مستدامة تركز على الناس، وذلك من خلال اتباع أساليب شاملة ومتكاملة مثل الزراعة الإيكولوجية والزراعة المتجددة، كوسيلة أساسية للتكيف في الوقت ذاته مع تغير المناخ وإعمال الحق في الغذاء.

إشادة دولية

من جانبهم نوه حضور المؤتمر جهود دولة قطر في مجال الأمن الغذائي، واستضافة الدوحة للمعرض الدولي "إكسبو قطر 2023". وثمّنت سعادة السفيرة هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد لقطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية الجهود التي تبذلها القيادة الحكيمة في دولة قطر، وقالت إن هذه الجهود دفعتها إلى المرتبة الأولى عربيًا في مؤشر الأمن الغذائي العربي، واستضافة قطر للمعرض الدولي للبستنة، والذي يعقد لأول مرة في المنطقة العربية.

أكدوا أن الأوضاع في غزة كان الموضوع الأكثر نقاشًا

مسؤولون أمميون وخبراء يشيدون بـ "العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان"

أشاد عدد من المسؤولين الأمميين والخبراء والمحامين، بما قدمه مؤتمر العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان، والذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، برعاية معالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، الأسبوع الماضي، وشهد مشاركة واسعة من داخل وخارج قطر. وأكدوا أن المؤتمر ناقش واحد من أبرز الموضوعات التي تهم قطاع كبير من سكان العالم، وأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دائمًا ما تطرح مثل هذه الموضوعات الهامة للنقاش عالميًا، مثل المؤتمر الذي نظمته اللجنة العام الماضي حول تغير المناخ وحقوق الإنسان.

وأشاروا إلى أن ما يمر به سكان قطاع غزة من ضغوط، واستخدام التجويع كسلاح ضد المدنيين في الحرب الدائرة، كان من أبرز الموضوعات التي شهدت نقاشًا واسعًا في المؤتمر.أكدت سعادة السيدة/ أشويني ك.ب المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية، أن المؤتمر الذي نظّمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر جاء في الوقت المناسب، ليتم مناقشة الحق في الغذاء على نطاق عالمي، مشددة على الأهمية الكبيرة أن يناقش هذا الأمر على نطاق واسع، وأن يحصل كل إنسان على الغذاء بغض النظر عن الثقافات أو الأعراق وصولاً إلى الحق في الغذاء أثناء الصراعات.

ونوهت إلى أن هناك علاقة واضحة بين الأشكال المعاصرة للعنصرية والحق في الغذاء، حيث تعاني فئات بعينها بصورة أكبر من عدم الوصول للغذاء.ولفتت إلى أن ما يعاني منه قطاع غزة كان الموضوع الأكثر طرحاً خلال المؤتمر، في الوقت الذي يمثل النساء والأطفال الشريحة الأكبر للحرب في القطاع، ويجب ألا يتم الحرمان من الحق في الغذاء، والحرص على وصول الجميع للغذاء الكافي. وأشادت باختيار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموضوع المؤتمر، وقد طرحت العام الماضي قضية تغير المناخ وحقوق الإنسان، وأن اللجنة تختار الموضوعات التي تهم قطاع كبير من سكان العالم، والتي تستحق الطرح ووضع التوصيات بالنسبة لها، وصولًا لحقوق الإنسان حول العالم.

وقال السيد محمد علي النسور رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في المفوضية السامية لحقوق الإنسان: المؤتمر نُظم بالتعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ضمن شراكة طويلة الأمد، بين اللجنة الوطنية والمفوضية في عقد مؤتمرات سنوية تُعنى بحقوق الإنسان في المنطقة العربية والعالم.

وأكد أن الحق في الغذاء ضمن حقوق الإنسان الأساسية، وهذا المؤتمر نُظم في ظل أوضاع صعبة جدًا، خاصةً في قطاع غزة، وتناول الحق في الغذاء بصورة عامة، والحق في الغذاء خلال الأزمات والصراعات المسلحة.

وأوضح أن المؤتمر عمل على تبيان أهمية الحق في الغذاء، وليس الحصول عليه فقط، ولكن الوصول للغذاء الكافي من ناحية الكم والنوع، وتناول الأطر القانونية لهذا الحق. اشادت السيدة نفيسة الأخوة – من منظمة العمل الدولية – بالمؤتمر مؤكدة انه يأتي متماشيًا ومواكبًا للأحداث في العالم، ويناقش واحدة من القضايا الطارئة التي تحتاج إلى معالجة، وهي قضية العدالة الغذائية، التي تؤثر على مئات الملايين حول العالم. ونوّهت إلى مشاركة منظمة العمل الدولية، حيث طرحت قضية حقوق العمال الزراعيين، والذين يشكلون شريحة كبيرة من حجم العمالة في العالم، ويتجاوز عددهم المليار عامل في هذا المجال، ما يتطلب النظر في أوضاعهم بما يسهم في حل مشكلة الجوع في العالم.

واشادت باختيار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لموضوع المؤتمر، والذي يهم المناطق والبلدان كلها حول العالم، لافتة إلى أن اللجنة دائمًا ما تختار الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة عالميًا، وقد اختارت العام الماضي قضية التغير المناخي وحقوق الانسان، والتي تهم أيضًا كافة السكان حول العالم.

وقال عصام يونس – مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة إن توقيت المؤتمر بالغ الأهمية، كونه يتناول مشكلات كبيرة إنسانيًا، على رأسها الحق في الغذاء، وليس الغذاء كمفهوم عام، حيث تناول الواجبات القانونية والأخلاقية والحقوق الواجب التعامل معها، والمؤتمر وفر فرصة مهمة جدًا لتناول كل الإشكاليات ذات العلاقة، كالتوظيف السياسي ودور الأطراف المختلفة في هذا الشأن. ونوّه إلى أن المؤتمر مثّل فرصة لإظهار ما يحدث في قطاع غزة من عدوان غير مسبوق، حيث يستخدم الغذاء كسلاح بحق المدنيين المحميين بموجب القانون الدولي، وهي جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية، وهو أحد الجرائم المنصوص عليها في ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية.

وأضاف: في غزة، الوقت يحسب بجثث الأطفال، ما يفرض وضع حد لتوظيف الغذاء في العدوان على الشعب الفلسطيني، والمؤتمر شهد حالة من الاجماع حول هذا الأمر، واللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان قامت بدور مشكور في هذه القضايا، وإظهار الحق في الغذاء من منظور العدالة الدولية هو أمر مهم يجب البناء عليه واستخدامه في ضمان عالم أكثر عدلاً. وقالت الدكتورة ريانة بو حقة – ممثلة منظمة الصحة العالمية في دولة قطر: موضوع المؤتمر يهمنا جميعًا، لأن العدالة الغذائية هي جزء من الحق في الصحة والحصول على الخدمات الصحية والوصول لمستوى متكافئ من الرعاية الصحية بين الشعوب، فالغذاء من محددات الصحة مثل البيئة والهواء. وأضافت: الحصول على الغذاء السليم، والمتضمن لكل المكونات الهامة لصحة الأشخاص، سواء في ظروف استثنائية وطوارئ أو في الأوقات العادية، للتغذية وتأمين النمو، وهو ما حرصت على التركيز عليه في مداخلتي بالمؤتمر. أكدت الدكتورة سيبريل جوران – مديرة مركز الطاقة النظيفة في جامعة روتجرز – أن المؤتمر هام جدًا يتزامن مع وقت هام وملئ بالتحديات، وأن الأمن الغذائي هام جدًا، مشيرة إلى أهمية التركيز على الترابط بين الغذاء والطاقة والمياه وهدر الطعام، لما يمثله الترابط بين هذه العناصر من تأثير على الإنسان.

ونوّهت إلى أهمية عدم هدر الطعام، والعمل على سبل إعادة استخدامه، بما يسهم في التخفيف من آثار التغير المناخي، وكذلك من أجل حقوق الإنسان والعدالة الغذائية.

خلال الدورة (28) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية ..

مريم العطية: الأهداف المناخية جزءًا لا يتجزأ من خطتنا الاستراتيجية

- **الدستور القطري أقر بالحق في التمتع ببيئة آمنة وصحية ومستدامة.**
- **التحالف العالمي يسعى للحصول على صفة مراقب بشأن تغير المناخ.**

دبي:

أكدت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الدور المهم الذي تقوم به اللجنة في التصدي لتغير المناخ. وقالت إن اللجنة جعلت من الأهداف المناخية جزءًا لا يتجزأ من صميم خطتها الاستراتيجية وتفاعلها مع تحديات وشواغل حقوق الإنسان المختلفة، مضيفةً وما شجّعنا على ذلك؛ هو اعتراف الأمم المتحدة بالحق في التمتع ببيئة آمنة وصحية ومستدامة، فضلًا عن إقرار دستورنا وتشريعاتنا الوطنية لهذا الحق.

وأضافت خلال أعمال الندوة النقاشية التي عقدها اللجنة على هامش الدورة (28) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP 28" في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إنَّ مِثل هذه المؤتمرات، تشكل فرصة لنا في مجتمع حقوق الإنسان؛ للحوار في أكثر التحدّيات المعاصرة إلحاحًا، والتفكير في أفضل الممارسات التي من شأنها توفير الحلول القائمة على نهج حقوق الإنسان وصون كرامته الإنسانية، ومن ورائهما أهداف التنمية المستدامة، موجهة الشكر للدولة المستضيفة على حسن التنظيم. وأكدت سعادتها على تقديرها واعتزازها بما حققهُ التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من اعتراف عالمي بشأن دور هذه المؤسسات فيما يتعلق بتغير المناخ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم (51/31) الصادر عام 2022، ونوّهت سعادتها بسعي التحالف للحصول على صفة مراقب في مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مضيفةً أن ذلك يعزز مشاركتنا في محادثات المناخ واتخاذ القرارات المتعلقة بالعدالة المناخية.

وأكدت أن المؤتمر يشكل بارقة أمل إلى الحصول على تلك الصفة اعترافًا بقدرتنا على مواجهة التحدّيات المرتبطة بسياقات تغير المناخ التي لا تستثني أحداً. وتابعت العطية: إن مسؤوليتنا المشتركة والمصير الواحد للإنسانية يستوجبان تكريس قيم الشراكة، وتطوير الخبرات، والبناء على تراكم التجارب لتحقيق خير الإنسانية. وعبرت عن أملها أن تشكل الندوة الثراء المعرفي الذي يمكننا من تطوير عملنا على نحو متواصل، وكذلك بناء شراكات جديدة توسع دائرة المطالبين بالنهوض بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

جهود متواصلة

ويشار إلى ان اللجنة قد نظمت المؤتمر الدولي حول التغيرات المناخية وحقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ووزارة البيئة والتغير المناخي في قطر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وجامعة الدول العربية، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان "GANHRI" بمشاركة أكثر من 250 مشاركًا، بما في ذلك صُنّاع السياسات والأكاديميين والمحامين وخبراء حقوق الإنسان وخبراء المناخ والوزارات ذات الصلة بتغير المناخ؛ بما في ذلك وزارات البيئة، والعدل، والطاقة، والمياه، والطاقة المتجددة، والمناخ، والتنمية والاقتصاد، ووسائل الإعلام، ومراكز البحوث، والشركات، والمنظمات الدولية. وأصدر المؤتمر 40 توصية قدمها إعلان الدوحة للجهات المعنية ومؤسسات المجتمع الدولية حيث تضمنت توصيات عامة وتوصيات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتوصيات لمنظومة الأمم المتحدة، وتوصيات لقطاع الأعمال، وتوصيات للمجتمع المدني، بالإضافة للمقترحات والتوصيات العملية.

كومان: أثمن الرعاية الكريمة التي توليها دولة قطر للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب

كومان ''للصحيفة'' تعاون بناء ومثمر وفعاليات مشتركة بين الأمانة العامة للمجلس واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

معالي الدكتور

محمد بن علي كومان

عين أميناً عاماً لمجلس وزراء الداخلية العرب في يناير 2001، ليكون ثالث أمين عام للمجلس؛ معالي الدكتور/ محمد بن علي كومان حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة "بواتيه" بفرنسا اختصاص قانون جنائي وعلوم جنائية. كان عمل معيداً بكلية الاقتصاد والإدارة، بجامعة الملك عبد العزيز بجدة وأستاذ القانون المساعد بالكلية نفسها، شغل منصب رئيس قسم الأنظمة (القانون) بجامعة الملك عبد العزيز بجدة. كما عمل في ميدان المحاماة والاستشارات القانونية والتحكيم. وهو عضو في عدد من اللجان الاستشارية، وعمل عضواً في محكمة التحكيم العربية التابعة للهيئة العربية قبل توليه منصب أمين عام مجلس وزراء الداخلية العرب. وله عدد من الأبحاث والكتب المنشورة في مجال تخصصه القانوني والأمني. كان لمجلة الصحيفة الحوار التالي فإلى مضابط الحوار:

حوار: ضياء الدين عباس

بداية معالي الأمين العام حدثنا عن نبذة حول نشأة مجلس وزراء الداخلية العرب واختصاصاته ومهامه وأهدافه الاستراتيجية؟

بداية يسعدني أن أثمن عاليًا الرعاية الكريمة التي توليها دولة قطر للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ومتابعتها الحثيثة لأعمالها من خلال ترؤسها للدورة الحالية للمجلس، والجهود الموفقة التي يقوم بها ممثلوها في تسيير أعمال المؤتمرات والاجتماعات التي تعقد في نطاق الأمانة العامة، كما أثمن التعاون البناء والمثمر بين الأمانة العامة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر من خلال الأنشطة المشتركة التي تعقد بين الجانبين في مجال حقوق الإنسان.

بالنسبة لإنشاء مجلس وزراء الداخلية العرب فقد جاءت هذه الفكرة خلال المؤتمر الأوّل لوزراء الداخليّة العرب الّذي عُقد في القاهرة عام 1977م، وتقرّر إنشاؤه في المؤتمر الثّالث الّذي عُقد في مدينة الطّائف عام 1980م. وقد صدّق المؤتمر الاستثنائي لوزراء الداخليّة العرب الّذي عُقد في الرّياض عام 1982م، على النّظام الأساسي للمجلس، والّذي تم عرضه على مجلس جامعة الدّول العربيّة في شهر سبتمبر 1982م، حيث تمّ إقراره.

ويهدف المجلس إلى تنمية وتوثيق التعاون، وتنسيق الجهود بين الدول العربية في مجال الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة، وذلك من خلال رسم السياسة العامة التي من شأنها تطوير العمل العربي المشترك، وإقرار الخطط الأمنية العربية المشتركة لتنفيذ هذه السياسة، هذا بالإضافة إلى إنشاء الهيئات والأجهزة اللازمة لتحقيق أهدافه، التي يأتي من ضمنها تعزيز وسائل التعاون مع الهيئات الدولية المعنية باختصاصه، وهناك عدّة أجهزة تعمل تحت راية مجلس وزراء الداخلية العرب، وتسعى من جوانب مختلفة لتحقيق الأهداف التي يرمي إليها. وهذه الأجهزة هي:الأمانة العامة: تعتبر بمثابة الجهاز التنفيذي الفني والإداري للمجلس، وتتولى المهام المناطة بها وفق أحكام النظامين الأساسي والداخلي للمجلس، وهي تقوم بالإعداد والتحضير لاجتماعات المجلس، كما تتولى تلقي وتوزيع وثائق وتقارير وقرارات المجلس ولجانه، والقيام بجميع المهام التي تتطلبها أعمال المجلس، كذلك تقوم بمتابعة تنفيذ ما يصدر عن المجلس من قرارات، وما يقرّه من استراتيجيات واتفاقيات وخطط في مختلف المجالات، والميادين الأمنية.

مراعاة حقوق الإنسان والحريات العامة أثناء ممارسة العمل الأمني وتطبيق القانون يجب

كما تقوم الأمانة العامة من خلال (إدارة الملاحقة والبيانات الجنائية) التي جرى إنشاؤها بمقرها بتأمين وتنمية التعاون والتنسيق بين أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء في مجال مكافحة الجرائم وملاحقة المجرمين من خلال تلقي طلبات البحث عن المطلوبين وإصدار إزاعات بحث بحقهم تمهيدًا للقبض عليهم ليصار إلى استردادهم أو محاكمتهم وفقًا لأحكام الاتفاقيات الثنائية أو الاتفاقيات الأمنية العربية ذات الصلة، كما تقوم بإصدار وتنقيح القائمة السوداء لمنفذي ومدبري ومموّلي الأعمال الإرهابية في ضوء المعايير التي اعتمدها المجلس لهذا الغرض، ولتسهيل تبادل المعلومات والبيانات الجنائية، تم إنشاء منظومة جنائية تحتوي على العديد من قواعد البيانات الخاصة ب(المطلوبين أمنيًا، المقاتلين الإرهابيين، الأساليب الجرمية، المركبات المسروقة، جوازات السفر المسروقة والمفقودة)، كما تصدر عددًا من النشرات الإحصائية السنوية كنشرتي الجرائم والحوادث المرورية المسجلة في الدول العربية.

ويقوم في نطاق الأمانة العامة كذلك خمسة مكاتب متخصصة هي:

المكتب العربي المعني بشؤون الأجهزة الأمنية المساندة (مقره بغداد): ويختص بتأمين وتنمية التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات: إدارات الجنسية والأحوال المدنية والعمل الإصلاحي والتهذيبي والسلامة المرورية، ومختلف المهام المساندة للعمل الأمني، وتقديم المعونة الفنية التي تطلبها الدول الأعضاء في المجالات المذكورة.

المكتب العربي لشؤون المخدرات والجريمة (مقره عمّان): ويختص بتأمين وتنمية التّعاون بين الدول الأعضاء في مجالات: مكافحة المخدرات، تأمين الحدود والمنافذ، المباحث والأدلة الجنائية، مكافحة الجريمة عبر الوطنية، وتقديم المعونة التي تطلبها الدول في هذه المجالات.

المكتب العربي للحماية المدنية وشؤون البيئة (مقره الرباط): ويختص بتأمين وتنمية التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الحماية المدنية (الدفاع المدني) ومكافحة الجرائم الماسة بسلامة البيئة، وتقديم المعونة التي تطلبها الدول الأعضاء في هذه المجالات.

المكتب العربي للتوعية الأمنية والإعلام وحقوق الإنسان (مقرّه القاهرة): ويختص بالعمل على تحقيق التّعاون والتّنسيق بين الدول الأعضاء في مجالات: التوعية الإعلامية الأمنية لمواجهة مختلف الجرائم، حقوق الإنسان في العمل الأمني، وتقديم المعونة التي تطلبها الدول الأعضاء في هذه المجالات، وكذا التعريف بأنشطة مجلس وزراء الداخلية العرب وأمانته العامة وأجهزته الأخرى، وتمثيل الأمانة العامة للمجلس لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

والمكتب العربي لمكافحة الإرهاب وجرائم تقنية المعلومات (مقرّه الرّياض): ويختص بتأمين وتنمية التعاون بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة والإرهاب وتعزيز الأمن الفكري ومواجهة جرائم تقنية المعلومات وتقديم المعونة التي تطلبها الدول الأعضاء في هذه المجالات.

هل لمعاليكم التكرم بإحاطة قراء (الصحيفة) بما تحقق من إنجازات في سياق اهتمام مجلسكم الموقر بنشر ثقافة حقوق الإنسان في الأوساط الأمنية العربية؟ وأهم مبادرات مجلس وزراء الداخلية العرب منذ إنشائه على تعزيز احترام حقوق الإنسان في العمل الأمني؟

نشأ مجلس وزراء الداخلية العرب أساسًا لتحقيق هدف في غاية الأهمية يتمثل في تنمية وتوثيق التعاون وتنسيق الجهود بين الدول العربية في مجال الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة، وترجمة ذلك على الصعيد العملي هي توفير الأمن والاستقرار في كافة الربوع العربية وتحقيق الأمان والسلامة للمواطنين، فضلاً عن ضمان أموالهم وممتلكاتهم والحفاظ على مكتسبات أوطانهم.

دعوة لتنقيح التشريعات وإدخال مادة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية والدراسات الشرطية

ومنذ وجوده ككيان فاعل ومتميز في مسيرة العمل الأمني العربي المشترك، عمل المجلس على تطوير مفهوم الأمن وترسيخ معنى جديد له يتحرر من النظرة الضيقة المحدودة إلى النظرة الشمولية الواسعة، بحيث بات الأمن متداخلاً مع كل جوانب الحياة. وانطلاقاً من هذا المفهوم كان من الطبيعي أن يهتم المجلس بمختلف الجوانب التي تهم حياة المواطن، من اجتماعية وتربوية وثقافية وإعلامية وغيرها، وذلك إضافة إلى اهتمامه بالجانب الأصلي لمهمته وهو الأمن والاستقرار.

وفي هذا السياق يندرج اهتمام المجلس البالغ بموضوع حقوق الإنسان، فعلاوة على توطيده للأمن باعتباره حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، تتوقف عليه الحقوق الأخرى مثل الحق في الحياة وفي الغذاء والدواء والسكن والعمل، سعى المجلس منذ نشأته إلى تكريس الالتزام بحقوق الإنسان عند ممارسة العمل الأمني وإنفاذ القانون. وقد تم اتخاذ عدة إجراءات في هذا الصدد تمثلت في عرض موضوع (حقوق الإنسان) على العديد من المؤتمرات خاصة مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب التي اتخذت بشأن الموضوع الكثير من التوصيات الهادفة إلى مراعاة حقوق الإنسان والحريات العامة أثناء ممارسة العمل الأمني وتطبيق القانون بما يساهم في تفعيل الدور الوقائي للمواطن وتدعيم الجبهة الداخلية، ويحول دون استغلال الموضوع من أي جهة كانت، وأهمية التثقيف والتوعية بهذه الحقوق، ونشرها على أوسع نطاق، إضافة إلى دعوة الجهات المختصة في الدول الأعضاء إلى العمل على تنقيح تشريعاتها وإلى إدخال مادة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية والدراسات الشرطية، والعمل على تنظيم ندوات علمية ودورات تدريبية للقائمين على التحقيق وجمع الأدلة وتنفيذ الأحكام الجزائية، ممّا يساعد على حفظ وصيانة حقوق الإنسان. وإبراز أهمية ودور الشريعة الإسلامية في الحفاظ على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، باعتبار أن الشريعة الإسلامية تضمن المحافظة بصورة كاملة على هذه المثل والقيم. والطلب من الأمانة العامة استخدام الوسائل المتاحة للمساهمة من جانبها في تحقيق هذا الهدف، وكذلك دعوة الدول الأعضاء إلى إدراج مادة القانون الدولي الإنساني في مناهج معاهد وكليات الشرطة بما يكفل نشر مبادئ هذا القانون وموجباته في أجهزة الشرطة والأمن. ودعوة وزارات الداخلية العربية التي لا توجد لديها إدارات أو أقسام خاصة بحقوق الإنسان إلى إنشاء مثل هذه الإدارات أو الأقسام. دعوة الجهات المعنية في الدول الأعضاء إلى العمل على تحصين رجل الأمن بالمعارف القانونية والمهارات الفنية والإدارية والسلوكية بما يضمن التوفيق بين مستلزمات العمل الأمني الميداني وصيانة حقوق الإنسان. كما تم إدراج بند دائم حول حقوق الإنسان على جدول أعمال المؤتمر السنوي لقادة الشرطة والأمن العرب، واعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب عام 2007م، (مدونة نموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي)، تضمنت الكثير من قواعد السلوك التي تضمن الالتزام بحقوق الإنسان من قبل رجال الشرطة والأمن، وتم كذلك اعتماد خطة عربية نموذجية لتكريس ثقافة حقوق الإنسان في العمل الأمني عام 2015م، كما قرر المجلس تنظيم مؤتمر دوري للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، واعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في العام الحالي 2024م، الاستراتيجية العربية لتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني، التي تهدف بشكل عام إلى تطوير قدرات إنفاذ القانون في وزارات الداخلية العربية في مجال حقوق الإنسان، وتوحيد المفاهيم حول حقوق الإنسان والحريات العامة وطبيعتها والقيم الأساسية التي تتضمنها تلك الحقوق والحريات والارتقاء بأدائها بما يعزز حقوق الإنسان في العمل الأمنين وإلى تعزيز كفاءة منتسبي الشرطة والأمن وبناء قدراتهم في مجالات حقوق الإنسان بما يؤهلهم للقيام بعملهم وفقا للاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة والتشريعات الوطنية.

محطات كثيرة لا يتسع المقام للوقوف عليها لكن من الأهمية الإشارة أيضًا إلى جانب ما سبق إلى بعض الاستراتيجيات والخطط التي تضمنت في جوانب متعلقة بحقوق الإنسان والحفاظ على أمنه وكرامته وصيانة حقوقه وحرياته ومنها: الإستراتيجية الأمنية العربية التي تم اعتمادها عام 1983م، وانبثقت عنها عديد الخطط، وكذلك الإستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب وخططها المرحلية، والخطة الإعلامية العربية النموذجية الشاملة لتوعية المواطن العربي ضد أخطار الإرهاب، هذا فضلاً عن مدونة قواعد سلوك للدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب لمكافحة الإرهاب.

ومن انجازات المجلس أيضًا اعتماد الإستراتيجية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة والإستراتيجية العربية النموذجية لوقاية الأحداث وإصلاحهم، والمدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين، هذا فضلاً عن القانون العربي النموذجي لمواجهة جرائم الاتجار بالأشخاص وغير ذلك.

وبالإضافة إلى هذه الإنجازات المتعلقة بالجانب الأمني البحت، فإن للمجلس اهتمامات بجوانب عديدة أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان، وتصب كلها في خدمة المواطن العربي وضمان كرامته وطمأنينته، والحفاظ على أمنه سلامته فقد اهتم المجلس بالفئات الضعيفة من المجتمع، كما اهتم برعاية السجناء والمفرج عنهم وتأهيلهم للعودة إلى الحياة العملية وبرعاية المدمنين بعد علاجهم، كذلك أولى المجلس عناية خاصة بالأسرة، فأهتم في دورته الثامنة عشرة بموضوع النهوض بالأسرة في ظل العولمة، كما ناقش في مناسبات عدة موضوع العنف الأسري وطرق مواجهته.

لديكم اهتمام ملحوظ بحقوق الإنسان ويبرز هذا الاهتمام من خلال تعاونكم مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية والمنظمات الدولية والمدافعين عن حقوق الإنسان، كما أنكم نظمتم في هذا العام العديد من الأنشطة ذات الصلة بحقوق الإنسان والتي من بينها المؤتمر العاشر للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، حدثنا عن أهم أهداف هذا المؤتمر وأهم ما حققه في نسخته العاشرة؟

تم باستضافة كريمة من وزارة الداخلية المصرية، عقد المؤتمر العاشر للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية في القاهرة يوم 9 سبتمبر 2024م، الذي شاركت فيه العديد من المنظمات والهيئات العربية والدولية المتهمة بهذا الشأن، ومثل المؤتمر فرصة لتبادل التجارب والخبرات بين الجهات المعنية بحقوق الإنسان، وناقش موضوعات متعددة منها مشروع خطة مرحلية أولى لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني، وصدرت عنه توصيات هامة حيث أكد على أهمية تعزيز التعاون مع منظمات حقوق الإنسان الوطنية والعربية والدولية.

أدرجنا بند دائم حول حقوق الإنسان على جدول أعمال المؤتمر السنوي لقادة الشرطة والأمن العرب

وأهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان لجميع العاملين بالشرطة، ودعا الدول الأعضاء إلى استحداث برامج تدريبية تتواكب مع المتغيرات العربية والدولية، كما حثها على العمل على تشكيل قوافل تدريبية تضم نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجال حقوق الإنسان تقوم بتنفيذ برامج تدريبية في مؤسسات التدريب الأمني، والعمل على بناء شراكات إستراتيجية بين إدارات حقوق الإنسان بوزارات الداخلية والمنظمات الوطنية والاقليمية والدولية العاملة في هذا المجال، ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى تكثيف الإنتاج الإعلامي الأمني في مجال الوعي بحقوق الإنسان ودور الشرطة في حمايتها مع التركيز على المبادرات الإنسانية والإجتماعية التي تقوم بها أجهزة الشرطة خاصة لحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية، ولاشك ان مخرجات المؤتمر تمثل إضافة هامة إلى جانب ما تمخضت عنها المؤتمرات السابقة.

نعمل على تعزيز كفاءة منتسبي الشرطة والأمن وبناء قدراتهم في مجالات حقوق الإنسان

كان لمعاليكم حضوراً لافتاً في المؤتمر الدولي الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالدوحة حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية، نوفمبر 2014م وقد تم تنظيم أكثر من نسخة لهذا المؤتمر بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس، ماهي أهم مخرجات هذا المؤتمر الهام التي تم إنفاذها على أرض الواقع. وماهي في تقديراتكم آفاق التعاون المستقبلية ما بين (المجلس) و (اللجنة) استكمالاً لهذا الحدث الحقوقي الهام؟

شاركت الأمانة العامة للمجلس في المؤتمر الدولي حول "تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية"، الذي انعقد بالدوحة خلال الفترة 6/11/2014-5م، بتنظيم مشترك بينها وبين كل من: اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في دولة قطر، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وقد كان الهدف الأساسي للمؤتمر مناقشة العلاقة بين ضمان الأمن واحترام حقوق الانسان باعتبارهما مسؤوليتين من مسؤوليات الدول، وبحث تأثير كل منهما على الآخر ومناقشة التحديات ذات الصلة على صعيد المنطقة العربية، بما في ذلك عقد مؤتمر دوري يجمع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممثلين عن وزارات الداخلية العربية، بالإضافة الى استعراض تجارب الدول التي تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال وكذلك تجارب المنظمات الإقليمية والدولية المتعلقة بقضايا الأمن وحقوق الانسان، وتعمل الأمانة العامة ضمن فريق عمل من الشركاء الرئيسيين في المؤتمر على متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنه. ومنذ العام 2015م تشارك الأمانة العامة للمجلس في دورات لجنة حقوق الإنسان العربية التي تنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمخصصة لمناقشة التقارير الدورية المقدمة من الدول العربية وفقاً لأحكام المادة (48) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مشاركتها في اللقاءات أخرى ذات صلة بهذا الجانب.

وأقر المجلس في دورته الثانية والثلاثين بتاريخ 11/3/2015م، عقد مؤتمر مشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية في تونس خلال الفترة 4/11/2015-3م، وتم عقد المؤتمر ونوقشت فيه مواضيع هامة منها: دور هياكل حقوق الإنسان في وزارات الداخلية في مجال حماية وتطوير حقوق الإنسان، تنفيذ التزامات حقوق الإنسان من خلال الأدلة الاسترشادية للأجهزة الأمنية (إجراءات التشغيل والآليات الداخلية)، الشراكات الدولية والاقليمية مع الأجهزة الأمنية في مجال حقوق الإنسان وسبل تفعيل توصيات المؤتمر الدولي الأول حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية نوفمبر 2014م.

دعوة أجهزة الأمن في الدول العربية إلى إقامة شراكة فعالة مع اللجان الوطنية لحقوق الإنسان

وإثر إطلاعه على نتائج هذا المؤتمر قرر مجلس وزراء الداخلية العرب عقد هذا المؤتمر مرة كل سنتين بالتنسيق بين الأمانة العامة والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وفي دور انعقاده السابع والثلاثين بتاريخ 1/3/2020م، قرر مجلس وزراء الداخلية العرب عقد المؤتمر المشترك بين ممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية كلما دعت الحاجة لذلك.

وتعزيز للتعاون بين وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تفعيل قنوات التواصل بينها ومناقشة القضايا المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني ومراعاة التحديات الأمنية. تم، بالتنسيق بين الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وباستضافة كريمة من وزارة الداخلية في جمهورية مصر العربية، عقد المؤتمر المشترك الثاني لممثلي وزارات الداخلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية في القاهرة خلال الفترة 20/09/2023-19م. الذي اتسم بمشاركة كبيرة من وزارات الداخلية العربية، وشاركت فيه 14 مؤسسة وطنية معنية بحقوق الإنسان منها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر ومؤسسات وهيئات عربية وإقليمية ودولية.

وناقشت جلسات المؤتمر مواضيع هامة منها: نتائج تطبيق توصيات المؤتمر المشترك الأول لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية، تقرير حول مدى تنفيذ الدول العربية لتوصيات لجنة حقوق الإنسان العربية (آلية الميثاق)، جهود وزارات الداخلية العربية لتفعيل حقوق الإنسان في المجال الأمني، نتائج اللقاءات العربية والدولية في مجال الأمن وحقوق الإنسان، تجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية في زيارة المؤسسات العقابية والإصلاحية وتحديات الأمن وحقوق الإنسان في مجال اللجوء والهجرة.

وقد أصدر المؤتمر المشترك بيانًا ختاميًا حول آفاق التعاون في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بين وزارات الداخلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية "أفضل الممارسات، التحديات، ورؤى للتعاون"، تعرض لعدد من القضايا المشتركة وتضمن تأكيد العزم المشترك على مواصلة التعاون لتعزيز الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية.

وانطلاقًا من حرصه على تفعيل كافة الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتدعيم احترام حقوق الإنسان في ضوء توجهات المجلس وتثمين مشاركتها الفاعلة في المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية، أقر مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الثاني والثلاثين في الجزائر يوم 11/3/2015م، عقد مؤتمر سنوي للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية، حيث تم منذ العام 2015 ولغاية 2024م، عقد عشرة مؤتمرات شكلت مناسبة لتطوير التعاون والتنسيق بين أجهزة الأمن العربية والمنظمات والمؤسسات المهتمة بهذا المجال من أجل تفعيل العمل المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وقد تم التوصل إلى توصيات هامة واتخاذ عدة إجراءات في هذا الصدد منها: دعوة أجهزة الأمن في الدول العربية إلى إقامة شراكة فعّالة مع اللجان الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال، والاستفادة من خبراتها في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأوساط الأمنية العربية، الطلب من الأمانة العامة تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان العربية وجامعة الدول العربية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، من أجل مراجعة وتقييم جهود الدول العربية لأعمال حقوق الإنسان في المجال الأمني، دعوة الجهات المعنية بحقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية الى تبادل الخبرات في ما بينها في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان، وإلى تفعيل الشراكة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في مجال التوعية بحقوق الإنسان، والاستفادة من خبرات هذه المؤسسات في هذا المجال، وإشراك منتسبي أجهزة الشرطة فيما تقوم به من برامج وورش تدريبية، وبخاصة ما يتعلق منها بعمل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

أنشأنا وحدة تُعنَى بحقوق الإنسان في المكتب العربي للتوعية الأمنية والإعلام بالقاهرة

وإيمانًا كذلك من مجلس وزراء الداخلية العرب بأهمية إيلاء مجال حقوق الإنسان في الجانب الأمني حيّزًا أوفر من الاهتمام والمتابعة، فقد قرر أن ينشئ وحدة تُعنَى بحقوق الإنسان في المكتب العربي للتوعية الأمنية والإعلام بالقاهرة التابع لأمانته العامة، وأصدر في ختام دورته الأربعين، قراره رقم (889) بتاريخ 1/3/2023م بتعديل تسمية المكتب تبعا لذلك، ليصبح المكتب العربي للتوعية الأمنية والإعلام وحقوق الإنسان.

جهود كبيرة بذلت وانجازات هامة تحققت حتى الآن، ونتطلع إلى تعزيز التعاون وتفعيله بين المجلس واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر لما من شأنه تحقيق تحقيق الأهداف النبيلة التي نسعى إليها جميعا.

يشهد العالم العربي في كثير من بلدانه نزاعات مسلحة ما هو دور مجلس وزراء الداخلية العرب في عملية حفظ السلام وفرض سيادة القانون بالتوازي مع احترام حقوق الإنسان في مناطق النزاع؟

إن مجلس وزراء الداخلية العرب يهتم بتنمية وتوثيق التعاون، وتنسيق الجهود بين الدول العربية في مجال الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة، ويسعى كذلك إلى مواجهة آثار النزاعات المسلحة وانعكاساتها على الأمن الداخلي لدولنا العربية، لذلك وضع الاستراتيجية الأمنية العربية التي أقرها عام 1983م، واعتمد تطويرًا لها عام 2015م، والتي من أهدافها الحفاظ على أمن الوطن العربي، وأمن مؤسساته وهيئاته ومرافقه العامة، وحمايتها من المحاولات العدوانية الموجهة من الداخل والخارج، وكذلك الحفاظ على أمن الفرد في الوطن العربي، وضمان سلامة شخصه وحريته وحقوقه وممتلكاته، بعد ما شهدته المنطقة العربية من أحداث ونزاعات مسلحة.

اعتماد آلية استرشادية للحيلولة دون تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة

كما اهتم بتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، واعتمد المجلس بهذا الشأن الآلية الاسترشادية للحيلولة دون تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، التي تهدف إلى إعداد إطار عربي استرشادي شامل يتضمن التدابير والإجراءات التي ينبغي اتخاذها للحيلولة دون تجنيد الجماعات الإرهابية للأطفال من خلال مرئيات وتجارب ومبادرات الدول العربية الرائدة في هذا المجال، كما أن العديد من أجهزة الأمن العربية تشارك أيضًا في عمليات حفظ السلام في أكثر من دولة، وكان مجلس وزراء الداخلية العرب حريصًا على أن تتم كل هذه الإجراءات في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وضع مجلسكم الموقرالاستراتيجية العربية لتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني حدثنا عن هذه الاستراتيجية وأثرها المأمول في السياسات الوطنية والعربية ومن حيث دعم التعاون العربي والدولي والتنسيق بين الأجهزة الرسمية ومؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني؟

اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب الاستراتيجية العربية لتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني في دورته الحادية والأربعين التي عقدت في شهر فبراير من العام الحالي 2024م، وهي تمثل خطوة هامة في إطار الجهود المبذولة لتعزيز هذه الحقوق وتكريسها على أرض الواقع، وهي تنطلق من اعتبارات هامة على رأسها "الحق في الأمن" الذي يعد من أهم حقوق الإنسان التي أقرتها الشرائع السماوية وكفلتها الدساتير والتشريعات الوطنية وأكدت عليها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وكافة الاتفاقيات والصكوك الاقليمية والدولية ذات العلاقة، وإن مكافحة الجريمة بكافة أشكالها وأنواعها يعد أمرًا داعمًا لحقوق الإنسان لما لتلك الجرائم من آثار مدمرة على التمتع بحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي مسؤولية أصيلة للدولة في حماية سكانها والمقيمين فيها، بما في ذلك اتخاذ التدابير الفعّالة لمكافحة تلك الجرائم في إطار من القانون واحترام حقوق الإنسان.

"الحق في الأمن" أهم حقوق الإنسان التي أقرتها الشرائع السماوية والتشريعات الوطنية وأكدت عليها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان

وقد تم صياغة هذه الاستراتيجية لتحقيق جملة من الأهداف منها: تطوير قدرات أجهزة إنفاذ القانون في وزارات الداخلية العربية في مجال حقوق الإنسان، وتوحيد المفاهيم حول حقوق الإنسان والحريات العامة وطبيعتها والقيم الأساسية التي تتضمنها تلك الحقوق والحريات والارتقاء بأدائها بما يعزز حقوق الإنسان في العمل الأمني، والعمل على زيادة فاعليتها بما يتوافق مع المعايير الإقليمية والدولية في هذا المجال، نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أجهزة إنفاذ القانون في وزارات الداخلية العربية، وتعميق وعيهم بضرورة احترام هذه الحقوق وحمايتها وفق ما أقرته الشرائع السماوية والتشريعات الوطنية والصكوك الإقليمية والدولية، وكذلك تعزيز كفاءة منتسبي الشرطة والأمن وبناء قدراتهم في مجالات حقوق الإنسان بما يؤهلهم للقيام بعملهم وفقًا للاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة والتشريعات الوطنية، ومدونات قواعد السلوك المتعلقة بالمكلفين بإنفاذ القانون، إلى جانب تعزيز التعاون والشراكة بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني، من أجل توعية أفراد المجتمع بقيم ومبادئ حقوق الإنسان، والتمتع بها دون إخلال بأمن وسلامة المجتمع وحقوق وحريات الآخرين، ووضع آلية موحدة لمعالجة الأفعال والأخطاء التي يرتكبها منتسبو الجهات الأمنية والتي تشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان في العمل الأمني من خلال الآليات الرقابية بأجهزة الشرطة والأمن، وتحقيق التوازن المطلوب ما بين مبدأ الفاعلية الأمنية في ضبط الجريمة وكشفها من جهة والضمانات الدستورية والقانونية لحقوق الإنسان من جهة أخرى، فضلاً عن توفير الحماية للمؤسسات الأمنية وأفرادها وتحصينهم في مواجهة أي ادعاءات بمساس أدائهم لحقوق الإنسان والحريات العامة دون أساس في الواقع أو صحيح القانون.

وعلى المستويين الإقليمي والدولي تهدف الاستراتيجية إلى تفعيل التعاون العربي والإقليمي والدولي لتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العمل الأمني، والالتزام بتطبيق المعايير والقواعد الدولية الخاصة بمعاملة الأشخاص الذين تتخذ بحقهم إجراءات قانونية، (المحتجزين إحتياطيًا والمسجونين قضائياً) وضمان حقوقهم، وتوفير الحماية والدعم للحقوق المعترف بها دوليًا للفئات الأولى بالرعاية (المرأة، الطفل، ذوو الإعاقة، كبار السن، اللاجئون والمهاجرون والنازحون، نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية) وتهيئة الفرص والبرامج والموارد اللازمة لتمكينهم من ممارسة هذه الحقوق، إلى جانب تعزيز الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات الالكترونية الحديثة وتوظيفها لتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان في العمل الأمني، وإعداد البرامج التدريبية والتعليمية الشرطية بما يتفق مع ثقافة احترام حقوق الإنسان ومتابعة كافة القضايا المستجدة على الساحة الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وقد تضمّنت الاستراتيجية مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها كل دولة وفق لتشريعاتها، في المجالات التشريعية والإجرائية، وفي مجال التأهيل والتدريب، وفي الإعلام و التوعية، وكذلك في مجال الدراسات والبحث العلمي.

التعاون العربي

أما فيما يتعلق بالتعاون العربي في مجال تعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني فتم الحرص على تحقيقه من خلال مجموعة من الإجراءات مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية كل دولة على حدة ومراعاة التغيرات والمستجدات الحاصلة في المنطقة العربية، فالاستراتيجية في هذا الإطار تشجع الدول الأعضاء على تبادل التجارب والخبرات والدورات التدريبية في مجال مكافحة الجريمة بالوسائل العلمية الحديثة بما يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان، كما تحث المسؤولين والهيئات المعنية بحقوق الإنسان بوزارات الداخلية العربية على تبادل الخبرات والدراسات وأفضل الممارسات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القائمة في بعض الدول العربية والمنشأة بموجب مبادئ باريس، وعلى المشاركة الفاعلة في الندوات والمناسبات والمؤتمرات وورش العمل والبرامج الإدارية والأمنية التي تنظمها مختلف المنظمات والهيئات العربية ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان.

إضافة إلى الاستفادة من الكفاءات العربية الشرطية، وقيام الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بعقد اجتماع دوري للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية لتعزيز أوجه التعاون بين وزارات الداخلية العربية في مجال حقوق الإنسان في العمل الأمني، وتعزيز علاقات التعاون بين الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والآليات القائمة في إطار منظومة حقوق الإنسان العربية، وقيام الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتعميم القوانين واللوائح العربية المتعلقة بحقوق الإنسان للاستفادة منها في بناء منظومة قانونية حقوقية في الدول الأعضاء .

التعاون "العربي الدولي"

وبالنسبة للتعاون الدولي يتم العمل من خلال الاستراتيجية على تعزيز أوجه التعاون "العربي" و"الدولي" في مجال حقوق الإنسان مع الأجهزة المتخصصة بمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية ذات الصلة وتكثيف الحضور العربي والمشاركة الفاعلة في نشاطاتها، ومواصلة توثيق وتعزيز التعاون بين الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وجميع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته، الاستفادة من الممارسات الإقليمية والدولية الفضلى على صعيد حقوق الإنسان.

لمجلس وزراء الداخلية العرب اهتمام كبير بمكافحة الجرائم الالكترونية في ظل التطور غير المسبوق في استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي؛ حدثنا عما أنجزه المجلس في هذا الشأن ؟

فيما يتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية فمنذ ظهور المؤشرات العالمية لتنامي ظاهرة التهديدات التقنية والحاجة لتعزيز الأمن السيبراني عبر شبكة الإنترنت، وأهمية التدخل لدعم أجهزة الدول العربية والقيادات الأمنية فيها بهدف خلق فضاء سيبراني آمن يمنع ارتكاب تلك الجرائم، قام مجلس وزراء الداخلية العرب بجهود شاملة ومتعدّدة الأوجه لمكافحة الجرائم الإلكترونية وتتنوع تلك الجهود وفق لاختلاف وطبيعة ونوع الاهتمام في كل مرحلة من مراحل تطور المجلس، ويمكن الإشارة هنا إلى أهم الجهود في هذا المجال ومنها: إقرار قانون الإمارات العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم تقنية أنظمة المعلومات وما في حكمها عام (2004) من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب، وهو ثمرة جهد مشترك مع مجلس وزراء العدل العرب، وإقرار الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات عام (2010م): من قبل مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب، بهدف تعزيز التعاون العربي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، ودعمه بالآليات القانونية التي تدعم منظومة التشريعات العربية، والموافقة على إنشاء فريق الخبراء العرب المعني بمواجهة جرائم تقنية المعلومات عام (2018م)، من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب، وقد تم لغاية الآن عقد خمس اجتماعات لهذا الفريق، كان آخرها في شهر يوليو 2024م، ويتكون هذا الفريق من المختصين في المجالات

الأمنية والقانونية والفنية وسائر المجالات المعنية بمواجهة الجرائم الالكترونية.

عقد دورات تدريبية في مجال مكافحة الجريمة بالوسائل العلمية الحديثة بما يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان

وإقرار إنشاء وحدة متخصصة في مكافحة جرائم تقنية المعلومات عام (2020م) من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب، وذلك في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب (المكتب العربي لمكافحة الإرهاب وجرائم تقنية المعلومات)، وهي تهدف إلى تعزيز التعاون الأمني العربي المشترك في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات من خلال قيامها بعدد من المهام مثل: تشجيع الدول الأعضاء على سن وتحديث تشريعات وسياسات وطنية لمواكبة المستجدات في مجال الأمن السيبراني، وبناء القدرات للتعامل مع التهديدات الإلكترونية وجرائم تقنية المعلومات، وإقرار الاستراتيجية العربية لمواجهة جرائم تقنية المعلومات عام (2020م) من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب، وهي ترتكز على الاعتبارات والأهداف الواردة في الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وتقوم وحدة مواجهة جرائم تقنية المعلومات بالمكتب العربي لمكافحة الإرهاب وجرائم تقنية المعلومات بمتابعة تنفيذ بنود هذه الاستراتيجية مع الدول الأعضاء بشكل دوري، كما يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال خطة مرحلية وبرامج وأنشطة تشغيلية تسعى لتحويل الأهداف الاستراتيجية إلى واقع تنفيذي قابل للتحقيق.

ينبغي سن وتحديث تشريعات وسياسات وطنية لمواكبة المستجدات في مجال الأمن السيبراني

وإنشاء قواعد البيانات: حيث يحرص مجلس وزراء الداخلية العرب على توفير كافة الإمكانات لمواجهة جرائم تقنية المعلومات فقد تم انشاء عدد من قواعد البيانات المتخصصة بتلك الجرائم، وتقوم وحدة مواجهة جرائم تقنية المعلومات بالمكتب العربي لمكافحة الإرهاب وجرائم تقنية المعلومات، بمتابعة تحديثها بالمعلومات والبيانات الواردة من الدول الأعضاء ومن أبرز هذه القواعد: قاعدة البيانات بصفحات وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت المستخدمة للأغراض الجرمية، وقاعدة البيانات حول كافة الأساليب المستخدمة في الإرهاب التقني.إلى جانب بعض الخطط النموذجية والاسترشادية ذات الصلة بمواجهة جرائم تقنية المعلومات. كما يتم إدراج موضوع مكافحة جرائم تقنية المعلومات ضمن مواضيع مسابقة الأفلام التوعوية التي تجريها الأمانة العامة للمجلس سنويًا على هامش المؤتمر السنوي لقادة الشرطة والأمن العرب.

للدراسات والبحوث العلمية دور كبير في تطوير العمل القائم على دولة المؤسسات، ما هو دور مجلس وزراء الداخلية العرب في تشجيع أكاديميات الشرطة العربية وحثها على عمل البحوث العلمية في مجال حقوق الإنسان؟

عمل مجلس وزراء الداخلية العرب من خلال الجهاز العلمي المحلق به (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية) على رفع مستوى أداء وكفاءة العاملين في الأجهزة الأمنية والعدلية والاجتماعية والإعلامية العربية، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية وتنظيم الندوات والحلقات العلمية وإقامة المعارض الأمنية والمحاضرات العامة، وإعداد الدراسات والبحوث العلمية وتقديم برامج علمية متخصصة على مستوى الدبلوم والماجستير والدكتوراه، بالإضافة إلى إصدارات علمية محكمة، وهذه الأدوار الهامة والنشاطات والبرامج مستمدة من قرارات مجلس وزراء الداخلية العرب والخطط والإستراتيجيات الأمنية العربية، كما تدعو توصيات العديد من المؤتمرات أكاديميات الشرطة إلى إجراء الدراسات والبحوث العلمية.

اعتماد تنفيذ الخطة المرحلية الأولى لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني العام المقبل

والتنسيق لتضمين موضوعات دراسية خاصة عن دور الشرطة والأمن في حماية حقوق الإنسان ضمن المقررات الدراسية في أكاديميات الشرطة العربية.

ختاماً ما هي البرامج المستقبلية التي أعددتموها بشأن تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي؟

تتنوع مشاريع ونشاطات مجلس وزراء الداخلية العرب، فهناك مشاريع ونشاطات تنفذ بصورة متواصلة على مدار العام ضمن برنامج عمل الأمانة العامة للمجلس، وتشتمل على مؤتمرات ونشاطات داخلية ومشتركة وخارجية، ومنها ما يتعلق بالتنسيق والتعاون الإقليمي والدولي، وأخرى بمشاريع تطوير بنية العمل المؤسسي للمجلس.

وبشأن تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في عالمنا العربي فقد اعتمد المجلس الاستراتيجية العربية لتعزيز حقوق الإنسان في العمل الأمني كما سبق الإشارة إلى ذلك، وهي تتضمن آليات عمل ومجموعة من البرامج القصيرة والمتوسطة وطويلة الأمد يتم تنفيذها وفق خطط سنوية، وسيتم بإذن الله تعالى في العام المقبل اعتماد الخطة المرحلية الأولى لتنفيذ الاستراتيجية والتي تتضمن الكثير من الفعاليات والأنشطة في هذا الجانب.

وضعنا سياسات ومنهجيات عمل تكفل صون كرامة وحرية الإنسان

وإلى جانب الخطة المذكورة تتضمن الاستراتيجية كذلك أنشطة ومهام خاصة بالدول الأعضاء يتم متابعتها وفق مجالاتها من قبل الأمانة العامة حيث أشارت الاستراتيجية إلى قيام كل دولة بإعداد خطة تنفيذية وطنية (مصفوفة تنفيذية داخلية) للبرامج التي سيتم تنفيذها داخل كل دولة بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، ووضع الخطط اللازمة للوقاية من وقوع انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك وضع سياسات ومنهجيات عمل تكفل صون كرامة وحرية الإنسان وتكون بمثابة دليل عمل يلتزم به منتسبو الجهات الشرطية والأمنية أثناء ممارستهم للمهام المنوطة بهم، ووضع مايلزم من سياسات لبناء قدرات الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في الجهات الشرطية والأمنية وإكسابهم المعارف والمهارات والخبرات اللازمة بهدف أن يكون الأداء الأمني قائمًا على المشروعية واحترام حقوق الإنسان وذلك من خلال دمج مفاهيم حقوق الإنسان في الخطط التدريبية و التأهيلية السنوية لمعاهد التدريب الأمني.

جعل مادة حقوق الإنسان مادة إلزامية في جميع كليات الشرطة

وجعل مادة حقوق الإنسان مادة إلزامية في جميع كليات الشرطة، إلى جانب وضع الدورات التدريبية والدراسات الخاصة بحقوق الإنسان في العمل الأمني، والتنسيق لتضمين موضوعات دراسية خاصة عن دور الشرطة والأمن في حماية حقوق الإنسان ضمن المقررات الدراسية بالجامعات والمعاهد العلمية بهدف الانفتاح على المؤسسات المدنية وبناء جسور التواصل مع هذه المؤسسات خدمة للعمل الأمني والاجتماعي، إضافة إلى أنشطة تنفذها الأمانة العامة بالتنسيق والتعاون مع بعض المؤسسات والهيئات العربية والإقليمية، كما يتم الحرص من خلال المؤتمر السنوي للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية على مواكبة قضايا حقوق الإنسان ومناقشة مواضيع هامة ومستجدة في هذا المجال للخروج بتوصيات بنّاءة تساهم في تعزيز هذه الحقوق.

مريم العطية تعقد اجتماعين منفصلين مع السفير الأسترالي وبرلمانية ألمانية

الدوحة:

عقدت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية، رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بمكتبها بمقر اللجنة اجتماعين منفصلين مع سعادة السيد شين فلاناغان، سفير استراليا لدى الدولة، وسعادة السيدة ريناتا ألت، عضو البرلمان الألماني رئيسة لجنة حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية بالبرلمان. وناقشت العطية خلال اجتماعيها أوجه التعاون المشترك وسبل تبادل الخبرات والتجارب وأفضل الممارسات المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان..

اجتماعات رفيعة المستوى، على هامش المؤتمر الدولي حول "العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان: تحديات الواقع ورهانات المستقبل"

الدوحة:

أجرت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، سلسلة اجتماعات رفيعة المستوى، على هامش المؤتمر الدولي حول "العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان: تحديات الواقع ورهانات المستقبل"؛ لبحث سبل التعاون وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان، وتعزيز دور الهيئات التشريعية والمؤسسات الوطنية، والتعاون في دعم جهود وقف شامل ومستدام لإطلاق النار لحماية حياة السكان المدنيين. وشملت الاجتماعات سعادة السيد حسن بن عبدالله الغانم، رئيس مجلس الشورى، وسعادة السيد

جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعادة السيد خوسيه مانويل ألباريس، وزير الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون في مملكة إسبانيا. وسعادة الدكتور خالد شواني وزير العدل في العراق، وسعادة السيد كيرين فيتز باتريك، مدير منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وسعادة السيدة إي تندابي أتشيومي، المقررة الأممية الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري، وسعادة السيدة ألينا دوهان، المقررة الأممية الخاصة بالتدابير القسرية الانفرادية، وآثارها السلبية على حقوق الإنسان، وسعادة السيد سعد المهيني نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان في الكويت. والدكتور معز دريد مدير شعبة التنظيم والإدارة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وخلال اجتماعها مع رئيس مجلس الشورى ناقش الطرفان أهمية انعقاد المؤتمر في هذه المرحلة الحرجة، التي تمر بها المنطقة العربية والعالم في ظل الكثير من الأزمات والحروب التي فاقمت من أزمة نقص الغذاء.

وأكد الطرفان ضرورة خروج المؤتمر بتوصيات قابلة للتنفيذ، كما بحثا سبل التعاون في إطار تحقيق أهداف المؤتمر.

وخلال اجتماع سعادتها مع سعادة السيد جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ناقش الطرفان إمكانية الشراكة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتحقيق التعريف بإعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج، وتصميم إطار للتعاون في مجال تعزيز وبناء قدرات جميع الجهات المختصة في مجال حقوق الإنسان في منطقة الخليج.

كما ناقش الجانبان سبل التعاون حول تعزيز دور الهيئات التشريعية والمؤسسات الوطنية من خلال عقد اللقاءات والورش وتبادل التجارب، بما في ذلك العمل على عقد مؤتمرات وندوات وإعداد الدراسات والبحوث.

وأكد الجانبان الحرص على مواصلة الجهود المشتركة من أجل تعزيز الآليات العربية، ومن أجل الإسهام في تطوير الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، بما يحقق العدالة لجميع شعوب العالم.

وبحث الطرفان إمكانية التعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر والأمانة العامة للمجلس في دعم جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الناشئة في الدول العربية بصورة عامة، وفي دول الخليج بصفة خاصة، من أجل تعزيز أدوارها الوطنية وامتثالها لمبادئ باريس؛ وبالتالي الحصول على التصنيف الدولي الذي يمكنها من التفاعل مع الآليات الدولية.

وناقش الطرفان إمكانية التعاون حول عقد مؤتمر للجامعات والمعاهد في دول المنطقة لدراسة واقع وآفاق تدريس مواد حقوق الإنسان فيها، ولبحث تطوير المناهج وبرامج التوعية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى عقد ملتقى لمؤسسات حقوق الإنسان لدول مجلس التعاون الخليجي.

وناقشت سعادتها لدى اجتماعها مع سعادة الدكتور خالد شواني وزير العدل في العراق آفاق التعاون المؤسسي بينهما في مجالات تبادل الخبرات والتجارب وإعداد الدراسات في مجال حقوق الإنسان.

وأكدت سعادتها على اهتمام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بالتعاون العربي في مجال حقوق الإنسان، بما يمكن من مواجهة جميع التحديات التي تواجه شعوب المنطقة، بما في ذلك محنة الشعب الفلسطيني الماثلة.

وعبرت عن حرص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر على دعم جهود الدول الشقيقة في إنشاء وإعادة تأسيس ودعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، معربة عن تطلع اللجنة إلى اكتمال إجراءات تعيين مجلس المفوضية العراقية لحقوق الإنسان.

وبحث الطرفان إمكانية تعاون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر مع المفوضية العراقية ودعم قدراتها وتبادل التجارب والممارسات الفضلى معها ومساعدتها على الامتثال لمبادئ باريس حال اكتمال تعيينها.

واتفقت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية مع سعادة السيد خوسيه مانويل ألباريس وزير الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون في مملكة إسبانيا على أهمية التعاون مع إسبانيا والاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، وفي جميع الجوانب ذات التأثير على حقوق الإنسان.

وخلال الاجتماع ناقش الطرفان الوضع الإنساني المتردي والانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ودور إسبانيا والاتحاد الأوروبي في دعم جهود وقف شامل ومستدام لإطلاق النار لحماية حياة السكان المدنيين، ودعم عملية إغاثة إنسانية عاجلة للسكان المدنيين المتأثرين بالحرب، وضمان وصول فرق الإغاثة والإسعاف إلى المناطق المتأثرة بالهجمات بدون عوائق.

وتطرق الطرفان للدور الأوروبي في تحقيق العدالة الغذائية، بما في ذلك العمل المشترك على معالجة آثار التغيرات المناخية التي من شأنها التأثير في كفاية وجودة الغذاء، وعلى عدالة توزيعه، فضلا عن الجهود المطلوبة لمعالجة آثار أنشطة الشركات التجارية في إضعاف التمتع بالحق في الغذاء الكافي، وبخاصة في المناطق الأكثر فقرا، وفي المجتمعات التي تمر بصراعات.

وناقش الجانبان دعم جهود العمليات السلمية لإنهاء الصراعات المسلحة التي تعاني منها مناطق في العالم، والتي أدت إلى آثار خطيرة على حالة حقوق الإنسان في هذه البلدان، وفي البلدان المجاورة لها، ومن شأنها التأثير في جميع مناطق العالم من حيث تدفق المهاجرين وغيرها من المخاطر المرتبطة بهذه الصراعات.

كما بحثا التعاون في مجال تطوير المعايير الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، فضلًا عن التطلع لتطوير منظومة الحماية الدولية لحقوق الإنسان، بما يحقق فعاليتها في التصدي للانتهاكات.

وناقش الطرفان إمكانية عقد شراكات بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر وعدد من المؤسسات الإسبانية المعنية بحقوق الإنسان والعمل على تبادل التجارب والخبرات في مختلف الموضوعات ذات الصلة.

وخلال اجتماعها مع سعادة السيد كيرين فيتز باتريك، مدير منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أكدت العطية على أهمية منتدى آسيا والمحيط الهادئ بالنسبة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، وحرصها على دعم المنتدى والتعاون معه ومع المؤسسات الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ.

وبحث الطرفان التعاون في مجال دعم قدرات المؤسسات الوطنية الناشئة من أجل الامتثال لمبادئ باريس، والتعاون من أجل تعزيز دور التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز دور المؤسسات الوطنية في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وإقامة فعاليات مشتركة بين الطرفين.

ودعت سعادتها خلال لقائها مع السيدة إي تنداباي أتشيومي المقررة الأممية الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري، للتعاون في جهود القضاء على الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري والتعصب وكره الأجانب، من خلال عقد أنشطة التوعية وبناء وتعزيز القدرات.

وأشارت إلى تفاعل دولة قطر مع آليات حماية حقوق الإنسان الدولية بصفة عامة وآلية الإجراءات بصفة خاصة. والتطورات الإيجابية التي اتخذتها الدولة فيما يتعلق بالتدابير المتصلة بتعزيز التشريعات والسياسات العامة والإجراءات والممارسات التي تعزز المساواة وعدم التمييز، بما في ذلك التطورات الهامة المتصلة بأنظمة الهجرة والعمل التي أجرتها الدولة من أجل تعزيز حقوق العمالة الوافدة.

ونوّهت العطية بتفاعل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع المقررين الخواص والخبراء المستقلين والفرق العاملة في سياق زياراتهم لدولة قطر، بما في ذلك اللقاء بسعادة المقررة الخاصة السابقة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري.

وأكّدت أن أشكال التمييز العنصري التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ عقود والتي تفاقمت خلال الهجمات الأخيرة، بما في ذلك تفاقم أشكال العنصرية والتعصب وكره الأجانب ضد المتعاطفين مع قضية الشعب الفلسطيني والمدافعين عن حقوقه في بعض دول العالم بما في ذلك تجريم المظاهرات السلمية والتعاطف مع المدنيين الذين يتعرضون للانتهاكات في قطاع غزة، تتطلب تحركًا سريعًا لمعالجة ما قد يترتب عليها من آثار تفاقم من مشكلات العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب لأجيال قادمة.

وناقشت سعادتها لدى اجتماعها مع سعادة السيدة أليا دوهان، المقررة الأممية الخاصة بالتدابير القسرية الانفرادية وآثارها السلبية على حقوق الإنسان، المخاطر المترتبة على التدابير القسرية الانفرادية وتأثيرها على انتهاك التمتع بالحق في الغذاء الكافي وتفاقم الأزمات الغذائية والأزمات المتصلة بالتمتع بالحق في الصحة والحق في السكن اللائق وغيرها من الحقوق.

وبحث الجانبان تطوير المعايير الدولية بما يسهم في القضاء على ازدواجية المعايير في التعامل مع التدابير القسرية الانفرادية، بوصفها انتهاكًا يتعارض بشكل صارخ وصريح مع ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يتطلب جهدًا منسقًا من جميع الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة لمجابهتها ومنع تكرارها.

واتفق الطرفان على إجراء المشاورات واللقاءات والتعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبين المقررة الخاصة فيما يتعلق بتطوير معايير ولاية المقررة الخاصة وتطوير آليات عملها، وبخاصة أن التدابير القسرية الانفرادية تؤثر بشكل خطير على مختلف حقوق الإنسان، بما يتطلب تفاعل وتعاون جميع أصحاب المصلحة لمجابهة آثارها.

وعرضت سعادتها الآثار الناجمة عن التدابير القسرية الانفرادية ضد الشعب الفلسطيني بشكل عام وضد سكان غزة بشكل خاص، وما ترتب عليها من انتهاكات واسعة للحق في الحياة، والحق في الصحة والحق في الغذاء وغيرها من الحقوق.

وأشارت سعادتها إلى الجهود التي تبذلها دولة قطر من أجل التوصل لوقف شامل لإطلاق النار ومن أجل التخفيف من آثار الحرب.

واستعرضت سعادتها الجهود التي بذلتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد، عبر التواصل مع المفوض السامي لحقوق الإنسان والأمين العام لجامعة الدول العربية والتواصل مع مسؤولين دوليين آخرين بهدف إنهاء الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

كما عقدت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، اجتماعًا مع سعادة السيد سعد المهيني، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان في الكويت.

وأكدت العطية أهمية التعاون مع دولة الكويت في جميع المحافل الإقليمية والدولية، مشددة على ضرورة العمل المشترك من أجل دعم منظومة حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي وتفعيلها وتشجيع التعاون فيما بينها.

وأشادت بالجهود المشتركة من أجل تطوير منظومة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، والتطلع إلى مواصلة الجهود من أجل تطوير المعايير والآليات الدولية بما يحقق منظومة دولية فاعلة وعادلة.

وأكدت استعداد اللجنة للتعاون مع جميع الآليات والمؤسسات الحكومية والوطنية وغير الحكومية في دولة الكويت؛ ترسيخًا لمبدأ الإخاء الذي يربط الشعبين الشقيقين ودعمًا لجهود البلدين الشقيقين في مجال حقوق الإنسان من خلال تبادل التجارب والخبرات والممارسات الفضلى.

وخلال لقائها مع الدكتور معز دريد مدير شعبة التنظيم والإدارة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، استعرضت سعادتها التدابير التي اتخذتها الدولة في التشريعات والسياسات والإجراءات فيما يتعلق بتعزيز دور المرأة في المجتمع القطري، بما في ذلك مصادقة الدولة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتفاعلها مع اللجنة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتفاعل الدولة مع الإجراءات الخاصة ذات الصلة بالقضاء على العنف والتمييز ضد النساء، مؤكدة أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل مع جميع الجهات ذات الصلة بالدولة من أجل تعزيز دور المرأة.

وبحث الطرفان سبل التعاون بين اللجنة والهيئة على جميع المستويات تأسيسًا على أن النساء من أكثر الفئات تضررًا من ضعف العدالة الغذائية في الكثير من دول العالم، ومن أكثر الفئات تأثرًا بالنزاعات المسلحة والصراعات والتغيرات المناخية وغيرها من التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في عدد من مناطق العالم.

مريم العطية: حريصون على التعاون الفعال وتبادل الخبرات مع اللجنة العُمانية

د. راشد البلوشي: مكانة دولية متميزة وتصنيف مرتفع للجنة الوطنية

الدوحة:

اجتمعت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مع وفد اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان، لاطلاعهم على تجربة اللجنة، وتبادل الخبرات، ومناقشة أوجه التعاون بين الطرفين.

وتناول الاجتماع كيفية اعتماد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأسس التصنيف، وكيفية الاستفادة من تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر من الناحية القانونية، وكذلك على صعيد الممارسات، حيث تم الاطلاع على قانون اللجنة، وتشكيلها، والتعرف على آلية اختيار أعضاء اللجنة، ومضمون الاستقلالية وكيفية تحقيقها، وآلية العمل وكيفية الموائمة مع مبادئ باريس، والعلاقات مع المنظمات الأخرى وأهمية التعاون معها.

واستعرضت سعادتها تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها، وأبرز المحطات التاريخية، ونقاط القوة التي أهلتها للحصول على التصنيف "أ" ومواصلة الحفاظ على التصنيف على مدار السنوات، مضيفةً أن اللجنة تواصل الحصول على تصنيف "أ" للجنة الاعتماد الدولية "ICC" منذ 2011، كما تم اعتماد نفس التصنيف في عام 2015 و2021، موضحةً أن التصنيف يمتد لخمس سنوات.

وأضافت سعادتها أن اللجنة ممثلة في رئيسها، تولت منصب رئيس منتدى آسيا الباسفيك في عام 2013 وحتى 2015 لحقوق الإنسان. كما تولت رئاسة الشبكة العربية لحقوق الإنسان لعام 2013، موضحة أنها وبصفتها رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعمل على تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتمكينها من التوسع في تبادل معارفها وخبراتها للمضي قدماً لتحقيق أهدافها.

العدالة الغذائية

وقدمت العطية نبذة حول فعاليات ومؤتمرات اللجنة خلال الفترة الماضية، مضيفةً أن اللجنة تنظم المؤتمر الدولي بعنوان "العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان: تحديات الواقع ورهانات المستقبل، يومي 6 و7 فبراير المقبل، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجامعة الدول العربية، وبمشاركة نحو 700 من ممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية من ذوي الخبرة على المستويين الدولي والإقليمي والمحلي، إلى جانب عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والمقررين الخاصين ذوي الصلة.

منتدى وطني

وأوضحت سعادتها أنه وبالإضافة إلى المؤتمر الدولي الذي تنظمه اللجنة سنويًا، تعقد منتدى وطني سنوي يركز على إحدى الموضوعات الوطنية التي تهم المواطن القطري، ويتركز موضوع المنتدى على إحدى الفئات الهشة الضعيفة، ويتناول حقوقهم وكيفية تعزيزها، منوهةً بأن اللجنة تركز على الخروج من هذه الملتقيات بالتوصيات التي يمكن أن تعزز حقوق هذه الشرائح، وتعمل على متابعة تنفيذها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

تبادل المعارف

وعبرت سعادتها عن تطلعها لتوسيع دائرة التعاون في إطار بحث حلول شاملة وفعّالة قائمة على حقوق الإنسان، والتوجه نحو عمل أكثر فعالية، استنادًا لتبادل المعارف والخبرات والتجارب، مؤكدة أن المؤسسات الوطنية تعد العمود الفقري للدول، حيث تترجم السلام والأمن، وتربط بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة لتحولها إلى حقيقة ملموسة لجميع الأفراد، كما تهدف لإرساء مجتمعات قوية وشاملة على النحو المتوخى في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

من ناحيته قال السعادة الأستاذ الدكتور راشد بن حمد البلوشي، رئيس اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان، إن الزيارة تأتي في إطار استمرار العلاقات المتميزة التي تربطنا مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، مؤكدًا حرص اللجنة العُمانية أن تكون أول زيارة خارجية لأي تشكيل جديد للجنة إلى لجنة لها من المكانة الدولية ما إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية.

وأضاف أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر من بين اللجان التي حصلت على التصنيف "أ" من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لذلك تأتي هذه الزيارة للاستفادة من التجربة القطرية في موضوع التصنيف الدولي، وأيضًا للجيرة التي تربط الدولتين.

وأكد حرص الجانبين على بحث سبل التعاون وبناء الشراكات المستقبلية.

وتضمن الوفد العُماني كلًّا من: الدكتور صالح بن حمد البراشدي عضو اللجنة، والمستشار جمال بن سالم النبهاني عضو اللجنة، والفاضلة شذى بنت عبد المجيد الزدجالي مديرة دائرة المنظمات والعلاقات الدولية.

المعرض الدائم بمقر اللجنة

سبق الاجتماع زيارة وفد اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان المعرض الدائم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بمقرها، والذي يتضمن شاشات عرض تعرض الإنجازات والشهادات التي حصلت عليها اللجنة، والرؤية، والرسالة، والأهداف باللغتين العربية والإنجليزية، وأهم الفعليات والأنشطة، بالإضافة للتعريف بدور اللجنة.

كما يتضمن المعرض صناديق تعلوها الجوائز التي حصلت عليها اللجنة، وتحتوي على أهم إصدارات اللجنة، بالإضافة لأهم المجسمات لأبرز المحطات التاريخية ككأس العالم، ونماذج مطبوعة من اللوحات التي تربط بين الثقافة الإسلامية وحقوق الإنسان، وتلك التي تربط بين الرياضة وحقوق والإنسان، والتي أبدعها فنانون قطريون وعالميون.

وتضمَّنت شاشات المعرض أهم فعاليات اللجنة والمؤتمرات الدولية، بالإضافة إلى فعاليات الأفلام التوعوية للأطفال حول حقوق الإنسان وحقوق الوالدين وحقوق العمال لاسيما المستخدمين في المنازل.

كما تضمنت حملات اللجنة لا سيما الحملات العمالية، والتي تمتد على مدار شهر أو أكثر، وتعريفاً لمكاتب الجاليات في مقر اللجنة، والتي تقوم على استقبال العمال الوافدين من الجاليات وبحث المشاكل التي تواجههم.

ويظهر أحد أقسام المعرض لقطات من المعارض الفنية التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عواصم عالمية عدة، بالإضافة إلى عرضها في الدوحة في مناسبات وأماكن عدة قبل وفي أثناء وبعد كأس العالم فيفا قطر2022.

ويعرّف معرض اللجنة باليوم الوطني واليوم الرياضي للدولة، ويظهر أبرز اللقطات من مشاركات اللجنة، والمنافسات بين موظفي اللجنة، كما يعرّف باليوم القطري لحقوق الإنسان والذي يأتي في ذكرى تأسيس اللجنة في الحادي عشر من شهر نوفمبر من كل عام.

وتعرض إحدى شاشات المعرض، الدورات التدريبية التي نظمتها اللجنة سواء للجهات الخارجية أو لموظفي اللجنة.

عرض كتاب

"حماية الحق في البيئة السليمةفي دولة قطر... دراسة قانونية وتطبيقية"

إعداد: قسم الدراسات والبحوث

أدَّت الثورة الصناعية إلى استغلال كثيف ومفرط لموارد البيئة الطبيعية نتج عنه معدلات عالية من التدهور والتلوث البيئي. الأمر الذي جعل كل ما يتعلق بدراسات البيئة على رأس جدول أعمال الدول والمنظمات الدولية، ومنذ التفات المجتمع الدولي بداية سبعينات القرن العشرين لمدى خطورة وإلحاح النقاش البيئي، لم يتوقف سؤال البيئة عن كونه الأهم في أجندات الدول ورؤاها للمستقبل، لا بالدلالات العلمية للنقاش البيئي فحسب بل بأبعاده الأخلاقية والقيمية لقضايا البيئة التي فرضت ضرورة وضع قضية حقوق الإنسان في الصدارة عند بحث قضايا البيئة وتداعياتها وسبل مواجهة هذه التداعيات. فظهر مع الجيل الثالث لحقوق الإنسان ما أُطلق عليه "حقوق التضامن" والتي تضم فيما تضم "حق الإنسان في البيئة السليمة" الحق الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان الأخرى، خصوصًا الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في التنمية.

يُمكن تعريف الحق بالبيئة على أنه تأمين وسط ملائم لحياة الإنسان، والعيش بكرامة في ظروف تسمح له بحياة كريمة خالية من التلوث، ومتناسقة لشخصيته، وبأن يعيش في بيئة متوازنة من حيث السلامة والصحة والأمن والأمان. ومسألة تعريف الحق في البيئة لم تعد تُشكل مشكلة مفاهيمية أو قانونية بعد إقراره والنص عليه في دساتير العديد من الدول والصكوك الدولية، بدون اختلافات جوهرية في التعريف.

تأتي أهمية هذا الكتاب، في أنه يدرس ارتباط قضايا البيئة باحترام وحماية حقوق الإنسان من خلال بيان ماهية المعايير والمبادئ الحاكمة للحق في البيئة ومقاربات تحيق حمايته من منظور حقوق الإنسان، وموقع هذا الحق بالنسبة للوثائق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. حيث لم تتضمن صكوك الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان (مثل الإعلان العالمي لحوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) إشارات صريحة إلى الحق في بيئة سليمة، فهي وُضعت جميعًا قبل أن يبدأ الوعي والاهتمام الدولي بالأخطار والتحديات البيئية التي تواجه البشرية.

وقد عملنا في الفصل الأول من الكتاب الذي عُنون بـ "الحق في البيئة من منظور حقوق الإنسان" على وضع مقدمة متكاملة قدر الإمكان تشمل الجوانب الأساسية للحق في البيئة من منظور حقوق الإنسان من خلال أربع مباحث: عني المبحث الأول في التطور التاريخي للاهتمام الدولي بالحق في البيئة كحق من حقوق الإنسان، منذ الاعتراف الأول بالعلاقة الوثيقة بين نوعية بيئة الإنسان ومدى التمتع بالحقوق والحريات المعترف بها في الشرعة الدولية، في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2398) لعام 1968، وهو القرار الذي دعا إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (مؤتمر ستوكهولم 1972) بهدف تشجيع وطرح المبادئ التوجيهية المعنية بحماية وتحسين البيئة البشرية ومعالجة ومنع الإخلال بها. وحتى الاجتماع البيئي الدولي في ستوكهولم 2022 بمناسبة مرور 50 عام على مؤتمر البيئة الأول. مرورًا بالميثاق العالمي لطبيعة 1982 وإنشاء اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية 1983، وتقرير "مستقبلنا المشترك 1987" وإعلان ريو لبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن 21 وقمة الأرض... وغيرها من الأحداث التي تتعلق بتطور الاهتمام الدولي في الحق في البيئة، بحيث تقدم للقارئ صورة واضحة عن كل من هذه المؤتمرات أو القمم الدولية وأهم إنجازاتها ونتائجها مثل الاتفاقيات التي أدت لها.

وفي المبحث الثاني من الفصل الأول قدمنا دراسة متكاملة حول الحق في البيئة في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، من خلال عرض أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي تناولت هذا الحق، والمعاهدات التي تتناول التزامات بيئية بشكل غير مباشر كاتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات معونات التنمية، وقرارات وتوصيات لمجلس الأمن والجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة التي تتعلق بالبيئة، وكذلك القانون الدولي والإنساني، وقرارات وتوصيات العديد من المنظمات الإقليمية الحكومية.

أما في المبحث الثالث من هذا الفصل، وانطلاقًا من أول مبحثين، ناقشنا الحق في البيئة باعتباره حقًا من حقوق الإنسان، خرجنا من نقاش الاتفاقيات بخلاصات حول الحق في البيئة يمكن تلخيصها بستة نقاط: أن الحق في البيئة حق جديد وحديث النشأة، وذا طبيعة مركبة من حيث انتمائه للحقوق الفردية والجماعية وحقوق التضامن في آن واحد، وأنه يعتبر حقًا زمنيًا يأخذ في عين الاعتبار حقوق الأجيال المستقبلية، ويُعتبر من الحقوق لقابلة للتعويض في

حالة الأضرار الناشئة عن انتهاكه، والحق في البيئة من الحقوق العامة التي يتمتع بها جميع الناس على أساس المساواة وعدم التمييز، وأيضاً هو حق يحكمه قانون: الأول هو القانون الدولي للبيئة، والثاني هو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ختمنا الفصل الأول بمبحث أخير عن المعايير الدولية لحماية الحق في البيئة، عملنا فيه على مراجعة شاملة قدر الإمكان للمبادئ الأساسية التي تشكل المعايير الدولية لحماية هذا الحق، والأحكام القانونية لتي تضمنها القانون الدولي ذات العلاقة بالحق في البيئة، عملنا على جمعها ومقارنتها. لتكتمل مع المباحث الثلاثة الأولى صورة واضحة أقرب ما تكون بمقدمة شاملة عند القارئ الغير متخصص، كذلك الباحثين، عن الحق في البيئة من منظور حقوق الإنسان.

ومن الجدير بالذكر أن دولة قطر انشغلت بحماية البيئة على مدار العقود الماضية، سواء بالحرص على الالتزام بتنفيذ قواعد القانون الدولي البيئي التي بلورتها الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة، أو الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان المعنية بالبيئة التي أصبحت طرفًا فيها، فأقرت الدولة التشريعات، وبنت الاستراتيجيات، وأسست مؤسسات، ووضعت برامج عمل من شأنها أن تكفل الحق في البيئة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وقد قمنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب، بدراسة جميع هذه المحاور، بتحليل النظام القانوني القطري لحماية الحق في البيئة من خلال دراسة لدسترة الحق في البيئة لدولة قطر؛ حيث أكّد الدستور الدائم لدولة قطر لعام 2004 على الحق في البيئة باعتبارها من المقومات الأساسية للمجتمع في المادة (33) وهناك أحكامًا أخرى تتعلق بالمقومات الأساسية للمجتمع في الباب الثاني (المواد 18- 33). من ثم دراسة الانخراط القطري في الصكوك الدولية والإقليمية المعنية بحماية الحق في البيئة، من مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بتبيان الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة المنضمة لها دولة قطر، كذلك الاتفاقات الإقليمية، والاتفاقات الثنائية ومذكرات التفاهم المعنية بحماية البيئة، وآليات الدولة للمشاركة في صون هذا الحق مثل المشاركة في استضافة المؤتمرات الدولية المعنية بالحق في البيئة. ثم دراسة مستفيضة للتشريعات الوطنية القطرية المعنية بحماية الحق في البيئة بوضع أمثلة عليها، وأمثلة على القرارات المعنية بحماية الحق في البيئة.

ودراسة مأسسة العمل البيئي من خلال دراسة لأدوار بعض المؤسسات القطرية التي عنيت بحماية الحق في البيئة، نذكر منها على سبيل المثال: مجلس حماية البيئة 1963، واللجنة الدائمة لحماية البيئة 1981، والمجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية 2000، ووزارة البيئة وتغير المناخ التي أنشأتها قطر عام 2009 بموجب القرار الأميري رقم 16 لعام 2009، ودور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية الحق في البيئة.

وقد ختمنا الفصل الثاني بمبحث أخير يدرس الخطط والسياسات المعنية بحماية الحق في البيئة، من رؤية قطر الوطنية لعام 2030 التي ترتبط بأهداف التنمية المستدامة، فكانت أحد ركائز الرؤية هي التنمية البيئية، ودراسة اسهامات الاستراتيجيات الوطنية الأولى (2011-2016) والثانية (2018-2022) في تطويرها لمشاريع محددة لحماية البيئة، واستعراض برامج الحفاظ على البيئة وحمايتها من خلال هذه البرامج، فضلًا عن بيان دور استراتيجية قطر الوطنية لبيئة والتغير المناخي 2030، كركيزة أساسية للسياسات والبرامج العامة المعنية بالحفاظ على البيئة لصالح الأجيال الحالية والقادمة.

عمدنا في الفصل الثالث على استعراض التقدم الحاصل في حماية البيئة والتحديات التي تواجهها من منظور التنمية المستدامة في دولة قطر، ومما يُسجل لدولة قطر في العموم نجاحها الملموس في الوصول لكثير من أهداف التنمية المستدامة ذات البعد البيئي وذلك وفقًا لتقارير الاستعراض الوطنية الطوعية بشأن أهداف التنمية المستدامة التي قدمتها دولة قطر خلال الأعوام 2017، 2018، 2021 إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. وذلك من خلال سبعة مباحث درسنا من خلالها سبعة مواضيع من الدراسات البيئية في دولة قطر، عرضنا في كل مبحث إنجازات الدولة في هذا الموضوع، والتحديات التي تواجه الدولة فيه، ومدى الإنجاز فيه ضمن خطة التنمية المستدامة وتطبيق رؤية قطر الوطنية 2030 وهذه المباحث هي: المياه النظيفة والنظافة الصحية، الحصول على الطاقة النظيفة والمستدامة بتكلفة ميسورة، بناء المدن والمجتمعات المستدامة والآمنة والصديقة للبيئة، الحياة في البر، الحياة تحت الماء، التغيّر المناخي، الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ختمنا الكتاب بنتائج وتوصيات، تلخص ما جاء في الدراسة على شكل نقاط أساسية من خلال محورين: الأول هو نتائج الدراسة فيما يتعلق بمجال الاهتمام الدولي بالحق في البيئة والجهود الدولية المبذولة في إطار حماية الحق في البيئة. والثاني هو نتائج وتوصيات الدراسة في الفصلين الثاني والثالث، حول مجال حماية المنظومة القانونية القطرية للحق في البيئة.

إننا ندعو أصحاب المصلحة: من وزارات ولجان والمجتمع المدني والحكومي وكل من هو معني بقضايا البيئة والمناخ قراءة الكتاب وبالأخص والاطلاع على التوصيات التي خرجنا بها من أجل صيانة الحق في البيئة، كذلك فإننا ندعو كل قارئ لاطلاع على الكتاب لما فيه من فائدة ومعلومات حول واحد من حقوقه الأساسية المرتبط بحقه في الحياة.

زيد بن رعد الحسين

الأمير العربي الذي غادر منصبه الدولي لعدم التزام العالم بحقوق الإنسان

إعداد: قسم الدراسات والبحوث

الأمير زيد بن رعد الحسين، أول عربي ومسلم وآسيوي يتقلّد منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في الأول من سبتمبر 2014، وذلك بعد موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 يونيو 2014 على قرار ترشيحه الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" بالإجماع، فكان الشخص السادس الذي تولّى زمام قيادة المفوضية السامية لحقوق الإنسان منذ إنشائها عام 1993، حيث سبقه إليها خمسة مفوضين، هم: خوسيه أيالا لاسو (الإكوادور، 1997-1994)، وماري روبنسون (إيرلندا، 2002-1997)، وسيرجيو فييرا دي ميلو (البرازيل، 2003-2002)، ولويز آربور (كندا، 2008-2004)، ونافي بيلاي (جنوب أفريقيا 2014-2008). وكما هو معلوم، فإنّ المفوض السامي، الذي مقره جنيف في سويسرا، هو المسؤول الرئيسي عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ويقود جهودها في هذا المجال، ويُمثل التزام العالم بالقُيَم العالمية لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

في أول تصريح له عقب أدائه اليمين القانونية أمام الأمين العام للأمم المتحدة يوم 4 سبتمبر 2014، بصفته مفوضًا ساميًا لحقوق الإنسان، قال الأمير زيد: "يجب أن يكون واضحًا أنّ كرامة الإنسان يجب حمايتها دون أيّ تمييز، ويجب التصدّي لجميع أشكال الممارسات التمييزية، وبالطبع وضع حدّ للإفلات من العقاب بخصوص التجاوزات التي تحدث في العالم"، مؤكدًا أنّ منصبه كسفير لحقوق الإنسان هدفه التدخل من أجل الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عندما تفشل حكوماتهم في القيام بذلك، وأنّه ليس منصبًا بيروقراطيًا هدفه تسجيل الانتهاكات فقط.

هذا الالتزام المطلق بنهج حقوق الإنسان الذي أبداه الأمير زيد، جعله لا يتوارى عن تسمية المسميات بأسمائها الحقيقية في ظل نظام دولي لم يعَهد الجرأة والصراحة بالقول والعمل حينما يرى أنّ قيم حقوق الإنسان انتهكت، الأمر الذي جعل انتقاده لواقع حقوق الإنسان في العديد من الدول، وبخاصة ممارسات القوى العظمى منها، لا يمرُّ دون استياء الدول التي ينتقدها، وحتى تلك الدول التي باركت اختياره في تولّي زمام الملف الدولي لحقوق الإنسان بحكم مشاركته في الانتماء العربي والإسلامي والآسيوي رفضت تصريحاته الناقدة لحالة حقوق الإنسان فيها، وهو جعل من الأمير دائم القول بأنّه يقوم بعمله "بشكل صحيح"، وأنّه منصبه هو بمثابة "منبراً لتوجيه خطابه للقادة الذين يأبون أن يفوا بتعهداتهم الخاصة"، وأنّه "لا يوجد مجال كبير للمناورة، وأنّ الصمت لا يكسب الاحترام".

هذا وقد قُوبل تعيين الأمير زيد بالترحيب من المدافعين عن حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال، كتب "كينيث روث" المدير التنفيذي لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" في تغريد على التويتر بأنّ لديه "سجل حقوقي قوي". وكتبت "سوزان نوسيل" مديرة منظمة العفو الدولية مقالًا إيجابيًا عن السفير زيد في مجلة "فورين بوليسي" بالنظر إلى دوره في انشاء المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة أفراد قوات حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة على العنف الجنسي. كما رأى حقوقيون آخرون أنّ ثقافة الأمير العربية والإسلامية؛ إضافة إلى مؤهلاته العلمية والمهنية تُسهم في سدّ الفجوة بين الدول الغربية والدول الآسيوية والإفريقية (وخاصة العربية والإسلامية).

نشأة الأمير وتعليمه وخبرته العملية والمهنية

ولد الأمير زيد يوم 26 يناير 1964 في العاصمة الأردنية -عمان، وهو من أبناء عمومة الملك الأردني عبد الله الثاني ابن الحسين. تلقّى تعليمه بين الأردن وبريطانيا والولايات المتحدة، فنال شهادة البكالوريوس من جامعة "جونز هوبكنز"، وشهادة ماجستير الفلسفة وشهادة الدكتوراه في التاريخ من "جامعة كامبريدج" (كرايست كوليدج) عام 1993. كما منحه معهد جنوب كاليفورنيا للقانون "دكتوراه فخرية" في القانون عام 2008 تقديرًا لعمله في مجال العدالة الجنائية الدولية.

تمرَّس الأمير زيد في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف، فقد شغل منصب نائب ممثل الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة برتبة سفير خلال الفترة (1996 2000-)، وممثل الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترتين (2000-2007) و(2014-2010)، وكان أيضًا سفيرًا للأردن في الولايات المتحدة الأمريكية بين الأعوام (2010-2007)، وفي الوقت ذاته كان سفيرًا غير مقيم لدى المكسيك. وكذلك تولّى رئاسة مجلس الأمن في يناير 2014، وترأس لجنتَي مجلس الأمن المنشأتين بموجب القرارين (1533) و(1521) والمتعلّقتين بفرض نظامي عقوبات على الكونغو الديمقراطية وليبريا.

الخبرة العلمية والمهنية للأمير مكّنته من التبحّر في مجالات العدالة الجنائية الدولية، والقانون الدولي، وعمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلام، وبناء السلام بعد النزاعات، والتنمية الدولية، ومكافحة الإرهاب النووي. فالأمير أدّى دورًا مركزيًا في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وترأس مفاوضاتها المعنيَّة بتحديد أركان كل جريمة من الجرائم التي تبلغ حدَّ الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وقد أصبحت المحاكم في شتى أنحاء العالم تستشهد في الوقت الراهن، بتعريف "الجرائم ضد الإنسانية" بعد أن فُصِّلت "أركانها"، باعتباره تعريفًا ذا حجية. وكان الأمير أول رئيس لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام 2002، وكانت المحكمة -وقتئذ- مجرد خطة على ورق، فأشرف على مدى ثلاثة أعوام في انتخاب أول (18) قاضيًا، وقاد جهود الوساطة لاختيار أول رئيس للمحكمة وتسمية أول مدّعٍ عام فيها، مهيئًا بذلك القاعدة الأساسية لتباشر المحكمة عملها كمؤسسة فاعلة؛ رغم كل الضغوطات الهائلة على ميزانيتها والانتقادات التي وُجّهت إليها من الدول الكبرى.

لاحقًا عام 2009، طُلب من الأمير أن يترأس المراحل الختامية من المفاوضات المعقدة المتعلقة بجريمة "العدوان" التي اعتبرتها المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ "الجريمة الدولية العظمى"، وتحديدًا فيما يتعلق بتعريفها القانوني والشروط التي يجب توافرها لتمارس المحكمة اختصاصًا بشأنها، وقد اختُتمت تلك المفاوضات بنجاح وبتوافق الآراء في كامبالا بأوغندا في يونيو 2010.

في مطلع عام 2004، عيّنت الحكومة الأردنية الأمير زيد ممثلًا للأردن ورئيسًا لوفده لدى محكمة العدل الدولية في المسألة المتصلة بالجدار الفاصل الذي تبنيه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما مثّل الأردن لدى محكمة العدل الدولية عام 2009 في الدعوى الاستشارية المتصلة بإعلان استقلال كوسوفو. كذلك مثّل الأردن في مسألة الأمن النووي بعد مؤتمر القمة العالمي للأمن النووي، الذي عُقد في واشنطن عام 2010 وأطلق جهدًا دوليًا مهمًا لدرء تهديد الإرهاب النووي. وفي هذا السياق، قاد الأمير زيد العمل على أحد المحاور الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي، وهو إنشاء أفرقة لمكافحة تهريب المواد النووية.

وبحكم أنَّ الأمير زيد كان ضابطًا في قوات البادية الأردنية (الجيش العربي) خلال الفترة (1989-1994)، وذلك بعد أن أنهى التحاقه بالأكاديمية الملكية العسكرية البريطانية (ساندهرست)، شارك في عمليات حفظ السلام، فكان مسؤولًا عن الشؤون السياسية في قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة خلال الصراع في البلقان (1996-1994). وفي عام 2004، وعلى إثر ادعاءات تتعلق بارتكاب أفراد قوات حفظ السلام انتهاكات على نطاق واسع، سُمّي الأمير مستشارًا للأمين العام معنيًّا بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وقد قدّم تقريره الذي صدر عام 2005، ولأول مرة، استراتيجية شاملة للقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ووصفه خبراء بأنّه "تقرير ثوري". وفي عام 2012، اختاره الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" واحدًا من خمسة خبراء في "فريق كبار الاستشاريين" المعني بتسديد التكاليف للدول المساهمة بقوات حفظ السلام.

وناهيك عن ذلك، ترأس الأمير زيد أيضًا اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، وقاد جهدًا من أجل تعزيز التوجه الاستراتيجي للصندوق خلال الفترة (2007-2004)، وكان مناصرًا دوليًا للمساواة بين الجنسين. كما ترأس المؤتمر الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد من نوفمبر 2007 إلى ديسمبر 2008، وكان هو المبعوث الخاص لاتفاقية حظر الألغام المعني بنشر أهمية هذه الاتفاقية عالميًا. علما بأنَّ الأمير ترأس الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل في الأردن، والهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين، كما عمل نائب لرئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الفترة (2008 – 2013).

هذا وشارك الأمير زيد في عضوية مجموعة من المجالس والهيئات الاستشارية العالمية، كاللجنة الاستشارية لمعهد العدالة والمصالحة التاريخية في لاهاي، ومعهد أوشفيتز للسلام والمصالحة، والمعهد الدولي للسلام، ومنظمة تقرير مجلس الأمن، والمجلس الاستشاري لمركز الشؤون العالمية في جامعة نيويورك، والمجلس الاستشاري للمركز الدولي للأخلاقيات والعدالة والحياة العامة في جامعة برانديس، والمجلس الاستشاري لكلية كريغر للفنون والعلوم في جامعة جونز هوبكنز. والمجلس الاستشاري للبنك الدولي المعني بوضع تقرير التنمية في العالم لعام 2011.

وبطبيعة الحال، واصل الأمير زيد انشغاله في تكريس حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي بعد مغادرة منصبه في المفوضية السامية لحقوق الإنسان في سبتمبر 2018، فشغل وظيفة أستاذ "بيري وورلد هاوس" لممارسة القانون وحقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة بنسلفانيا، وانضمَّ إلى منظمة الحكماء عام 2018، وهي مجموعة من رجال الدولة شكلها "نيلسون مانديلا" عام 2007 لتعزيز المساواة والعدالة والسلام العالمي. كما ترأس معهد السلام الدولي منذ مارس 2021، ليكون الرئيس الخامس للمعهد منذ تأسيسه عام 1970 بالشراكة مع الأمم المتحدة، من أجل تشجيع المبادرات الدبلوماسية متعددة الأطراف وتعزيز السلم العالمي والتنمية المستدامة. وكذلك يرأس المعهد الدولي للصحافة منذ عام 2021، ومجلس أمناء "شيفت" منذ عام 2022 خلفاً للمؤسس الراحل البروفيسور "جون روجي" مؤلف مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان عام 2011.

والنتيجة لما سبق، أنَّ الأمير زيد تمَّ الاعتراف به عالمياً كمدافع رائد عن حقوق الإنسان والسلام العالمي، فحصل على جائزة ستوكهولم لحقوق الإنسان، وجائزة توليب لحقوق الإنسان من هولندا، واختارته مجلة "فورين بوليسي" بصفته "دبلوماسي عام 2018 بلا منازع".

الأمير زيد والمفوضية السامية لحقوق الإنسان

على مدار السنوات الأربع (2014-2018) التي تقلّد فيها الأمير زيد زمام قيادة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، كانت القضايا والأحداث العالمية التي تطلب الدفاع عن حقوق الإنسان متواصلة على المشهد العالمي، وكان من الواجب الوظيفي على الأمير أن يكون صوت ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأن يدافع عنهم التزامًا

بمواثيق حقوق الإنسان التي أقرّتها الأمم المتحدة، وهو ما لم يألفه العالم في هذا المجال، وكان من أبرزها:

- بالنظر إلى هول الفظائع المرتكبة في العديد من الحالات على نطاق واسع، استذكر المبادة الفرنسية التي قدمها الرئيس "فرانسوا هولاند" عام 2013 بشأن مدونة السلوك التي تهدف إلى عدول الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن عن حق النقض عند التصويت في الجرائم واسعة النطاق، فأعلن تأييده للمبادرة الفرنسية بشأن إصلاح مجلس الأمن الدولي، وأكّد على ضرورة حظر استخدام حق الفيتو للاعتراض على التصويت في حالات الفظائع واسعة النطاق.
- دعا الدول التي تطبق عقوبة الإعدام إلى "العمل معاً من أجل التحرك نحو إلغاء تلك الممارسة"، مؤكدًا بأنَّ "ممارسة فرض الموت على الشخص هي عملية مهينة وقاسية في أكثر من معنى، ومن الناحية العملية تكون غالبًا عنصرية فيما يتعلق بالشخص المدان".
- انتقد لجوء بعض الدول المتقدمة إلى استخدام علماء النفس لتصميم أساليب استجواب وحشية مثل "الإيهام بالغرق" أو "قطع المياه"، معتبرًا تعذيب الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم خطأ عميقًا، ويؤدي أيضًا إلى نتائج عكسية تتعلق بارتكاب العنف. كما شارك بجلسة عُقدت في مقر الأمم المتحدة تحت عنوان "التعذيب خلال الاستجوابات: غير قانوني، غير أخلاقي، وغير فعال". كما حذّر القوى الكبرى من تقويض الحريات المدنية في سياق حربها ضد الإرهاب، فانتقد على سبيل المثال تصريحات رئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا ماي" بشأن "إمكانية إلغاء قوانين حقوق الإنسان إذا عرقلت الحرب على الإرهاب" ووصفها "بإنَّها تصريحات مؤسفة بشدة، وهدية من زعيمة دولة غربية كبرى لكل مستبدّ في العالم ينتهك بلا حياء حقوق الإنسان بذريعة مكافحة الإرهاب".
- عبَّر عن قلقه من احتمال أن تؤدي مسودة الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن اللاجئين عام 2016 إلى "عمليات طرد جماعية وقسرية مخالفة للقانون الدولي"، ودعا الاتحاد الأوروبي إلى "تبني مجموعة إجراءات أكثر إنسانية وأكثر التزامًا بالحقوق"، مؤكدًا أنَّ أي عودة للأشخاص "يجب أن تكون وفقًا لمعايير حقوق الإنسان الدولية". كما ندد بكيفية تعامل الاتحاد الأوروبي مع أزمة المهاجرين وعدم التصدّي للتجاوزات التي يتعرَّض لها.
- انتقد السياسيين الشعوبيين في العالم، وبالأخص الدول الغربية، متّهمهم بإذكاء التوترات الاثنية والدينية من أجل استمالت الناخبين، محذرًا من أنَّ "تصاعد النبرة الشعبوية يمكن أن يتحول إلى عنف" بما يتطلبه ذلك "وقف مثل هؤلاء الديماغوجيين". وفي هذا السياق، أدان إصدار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" مرسومًا يمنع مواطني سبع دول إسلامية من دخول الولايات المتحدة، واعتبره "غير قانوني". ومما ينبغي ذكره أنَّ الرئيس الأمريكي "ترامب" قرَّر سحب الولايات المتحدة من عضوية مجلس حقوق الإنسان وخفض الدعم المالي للأمم المتحدة؛ كثمن لوضوح بعض المواقف من قضايا حقوق الإنسان.
- وبالمثل، ندَّد أيضًا بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ووصفه بأنَّه "بيت من الدماء" يحاول إنشاء "غرفة للتعذيب"، داعيًا المجتمع الدولي إلى مكافحة انتشار التنظيم في العراق وسوريا، مشددًا على أنَّ الحل الذي يقترحه لتجنب الفظائع هو "تعليم حقوق الإنسان لكل طفل في العالم... وأنَّهم بهذه الطريقة، يختبروا قيم حقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في المساواة والعدالة والاحترام".
- اتخذ موقفًا صارمًا منددًا بحملة الجيش البورمي ضد أقلية "الروهينغا" المسلمة، ووصفها بالإبادة الجماعية ضدهم. وأعلن عام 2017 أنَّ بورما "خططت" بشكل واضح للهجمات العنيفة التي استهدفت أقلية "الروهينغا" المسلمة، مما أدَّى إلى نزوح كثيف أجبر أكثر من (655) ألف شخص من "الروهينغا" إلى اللجوء لبنغلادش المجاورة، مذكّرًا بأنَّ إشعال العنف في عام 2016 أجبر نحو (300) ألف من الأقلية نفسها على الفرار إلى بنغلادش.
- وصف الحرب في سوريا أمام مجلس حقوق الإنسان عام 2016 بأنها "الكارثة الإنسانية الأسوأ التي صنعها البشر منذ الحرب العالمية الثانية" وأنَّ "البلاد أصبحت كلها غرفة تعذيب ومكانا للرعب الوحشي والظلم المطلق" وأضاف "لا بد من ضمان المحاسبة والتوصل إلى الحقيقة وتقديم التعويضات إذا كان للشعب السوري أن يتوصل للمصالحة والسلام"، مؤكداً "إخفاق مجلس الأمن المستمر في إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية"، الأمر الذي يدفع الكثير من مجرمي الحرب في العالم إلى عدم الكفّ عن المشاركة في دوامة القتل والدمار والاستخفاف الشنيع بحياة المدنيين، مشددًا على أنَّ "التجويع المتعمد للمدنيين يعد انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ويمكن أن يشكل جريمة حرب". وطالب بمحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.
- سلَّط الضوء عام 2017 على الانتهاكات واسعة النطاق التي يرتكبها جميع أطراف النزاع في ليبيا بشأن الآلاف من الأشخاص المحتجزين تعسفيًا في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلاد، وبعضهم منذ اندلاع النزاع المسلح عام 2011، وتعرَّض الكثير منهم إلى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، فضلًا عن قيام المجموعات المسلحة بالقتل غير المشروع واحتجاز المدنيين والمحاربين كرهائن، مع إفلات تام من العقاب، وانهيار لسيادة القانون، وتدهور في الوضع الإنساني ونزوح داخلي لمئات الآلاف من الأشخاص.
- أدان انهاء الأردن (بلده) التعليق الاختياري لعقوبة الإعدام لمدة ثماني سنوات

عندما أعاد تنفيذ عقوبة الإعدام عام 2014، مشيرًا إلى وجود "حالات مروعة ذات نتيجة مأساوية، تظهر من إعدام أشخاص يثبت لاحقاً أنهم أبرياء". كما انتقد استقبال الأردن للرئيس السوداني "عمر البشير" المطلوب من قبل المحكمة الجنائية الدولية لارتكابه جرائم حرب، وقال أنَّ الأردن "يخذل المحكمة الجنائية الدولية ويضعف الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب ومن أجل العدالة".

- ندد بالإعدامات الجماعية التي حدثت في العراق عقب تفجير الناصرية الجنوبية محذرًا من المزيد، وقال "إن الأحكام نُفِّذت في غياب للإجراءات القضائية النزيهة". كما كانت له العديد من المطالبات بشأن أوضاع حقوق الإنسان في العراق.

- أعرب عن "قلقه واستنكاره" إزاء "الإجراءات والتدابير القسرية" التي اتخذتها دول الحصار ضد دولة قطر عام 2017، والتي "تسببت في حدوث مآسي إنسانية كثيرة". كما اعتبر المطالبة بإغلاق قناة الجزيرة القطرية "هجوماً غير مقبول" على الحق في حرية التعبير والرأي. وكذلك انتقد قيام دول الحصار بالتهديد بسجن أو تغريم من يبدون تعاطفًا مع قطر معتبرًا ذلك انتهاكًا لحقوق الإنسان.

- دعا الى فتح تحقيق دولي بشأن "الانتهاكات الخطيرة" التي ارتكبتها قوات الأمن بحق المحتجين في فنزويلا عقب احتجاجهم على قمع المؤسسات الديمقراطية في البلاد. كما دعا إلى فتح تحقيق دولي بشأن "الجرائم المرتكبة" ضد المدنيين في اليمن من قبل أطراف النزاع. وأكد على ضرورة الابتعاد عن استهداف المواقع والمنشآت المدنية في اليمن، وقال: "إن عجز مجلس حقوق الإنسان عن اتخاذ إجراءات حاسمة يساهم في خلق مناخ من الإفلات من العقاب".

- شجب عمليات التطهير واسعة النطاق التي أعقبت محاولة الانقلاب في تركيا عام 2016، وانتقد الإجراءات الأمنية في مصر التي تزيد من احتمالية "نشر العنف والتطرف"، واعرب عن آسفه لعدم تمكن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من الوصول إلى كشمير رغم مزاعم رعاية الهند للعنف والتقارير شبه اليومية عن العنف في المنطقة.

- انتقد إسرائيل لحرمانها الفلسطينيين من حقوقهم الإنسانية تكرارًا ومرارًا، وبالأخص الحق في تقرير المصير، فقال: "إنَّ إسرائيل تحرم الفلسطينيين بشكل منهجي من حقوقهم الإنسانية"، وإنَّ "1.9 مليون في غزة محبوسون في عشوائيات سامة من المولد وحتى الموت"، معتبرًا أنَّ "الوقائع التي جمعها فريقه حتى الآن في غزة تدل بقوة على أن القوة التي استُخدمت (ضد الفلسطينيين) كانت مفرطة". كما دعا إسرائيل إلى وقف "القوة المميتة" ضد الفلسطينيين، ومحاسبة المسؤولين عن سقوط عشرات القتلى وآلاف الجرحى، بينهم أطفال، في قطاع غزة عام 2018، وشدد على أنَّ "عمليات القتل الناجمة عن الاستخدام غير القانوني للقوة في سياق المناطق المحتلة، كما في غزة، تُعدُّ أعمال قتل متعمدة، وتشكل انتهاكًا جسيمًا لاتفاقية جنيف الرابعة"، مؤكدًا على أنَّ "الأطفال يتمتعون بحماية إضافية بموجب القانون الدولي". ناهيك على أنَّه شدَّد على أن "إخفاق إسرائيل المستمر في محاسبة ومقاضاة أفراد قواتها الأمنية، يشجعهم على استخدام القوة المميتة ضد بشر غير مسلحين حتى عندما لا يشكلون تهديدًا. ومن الجدير بالذكر قيام الأمير زيد بنشر القائمة السوداء بأسماء الشركات الي تعمل في مستوطنات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة رغم الضغوط الإسرائيلية والأمريكية على الأمم المتحدة التي تسببت بتأجيل نشر القائمة لغاية عام 2018. وربما هذا ما يُفسر ترحيب المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة بانتهاء ولاية الأمير في المفوضية وعدم تجديدها.

سلسلة مواقف الأمير زيد وصراحته الجدّية في الدفاع عن حقوق الإنسان جلبت له الانتقادات اللاذعة، وألّبت عليه دول العالم وبخاصة الدول العظمى منها، أو ذات التأثير القوي في الأمم المتحدة بسبب موقعها الدولي أو أموالها. ولأنَّه كان يرفض المجاملة أو الصمت أمام الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية في شتى بقاع الأرض، تمسَّك بعدم تجديد ولايته لمرة ثانية، وعزا ذلك لاعتبارات تتعلق بتراجع "حالة حقوق الانسان" في العالم، وبكون "الأوضاع الاقليمية والدولية ليست مشجعة للعمل في مجال حقوق الانسان". فقد كتب الأمير زيد في بريد إلكتروني أرسله إلى فريق عمله يوم 20 ديسمبر 2017 "قرَّرت عدم الترشح لولاية ثانية مدتها أربع سنوات، إذ إن الإقدام على ذلك في الظروف الجيوسياسية الحالية قد يتطلَّب الركوع والتوسل، وتقليص استقلالية صوتي، الذي هو صوتكم، ونزاهته". وهو ما أعاد لذاكرة المجتمع الدولي المواقف التي خلَّدها وهو يدافع عن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

ذلك الإعلان الصادر عن الأمير زيد بشأن مغادرة منصبه، دفع الكثير من المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم إلى الإشادة بعمله على رأس المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مثلما أشادوا باختياره قبل أربعة أعوام، ولكنهم أجمعوا على أنَّ "العالم سيخسر رجلًا مباشرًا وصريحًا، ومستفزًا لبعض العواصم، حاول أن يكشف ما حاولت الحكومات بقوتها العسكرية والسياسية والمالية أن تغطي عليه وتمسح آثاره".

وقد كتب "لويه شاربونو" مدير قسم الأمم المتحدة في "هيومن رايتس ووتش" مؤيداً عمل الأمير زيد فقال: "إنَّ واجب المفوض السامي هو فضح انتهاكات حقوق الإنسان.. هذا جوهر الأمر، ليس المطلوب التصرف بلباقة، حين يستدعي الوضع توجيه انتقادات". وهو الموقف الذي لخَّصته المفوضة السامية الإيرلندية "ماري روبنسون" (1997-2002) بقولها: "إن حققتم شعبية واسعة وأنتم تقومون بهذا العمل، فهذا يعني أنكم لا تقومون بعمل جيد".

وفي العالم العربي، قال العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان أنَّ قضايا فلسطين واليمن وليبيا وسوريا والإسلام فوبيا والمرأة وغيرها كانت حاضرة في جدول عمل الأمير، وأنَّه كشخصية عربية قام بدوره كما يجب، فالتزم بحقوق الإنسان وقام بوظيفته دون تحيز وبموضوعية، وأنَّ تصريحاته القوية لم تكن محصورة بالدول العربية فقط وإنَّما بالعالم أجمع، وأن تعرضه للكثير من الضغوط من كل الدول كان بسبب تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الحقوقية، ولكن ضغوط ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان تبقى أقوى وأشد من كل الاعتبارات السياسية، وهو ما استشعره الأمير دومًا.

وربما من المفيد، استعراض تقييم الأمير زيد نفسه لنهج عمله كمفوض سامي لحقوق الإنسان، وهو الذي أدلى في حواره مع الصحافة في نيويورك "أنا لست هنا لأخطب ودّ الحكومات"، مشدّداً على أنَّ المفوض السامي يجب أن يكون صوتًا لضحايا الانتهاكات، وتابع: "نحن لا نجلب الخزي للحكومات، بل هي التي تجلبه لنفسها، إنهم يجلبون لأنفسهم الخزي عندما يحرمون شعوبهم من الضروريات الأساسية لحياة كريمة، ويجلبون لأنفسهم الخزي عندما يمارسون التمييز ضد أجزاء من مجتمعاتهم، ويجلبون لأنفسهم الخزي عندما يثيرون الخوف ويجعلون الناس يخافون ويجبرونهم على الانحناء لإرادة الحكومة أو مواجهة العواقب".

وقد حضَّ الأمير خليفته "ميشيل باشليه" التي حلَّت مكانه في قيادة المفوضية على ألا تتردَّد في إدانة الانتهاكات الخطيرة بأعلى صوتها، معتبرًا أنَّ "الصمت ليس عملنا هنا"، وأن "هناك طريقة واحدة فقط للقيام بهذه الوظيفة المحدّدة"، وأضاف "سأكون مشكّكًا جداً بأي مفوض سام لا يسير على هذا النهج". كما دعا أيضًا إلى أن يتم تحديد ولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان بولاية واحدة فقط؛ لضمان أن يتجنّب المفوض الحسابات السياسية من أجل ضمان أربع سنين أخرى.

زبدة القول أنَّ الأمير العربي، وخلال أربع سنوات، انتصر فيها للمظلومين في العالم انطلاقًا من ثقافته العربية والإسلامية ورؤيته الإنسانية والعالمية، مسطرًا أنبل المواقف في الدفاع عن حقوق الإنسان، فكان شخصية إنسانية لا تساوم على حقوق الإنسان ومبادئ العدالة وسيادة القانون والسلام، فحظي باحترام واسع من منتقديه قبل أصدقائه في شتى أرجاء العالم، فقال كلمته بحرية، وغادر وهو مرتاح الضمير ومؤدي الأمانة.

دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، واستعراض
الممارسات الفضلى في هذا المجال

دأبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز مشاركاتها في عموم المؤتمرات والملتقيات والندوات العلمية المعنية بحقوق الإنسان (المحلية والإقليمية والدولية) من خلال تقديم أوراق عمل أو مداخلات تعكس رؤيتها بشأن قضايا حقوق الإنسان المطروحة في هذه المحافل، وذلك من منظور اختصاصاتها واتجاهات عملها، ومبادئ باريس التي تحكم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعام 1993م، وما حققته من منجزات وممارسات فضلى ذات صلة، وما استرشدت به من معطيات ومتغيرات وتطورات اكتنفت البيئة الخارجية للجنة وطنيًا وعالميًا.

وإعمامًا للفائدة ولأجل وضع القارئ الكريم على بينة من الأداء العلمي (للجنة) على هذا الصعيد وفلسفة ومنهجية هذا الأداء، ستخصص (الصحيفة) حيزًا في كل عدد من اعدادها لورقة عمل أو مداخلة، شاركت من خلالها (اللجنة) في هذه الاجتماعات والملتقيات.

علمًا بأن (ورقه عمل) هذا العدد عرضت (لدور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بلوغ أهداف التنمية المستدامة واستعراض الممارسات الفضلى في هذا المجال) المقدمة إلى الحلقة النقاشية، التي أقيمت بالتعاون ما بين اللجنة وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للدول الأقل نموًا الذي عقد في الدوحة خلال الفترة من 5 – 9 مارس 2023م، هذا وشملت الورقة على (إطار مرجعي، وتمهيد حول الاهتمام الدولي (بالحق في التنمية) تلى ذلك محاور ثلاث تناولت تباعًا الموضوعات التالية:

- **اطروحتي (التنمية المستدامة) و (حقوق الإنسان).. مقاربات وأبعاد.**
- **دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
- **الممارسات الوطنية الفضلى في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
- **لتختتم الورقة بجملة من الاستخلاصات الأساسية والتوصيات.**

((هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ))

(15)

الإطار المرجعي للورقة:

أولًا: هدف الورقة:

استظهار دور اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقًا لاختصاصاتها المقرة في قرار إنشاءها ومبادئ باريس التي تحكم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان للعام 1993 هذا بجانب استعراض أبرز المؤشرات التي تكشف عن التقدم المحرز وطنيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانيًا: أهمية الورقة:

تكتسي الورقة أهميتها لاعتبارات تتعلق بالقيمة التي تنطوي عليها (الحلقة النقاشية) ذاتها:

1. بوصفها حدثًا علميًا يبحث قضايا التنمية المستدامة من منظور حقوق الانسان، وفق نهج متعدد الأطراف الدولية والوطنية المعنية في قضايا التنمية وحقوق الانسان.
2. ولجهة أن انعقادها إنما يأتي على هامش مؤتمر دولي رفيع المستوى يمثل فرصة لتضافر الجهود الدولية من أجل تسريع عجلة التنمية المستدامة في الدول الأقل نموًا، وهو ما يجسد مبدأ على قدر

بالغ من الأهمية في إعمال (الحق في التنمية)، وهو المتمثل بالتعاون الدولي على هذا الصعيد، الأمر الذي يفصح عن طبيعة هذا الحق الذي ينتمي الى ما جرى التعارف عليه (بالحقوق التضامنية).

ثالثًا: نطاق الورقة:

سيجرى التركيز في هذه الورقة على دور (اللجنة) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المقام الأول والتنويه بأبرز ما قطعته الدولة في تحقيق هذه الأهداف في المقام الثاني معززًا كل ذلك بمقاربة حقوق الإنسان في قضايا التنمية المستدامة.

رابعًا: التساؤلات المركزية الورقة:

تحاول اللجنة من خلال هذه المداخلة الإجابة بنحو مجمل ومركز على التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: حول تطور الاهتمام (بقضايا التنمية) في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التساؤل الثاني: ويتعلق بمفهوم (التنمية المستدامة) من منظور حقوق الإنسان (الجانب الإنساني في فكرة التنمية، أو ما جرى التعارف عليه بأنسنة التنمية).

التساؤل الثالث: ما هي أبعاد الدور الذي تنهض به اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في الإسهام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكيف يبدو ممكناً تطوير هذا الدور؟

التساؤل الرابع: ما هي أبرز المؤشرات التي تشير إلى فعّالية الأداء الوطني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

استخلاصات أساسية

التوصيات

تمهيد: حول الاهتمام الدولي (بالحق في التنمية)

- لم يشر بنحو صريح إلى (الحق في التنمية) في الوثائق الأولى المؤسسة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بقدر ما اشتملت هذه الوثائق على تعبيرات لقضايا التنمية من قبيل ما انطوت عليه ديباجة ميثاق الأمم المتحدة حول:

(عزم شعوب الأمم المتحدة على الدفع بالرقي الاجتماعي قدمًا وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح)

- وما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديباجته من تأكيد على ذات العبارة فضلًا عن (توق البشر الى انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بالتحرر من العوز والفاقة).

- وما جرى النص عليه في الاعلان من إقرار (بالحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية للفرد وأسرته، وعموم الخدمات والحقوق الاجتماعية في الغذاء والمسكن والعمل والتعليم ونظام اجتماعي دولي عادل وغير ذلك (المواد 22 وما يليها).

- ليمضي المجتمع الدولي خطوات أبعد في إقرار هذه الحقوق وتفصيلها وتوسيع نطاقها وذلك في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 وهي حقوق تصب جميعا في (فكرة التنمية) حيث تم تنظيمها في المادتين (11،6).

- إلا ان اللافت في هذا الصك الدولي ما أشير إليه في المادة (6) منه بأن (برامج التوجيه والتدريب لإعمال الحق في العمل من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة).

- لتتوالى الصكوك والقرارات الأممية ذات الصلة بالتنمية من بينها:

  - إعلان السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14/12/1962.
  - إعلان للأمم المتحدة عن التقدم والأنماء في الميدان الاجتماعي الصادر عن الجمعية العامة في 11/12/1969.
  - الإعلان العالمي الخاص بأستئصال الجوع وسوء التغذية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16/11/1974.
  - إعلان حقوق وواجبات الدول الاقتصادية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974.

- إن هذه الإرهاصات والمقدمات في علاقة حقوق الانسان الفردية والجماعية بالتنمية، وجدت تعبيرها الأشمل والأدق في : (الإعلان العالمي للحق في التنمية) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 128/41 بتاريخ 24/12/1986 الذي عدّ التنمية حقًا مستقلًا وقائمًا من حقوق الانسان حيث تناولت المادة رقم (1) منه تعريفه بالقول (بأنه حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل انسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن إعمال جميع حقوق والحريات الأساسية إعمالًا تامًا فيها).

- ويتوالى الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة جنبًا إلى جنب مع الحق في بيئة نظيفة وسليمة، وذلك في مؤتمرات القمة العالمية للتنمية البشرية التي استهلت بأعلان استوكهولم في العام 1972 ولاحقًا في مؤتمرات قمم البيئة والتنمية في ريودو جانيرو عام 1992، وكوبنهاجن (1998) وجوهانسبيرغ عام (2002).

- ليأخذ (الحق في التنمية) لاحقًا مداه العملي الأبعد والأنضج في صورة أهداف ومبادئ ترسم خارطة تنفيذ مستقبلية أممية طموحة باتجاه رفاة الجنس البشري وذلك من خلال (اعلان الأهداف الانمائية للألفية، (2015-2022) وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 التي اشتملت على 17 هدفًا من بينها القضاء على الفقر، والجوع، والصحة الجيدة، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، ونمو الاقتصاد، وإنشاء مدن ومجتمعات محلية مستدامة، والتصدي للتغير المناخي، والسلام والعدل وغيرها).

المحور الأول: أطروحتي (التنمية المستدامة) و (حقوق الإنسان).. مقاربات وأبعاد

- لم تعد التنمية قضية يمكن للاقتصاديين اختزالها في معايير مادية محسوسة من قبيل إجمالي الناتج القومي، ومعدلات النمو الاقتصادي، والإنفاق، وحجم الادخار والاستثمار وغيرها من معايير اقتصادية، وانما أضحت مسألة مركبة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية وإنسانية وسياسية.

- والذي يعنينا هنا في المقام الأول أن (قضية التنمية) لم يعد ينظر إليها من زاوية أن البشر يشكلون موردًا في حساب عناصر الإنتاج وأداة للتنمية فحسب، بقدر ما أضحى البشر وتحسين نوعية حياتهم لترتقي إلى متطلبات العصر غاية التنمية.

- بعبارة أخرى ان (الإنسان) في حيز الإنتاج والعملية الاقتصادية قد انتقل من فكرة (رأس المال البشري) بوصفة موردًا من موارد الإنتاج إلى فكرة (رأس مال القدرة البشرية) بوصفه عنصرًا فعالًا وخلّاقًا في صنع التنمية وجني عوائدها في آن واحد.

- وهكذا فإن التنمية البشرية المستدامة قد انبثقت في ظل التأكيد على أهمية الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتنمية بوصفها العنصر المهيمن الرئيس، ودون ان تهمل أو تتنكر لأهمية النمو الاقتصادي في تحسين ظروف المعيشة، إلّا انها تريد أن يكون نموًا مختلفًا بتوسيع خيارات الناس والاستفادة من عوائده في تحسين أساليب الحياة وتحقيق الرفاه وحفظ الكرامة الإنسانية.

- إن مقاربة موضوعية لإطروحتي التنمية وحقوق الإنسان إنما تضعنا أمام مدركات ومشتركات تنتظم العلاقة ما بين حقوق الانسان والتنمية البشرية وهي إجمالًا على النحو التالي:

  - إن كلًا من التنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان يقران (بمحورية الإنسان)، وأن العلاقة ما بينهما علاقة عضوية تلازمية، حيث لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة ناجزة من دون إعمال وتأمين حقوق الإنسان والعكس صحيح.

  - ان جوهر التنمية البشرية المستدامة هو توسيع خيارات الناس في (غذاء وخدمات صحية أفضل، وأمن أفضل، وتعليم أفضل، ووصولا أسهل الى المعرفة والمعلومات، وحريات سياسية وثقافية أرسخ، ومشاركة في نشاطات المحيط الاجتماعي أوسع، وبيئة نظيفة أنقى وأكثر استدامة).

  - إنه لا يمكن توسيع هذه الخيارات من دون الحرية على ممارستها بمعنى القدرة والامكانية على التمتع بها، فمن دون هذه الحرية تصبح التنمية عملية زائفة، وهكذا تضحى الحرية عنصرًا أصيلًا في نسيج التنمية وليس عنصرًا ثانويًا أو طارئًا فيها.

  - استجلاء حقوق الانسان في عناصر التنمية البشرية لا سيما:

في عنصر المساواة: التي لا تعني مساواة الناس أمام القانون والقضاء فحسب، وانما جعل الناس على قدم المساواة أمام فرص التمتع بعوائد التنمية والعدالة في توزيع الثروة والدخل القومي، ومن دون شك فإن المساواة وعدم التمييز إنما تشكل رافعة لصرح حقوق الانسان وجوهر فكر حقوق الانسان.

وفي عنصر الاستدامة: الذي يحقق الانصاف بين الأجيال من خلال تمتع كل منها بذات القدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في بيئة سليمة ومستدامة.

وفي عنصر التمكين: الذي يمَكن المجتمع من المشاركة في صنع القرارات ورسم السياسات المتعلقة بالتنمية ومراقبة الأداء الحكومي في تنفيذها عبر إقرار جملة من الحقوق السياسية سواء المتعلقة منها بالعملية الانتخابية، وحرية الرأي والتعبير

والوصول الى المعلومات، أو تلك المتصلة بتفعيل دور المجتمع المدني ونظم المراقبة والمسائلة على هذا الصعيد.

على أساس هذا الفهم المتقدم لفكرة (التنمية) والذي ينقل الرؤية الى العملية التنموية من (محورية الاقتصاد)، إلى (محورية الانسان) تساهم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورصد وتقييم الأداء الحكومي وغير الحكومي في هذا المجال.

وهو ما سيكون محل اهتمام المحور الثاني من هذه الورقة.

المحور الثاني: دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- تم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب المرسوم بقانون رقم 38 لسنه 2002 المعدل بالقانون رقم 17 لسنه 2010 بوصفها هيئة وطنية مستقلة تعمل على متابعة ضمان حقوق الإنسان على اختلافها وسواء أكانت مدنية وسياسية، أو اقتصادية واجتماعية وثقافية في دولة قطر وذلك بموجب مبادئ باريس لعام 1993 التي تحكم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

- وحول هوية اللجنة و(طبيعة عملها) فإنه يمكن القول بأن اللجنة إنما ينظر إليها بوصفها (هيئة مستقلة) غير حكومية لأنها تتمتع بالاستقلالية عن سلطات الدولة، وذات طبيعة استشارية وليس هيئة لصنع القرارات بقدر ما تشكل عامل دعم وتحسين للأداء الوطني في مجال حقوق الإنسان.

- ومن ثم فإن (اللجنة) إنما تشغل حيزًا حيويًا وفاعلًا في المجال العام، فهي حلقة الوصل البنّاءة والداعمة لحقوق الإنسان، ما بين منظمات المجتمع المدني وفئات المجتمع، وما تتحسسه الأخيرة من شواغل واحتياجات جوهرية فعلية تشكل المقومات الأساسية للحياة الإنسانية الكريمة وحقوق الإنسان من جهة، والسلطات العامة من جهة ثانية باتجاه سن وتعديل التشريعات أو رسم السياسات العامة، أو تطوير مسارات الأداء الحكومي بما يفضي إلى ترقية أوضاع حقوق الإنسان في الدولة، ومنها **(الحق في التنمية المستدامة).**

- حيث يمكن للجنة ان تساهم في تحقيق هذه الغاية من خلال اختصاصاتها التي حددتها مبادئ باريس لعام 1993، في المجالات **(القانونية، والرقابية، والتوعوية، وذات الطابع الاستشاري، والانتصاف لحقوق الجمهور المتعامل مع اللجنة).**

- **وفيما يخص الجانب القانوني،** فإن اللجنة وفي سياق إسهامها في إرساء بيئة تشريعية وطنية موائمة لمعايير حقوق الإنسان الدولية، فإنها معنية بمتابعة التطورات التشريعية ذات الصلة بالتنمية، والتي تتصدى لتنظيم خدمات الدولة في مجالات **(التعليم، والصحة، والعمل، والسكن، والبيئة، والأمن الغذائي، والتمكين من الوصول إلى المعلومات، وحرية النشر والمطبوعات وغيرها).**

- وسواء من خلال التعليق عليها وإبداء المرئيات بشأنها في سياق دورتها التشريعية بوصفها مشروعات قوانين، أو عند إصدارها حين تصبح تشريعات ناجزة سارية.

- ومن ذلك ما أحيل إلى (اللجنة) من قبل هيئة الرقابة الإدارية والشفافية لبيان الرأي من منظور حقوق الإنسان بصدد **(الدليل الارشادي لقانون تنظيم الحق في الحصول على المعلومات)**، والذي يتضمن العناصر الأساسية الواردة في هذا القانون مع ملائمة التنويه هنا إلى ما ورد في هذا الدليل تحت عنوان **(لماذا الحق في الحصول على المعلومات؟)** حيث أشير إلى أن من بين دواعي إقرار هذا الحق **(تعزيز المشاركة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الاقتصادي).**

- **أما الوجه الثاني للجانب القانوني:** قدر صلته بقضايا التنمية، فإنه يتمثل بمبادرات اللجنة في حث الدولة على تعديل قوانين أو سن قوانين ذات صلة بالعمالة الوافدة بوصفها طاقة منتجة بنّاءة ورافعة للتنمية والإعمار في دولة قطر ومن ذلك (التشريعات التي صدرت استجابة لدعوات اللجنة بهذا الخصوص ونعرض في الآتي لأهمها:

  - قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وتعديلاته رقم 21 لسنة 2015.
  - القانون رقم 15 لسنه 2017 بشأن المستخدمين في المنازل.
  - القانون رقم 17 لسنة 2018 بشأن صندوق دعم وتأمين العمال الوافدين.
  - قرار مجلس الوزراء بتشكيل هيئات تمثيل العمال في المنشأت.
  - القرار الوزاري رقم 4 لسنه 2015 الخاص بضوابط نظام حماية أجور العمل الخاضعين لقانون العمل.
  - القوانين والقرارات الخاصة بالأجهاد الحراري.

- وعلى صعيد متصل، ثمة مبادرات للجنة في الحث على الانضمام إلى اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالتنمية وفي مقدمتها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث انظمت الدولة له في سياق تفهمها واستجابتها لدعوات اللجنة.

- **وفيما يخص جانب الرصد والتوثيق:** فقد دأبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تقاريرها السنوية المتعلقة برصد أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر على اختلافها مدنية وسياسية، واقتصادية واجتماعية وثقافية على رصد الحقوق التي تندرج في صميم متطلبات إعمال الحق في التنمية من قبيل **(الحق في التعليم، والصحة، والعمل، والسكن)**، ناهيك عن تكريس حيز مهم في كل تقرير **(للحق في البيئة والتنمية المستدامة)** معززًا كل ذلك بما تستشرفه **(اللجنة)** من تحديات تصادف الأداء الوطني في هذا المجال ليتوج هذا الرصد باقتراح ما ترى اللجنة ملائمًا من توصيات.

- **وعلى الصعيد الرقابي:** فإن آلية الرصد المعتمدة في اللجنة قد شملت المؤسسات التعليمية والصحية وسكن وتجمعات العمال للوقوف على مدى التزامها بالشروط والمعايير الدولية ذات الصلة.

- وفي إطار مهام اللجنة بوصفها آلية انتصاف لحقوق الجمهور المتعامل معها من المشتكين والملتمسين فإن اللجنة تتلقى عبر **(الهاتف أو الفاكس أو البريد الالكتروني شكاوى عن واقع الخدمات في مجالات ذات صلة (بالتنمية)** ومن ذلك أن اللجنة تتلقى سنويًا ما يتراوح بين 3000-2000 شكوى معظمها يتعلق بالحق في العمل، هذا إضافة إلى شكاوى من كبار السن والمتقاعدين والفئات الأولى بالرعاية وعاملات المنازل وغيرهم.

- وعلى مستوى الاهتمام بالحق في التنمية المستدامة والبيئة في عموم أنشطة اللجنة المتعلقة بنشر ثقافة حقوق الإنسان فإنه يمكن استخلاص هذه الحقيقة من خلال ما يلي:

1. حرص اللجنة عبر برامجها التدريبية في مجالات حقوق الإنسان المختلفة وتحديداً ضمن أساسيات حقوق الإنسان ومنظومة حقوق الإنسان الأممية، على التنويه ب **(الحق في بيئة نظيفة وسليمة)**، و **(الحق في التنمية المستدامة)** بوصفهما حقان أصيلان ينتميان إلى الجيل الثالث من حقوق الإنسان فيما يعرف (بالحقوق التضامنية)، والتأكيد على أهميتهما في (نظرية الحقوق) وذلك من خلال إدراك أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية هي حقوق مترابطة ولا تتجزأ.
2. استثمار تجربة اللجنة في مجال التواصل مع الجاليات وما تزخر به هذه التجربة من أنشطة توعوية وثقافية متبادلة لتنمية وعي الوافدين (بفكرة الاستدامة والسلوك المستدام اللذان يندرجان عنصران مهمان في إعمال الحق في التنمية والحق في البيئة).

- **وفيما ما يتعلق بتوظيف آليات البحث العلمي في مجالات (البيئة والتنمية المستدامة) فإن دور اللجنة انما يتبدى على هذا الصعيد من خلال:**

  - إعداد الدراسات الوصفية التحليلية، ومنها **(دراسة منهجية موسعة موثقة حول الحق في البيئة رؤية قانونية واجتماعية وتنموية)**.
  - إعداد مؤلف حول **(التنمية المستدامة وحقوق الإنسان)**.
  - نشر المقالات والدراسات المتعلقة بالحق في البيئة وقضايا التنمية في مجلة **(الصحيفة)**.

- وفي نطاق حضور وفاعلية (اللجنة) في التحالفات والشبكات الأقليمية المعنية

بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الوكالات والأجهزة الأممية فقد كانت (اللجنة) شريكًا مهمًا في إقامة المؤتمر الدولي حول التضامن بالهدف الدولي وخطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، وتحديدًا ما يتعلق بالهدف (16)، السلام والعدل والمؤسسات القوية) للفترة من -27 28 فبراير 2022 القاهرة، وذلك إلى جانب المجلس القومي لحقوق الإنسان، وجامعة الدول العربية، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومن بين أهداف المؤتمر

- تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتمكينها من متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- تشجيع القطاع الحكومي للتكامل مع أصحاب المصلحة على اعتماد نهج شامل يشمل المجتمع بأسره بما يمّكن من تسريع تنفيذ الخطة الأممية 2030 للتنمية المستدامة.

المحور الثالث: الممارسات الوطنية الفضلى في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة

1. وضع المسألة في الدستور:

- تبنى الدستور الحق في التنمية من خلال تجسيده لمبدأ الترابط ما بين الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ففي الوقت الذي أقرَّ فيه الحق في المساواة أمام القانون والحق في الحرية والأمان الشخصي، والحق في التجمع السلمي، والحق في الانتخاب، نص على الحقوق المتعلقة **(بالعمل، والصحة، والتعليم، وحماية البيئة، والاستثمار)** وهو ما يهيئ متطلبات البيئة اللازمة للتنمية.
- منوهين في هذا السياق إلى ما ورد في المادة 28 من الدستور بالقول **(تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنتاج وتحقيق الرخاء للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم وفقا لأحكام القانون).**

2. وضع المسألة في الرؤى والاستراتيجيات الوطنية:

- تعد الرؤية الوطنية 2030 الإطار العام الذي يمكن من خلاله إعداد الاستراتيجيات والخطط التنفيذية التي تصل الحاضر بالمستقبل، وهي ترسم تصورًا لمجتمع حيوي مزدهر تسوده العدالة الاجتماعية والاقتصادية حيث تهدف إلى (تحويل قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل).
- علمًا بأن الرؤية الوطنية قد اشتملت على أربع ركائز أساسية وتتمثل:
  - بالتنمية البشرية: تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر.
  - والتنمية الاجتماعية: تطوير مجتمع عادل وآمن مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية.
  - والتنمية الاقتصادية: تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على

تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر والمستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع.

  - والتنمية البيئية: إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.
- ولأجل الوصول إلى النتائج العامة المستهدفة لهذه الرؤية فقد أرست الدولة استراتيجية التنمية الوطنية لعام 2016-2011، وهي استراتيجية تشتمل بدورها على العديد من الاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بإعمال العديد من حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من قبيل:
  - **استراتيجية قطاع سوق العمل 2016-2011.**
  - **استراتيجية قطاع التماسك الأسري وتمكين المرأة 2016-2011.**
  - **الاستراتيجية الوطنية للصحة 2016-2011.**

- **استراتيجية التعليم والتدريب 2011-2016.**
- **الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية 2013-2022 وغيرها.**

_ وهو ما جرى تأكيده وتطويره للمرحلة اللاحقة من خلال استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022.

_ وحول أفضل الممارسات الوطنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- فإن دولة قطر تحرص على تقييم ما توصلت إليه من تحقيق لأهداف التنمية المستدامة بالدولة حيث أصدرت عدة تقارير كان آخرها في شهر يوليو من عام 2019 والذي يعد التقرير الأخير فيما يتعلق بإهداف التنمية المستدامة.
- وقد بين التقرير بإن دولة قطر قد التزمت بتحقيق الغايات الخاصة بإنجاز أهداف
- التنمية المستدامة بغية الارتقاء بواقع حياة الإنسان في قطر وقد خطت خطوات كبيرة باتجاه تحقيق هذه الأهداف ومن بين أهم نتائج التقرير الوطني لأهداف التنمية المستدامة لعام 2019 ما يلي.

- **الهدف (1): القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان**

استطاعت الدولة الوصول إلى الغايات المعنية بهذه الهدف، فقطر تخلو اليوم من الأشخاص الذين يعيشون بأقل من (9,1) دولار كما وضعت السياسات الاجتماعية المناسبة لتأمين التغطية الصحية الكافية للفئات المشمولة بنظام الحماية الاجتماعية، ووفرت الخدمات الأساسية لجميع السكان.

- **الهدف (2): القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي.**

يمكن القول بأن أغلب الغايات المرتبطة بالهدف الثاني قد تحققت قبل عام 2030، حيث يحصل سكان قطر على دخل يسهل الحصول على احتياجاتهم الغذائية، فضلًا عن المحافظة على الاحتياطي الغذائي، وهو ما جعل قطر تحتل موقعاً متميزاً في مؤشر الأمن الغذائي حيث جاءت بالمرتبة الأولى عربياً والـ (22) عالميًا لعام 2018.

- **الهدف (5): تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.**

صادقت دولة قطر على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة سيداو عام 2009، كما لا وجود لأي حالة زواج للقاصرات قبل سن (15)، وتوفر الدولة خدمات الصحة الإنجابية والجنسية لجميع النساء، كما تتيح التشريعات القطرية حماية حقوق التملك للمرأة.

- **الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.**

استطاعت دولة قطر توفير فرص العمل اللائق لجميع أفراد المجتمع بما في ذلك الشباب والنساء، حيث تعد معدلات البطالة في قطر الأدنى عالمياً، حيث تبلغ 1% أي أن سوق العمل يقترب من التشغيل الكامل ناهيك عن القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال في سوق العمل.

_ ومن الممارسات الوطنية الفضلى في دولة قطر ذات الصلة

- ان قطر تخصص 3.2% من ناتجها القومي ونحو 12% من انفاقها الحكومي للانفاق على التعليم أي نحو ستة مليارات سنويًا وأن مجموع ما ستنفقه على التعليم حتى عام 2025 سيتخطى 41 مليار دولار.
- التزام دولة قطر بمعالجة آثار التغير المناخي والحد من التلوث، وإدارة حماية البيئة والحفاظ على التوازن الطبيعي ورعاية التراث الثقافي والتنوع الحيوي.
- وفي إطار دبلوماسية التنمية فإن صندوق قطر للتنمية قدم ما يقارب من مليار دولار كمنح لمشاريع تعليمية في 64 دولة، وان مؤسسة التعليم فوق الجميع استطاعت الوصول إلى أكثر من 10 ملايين طفل خارج المدارس في 56 دولة.
- قيام جهاز الإحصاء بالتعاون مع الوزارات المختلفة بإنتاج المؤشرات الوطنية الخاصة بإهداف التنمية المستدامة بواقع (203) مؤشر وهو ما يشكل ما نسبته، 82% من إجمالي المؤشرات العالمية البالغ عددها (247) مؤشرًا.

استخلاصات أساسية

1. أن (التنمية) في جوهرها حق من جانب ومسؤولية من جانب آخر، بعبارة أخرى إن من يتمتع بعوائد التنمية ويجني ثمارها ينبغي أن يشارك بحيوية في صنعها، وذلك يعني أن (التنمية تتحقق بالبشر ولأجل البشر) فهي تبدأ بالإنسان وتنتهي بالإنسان.

2. أنه يقع على الدولة الربط بين إعمال الحق في التنمية والتكامل بين الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك أن هذا التكامل من شأنه أن يساهم في إيجاد الظروف المؤاتية للتنمية.

3. لا يتحدد إطار مشاركة الأفراد في صنع التنمية على قاعدة كونهم طاقة منتجه تقوم على تنفيذ متطلبات التنمية فحسب، وإنما على أرضية إسهامهم في رسم سياسات وبرامج التنمية وما يتصل بها من قرارات (التنمية بالمشاركة).

4. أن المقاربة ما بين (فكرة التنمية) و(نظرية الحقوق) تكتسي أبعادًا خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي ومنها دولة قطر، لجهة التركيبة الديمغرافية والاجتماعية للسكان مع ما يصحب ذلك من تنوع عرقي وثقافي وديني في إطار هذه التركيبة، الأمر الذي تترتب عليه مسؤوليات مهمة بشأن تأمين حقوق الوافدين، وبصفة خاصة العمالة الوافدة واحترام الحق في التنوع الثقافي الذي يرتب مسؤوليات وحقوق متبادلة ما بين الوافدين والمواطنين.

5. إن دولة قطر في سياق نهضتها التنموية الكبرى قد راعت حقوق الإنسان للعمالة الوافدة الطاقة المنتجة في العملية التنموية وكذلك حقوق الفئات الأولى بالرعاية من (نساء، وأطفال، وكبار سن، وذوي إعاقة) بجملة واسعة من التشريعات والسياسات والمشروعات حريصة على أن لا يتخلف عن الركب أحد.

التوصيات

1. بالنظر لمضي فترة طويلة على صدور إعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية للعام 1986، وما انبنى عليه من جهود واعلانات وخطط أممية تتعلق بالتنمية ومنها (إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة) فإن الدعوة تبدو ملائمة وقد تكون ضرورية لبحث إمكانات إبرام اتفاقية دولية شاملة خاصة بالتنمية المستدامة حيث تكفل الوفاء بمبادئ الإعلان من التزام أدبي واخلاقي غير ملزم إلى التزام قانوني ملزم، من شأنه أن يضع الدول المتقدمة النمو أمام مسؤولياتها التاريخية في دعم الدول الأقل نمواً ومساعدتها على تحقيق التنمية المستدامة.

2. تجسيد الربط ما بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة من خلال اصدار دليل بدمج حقوق الإنسان بالمؤشرات الدولية المتعلقة بإعمال متطلبات التنمية المستدامة، وذلك عبر التعاون ما بين التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بهذا الخصوص.

3. تنمية الوعي (بثقافة الاستدامة) و (السلوك المستدام)، خدمة لغايات التنمية، والعمل على إرساء (التربية على قيم الاستدامة) وذلك في المؤسسات التعليمية وعموم المجتمع.

4. الإعداد لمدونة مبادئ توجيهية وطنية تؤطر (لثقافة الاستدامة) و (السلوك المستدام) وفقاً لمعايير سلوك وأداء تشمل الأفراد والمجتمع، والمؤسسات الحكومية، ومجتمع الأعمال، بما في ذلك الحث على ثقافة الادخار في مقابل ثقافة الاستهلاك، واحترام البيئة والموارد الطبيعية انصافًا للأجيال المقبلة.

5. أن يكون للجنة الوطنية لحقوق الإنسان دور في نشر (ثقافة الاستدامة) و (السلوك المستدام)، من خلال توظيف آلياتها وأدواتها التوعوية في نشر ثقافة حقوق الإنسان للمرحلة المقبلة، وهو دور يمكن أن تضطلع به منظمات المجتمع المدني أيضًا.

6. السعي لدمج اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في صياغة ورسم السياسات العامة والاستراتيجيات والتقارير الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة بحيث تنعكس مخرجاتها إيجابًا، لا على معدلات النمو الاقتصادي فحسب وانما على

أوضاع حقوق الإنسان للفرد والمجتمع وترقية أساليب حياتهم وضمان حقهم في الكرامة الإنسانية.

7. ان تأخذ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اعتبارها إرساء آلية تتبع ورصد لمسارات الأداء الوطني في مجال إعمال الحق في التنمية المستدامة وذلك على وفق مؤشرات ومعايير محسوسة تعزيزًا لاختصاصها في مجال رصد أوضاع حقوق الإنسان.

8. لفت الاهتمام لانماط أخرى من التنمية من قبيل (التنمية الإدارية، أو التنمية السياسية أو التنمية الثقافية) وتوظيف مفاهيمها وآلياتها لخدمة أهداف التنمية المستدامة.

أهم المراجع والمؤلفات

1. أمارتياصن/ ترجمة شوقي جلال / التنمية حرية/ سلسلة عالم المعرفة / المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت/ 303 مايو 2004.

2. د. أسامة ثابت الألوسي/ القانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل العولمة/ سلسلة دراسات أستراتيجية / إصدار مستقل مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد/ العدد 49/ بغداد/ 2003.

الدراسات

3. د. أسامة ثابت الألوسي/ الحق في التنمية.. إنماء للحقوق، تأملات حول حقوق الإنسان في فكر التنمية المستدامة/ ملف العدد / الصحيفة/ مجلة حقوقية دورية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، العدد الثاني عشر، أكتوبر 2010.

4. د. هويدة مصطفى/ تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي/ دراسة منشورة في حقوق الإنسان والأعلام/ تحرير محسن عوض/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القاهرة/ 2006-2005.

5. نوزاد عبدالرحمن الهيتي/ نظرة تحليلية لواقع التنمية البشرية في الوطن العربي/ شؤون عربية/ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

الصكوك الدولية.

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.

2. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.

3. اعلان الأمم المتحدة حول الحق في التنمية لعام 1974.

4. خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

التشريعات والرؤى والاستراتيجيات الوطنية.

1. الدستور الدائم لدولة قطر.

2. رؤية قطر الوطنية 2030.

3. استراتيجية التنمية الوطنية 2016-2011.

4. استراتيجية التنمية الوطنية 2022-2018.

وثائق خاصة

1. تقرير التنمية البشرية/ تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030/ الحق في التنمية/ وزارة التخطيط التنموي والاحصاء 2015.

2. التقارير السنوية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2016،2018،2019،2022.

اجتماع قمّة الجوع

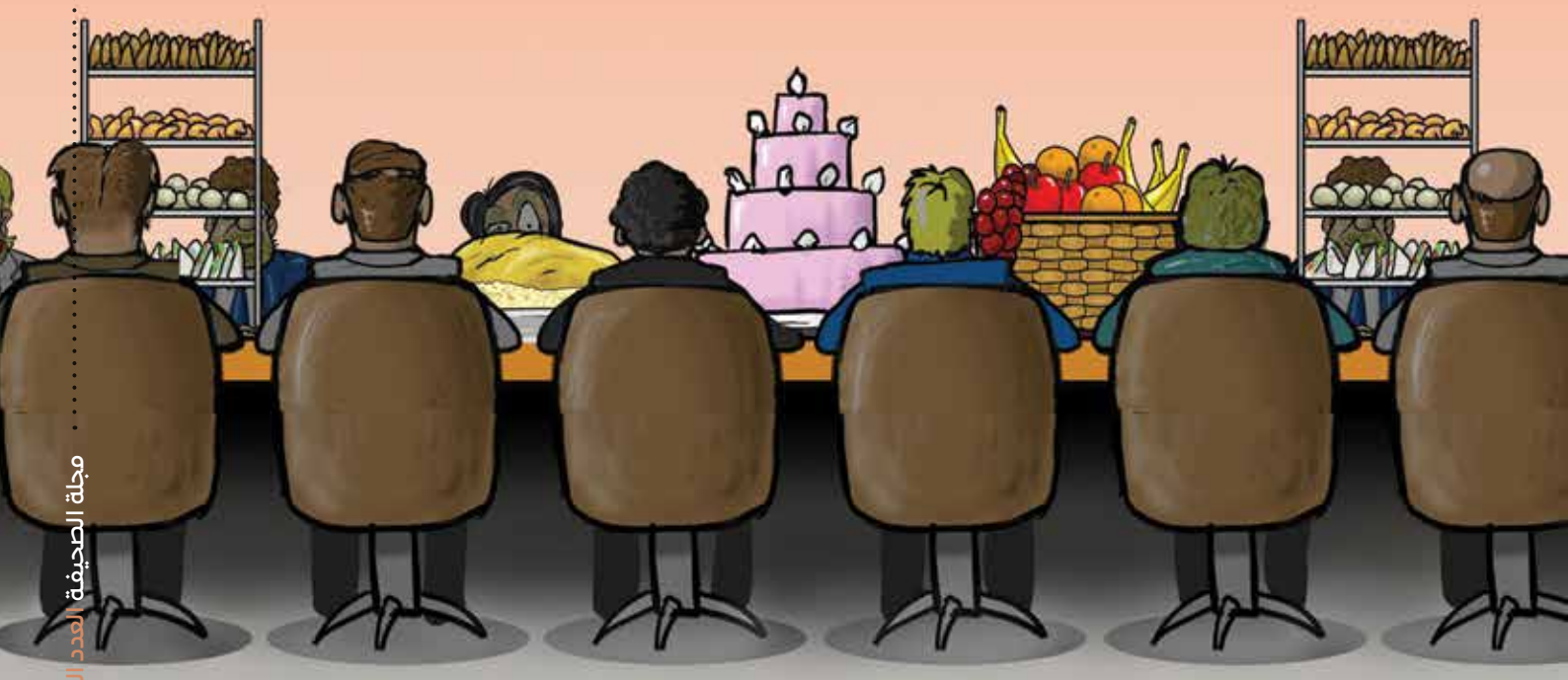

سعد القلا!

تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، بوصفها الجهة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الانسان بدولة قطر، بتلقي الشكاوى والتظلمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والعمل على حلها وانصاف الضحايا والمتضررين، ويمُثل هذا الالتماس شكلا من أشكال هذه التظلمات والشكاوى بحيث يمكن لمُقدمهِ تسجيل بياناته الشخصية و تقديم وصف لنوع وحيثيات عملية الانتهاك التي مست حقا من حقوقه وذلك حتى يتسنى للجنة عبر خبرائها ومختصيها تكييف هذه الوقائع واتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع هذا الانتهاك.

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
Doha - Qatar

طلب الالتماس

رقم الالتماس		تاريخ التقديم	
نوع الالتماس		الموظف المختص	

بيانات صاحب الالتماس:

الاسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل/ تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
توقيع صاحب الالتماس			

بيانات مقدم طلب الالتماس (في حالة من ينوب عن صاحب الالتماس في تقديم الطلب):

الاسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل/ تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
توقيع صاحب الالتماس			

- إجراءات قسم الاستقبال والتسجيل:

- اسم مدخل البيانات:

- التاريخ: - التوقيع: